الإسلام والمستقبل

الدكتور محمد عمارة



الإسلام والمستقبل

الناشـــــــر :	**دار الرشاد**
العـــنــوان :	١٤ شارع جواد حسني ـ القاهرة
تليــفــون :	٣٩٣٤٦٠٥ ـ ٢٩٩٢٦١٥
رقم الإيداع :	٥٤١٢ / ٩٧
الترقيم الدولي :	977 - 5324 - 43 - 2
طـــبـــع :	**عربية للطباعة والنشر**
العـــنــوان :	٧، ١٠ ش السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليــفــون :	٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨
الجـــمـــع :	**آرمس للكمبيوتر**
العـــنــوان :	٣٢ ش على عبد اللطيف ـ مجلس الشعب
تليــفــون :	٣٥٦٤٤٠٤

الطبعة الثانية :	١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م « الأولى للدار »
خطوط الغلاف :	**لمعى فهيم**
تصميم الغلاف :	**محمد فايد**

الإسلام والمستقبل

الدكتور محمد عمارة



مقدمة الطبعة الثانية

قبل خمسة عشر عاما صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ..

ومنذ ذلك التاريخ تزايدت وتتزايد حدة الاستقطاب الفكرى بين الذين يرون المستقبل الحضارى لهذه الأمة مرتبطا بالإسلام ... وبين الذين يريدون عزل الإسلام عن أن يكون المكون الأول لمعالم المشروع الحضارى الذى تتطلع الأمة إليه طوق نجاة لها من هذا المأزق الحضارى الذى تردت فيه !..

فالذين اتخذوا الغرب ونموذجه الحضارى - الوضعى .. العلمانى - قبلتهم التى إليها يتوجهون ، لا يزالون يرددون المزاعم عن وحدة الحضارة عالميا ، فيبشرون بيننا بنموذجها الغربى ؛ داعين إلى الأخذ بهذا النموذج - بحلوه ومره، بخيره وشره ، بما يحب منه وما يكره ، وما يحمد فيه وما يعاب - على حد ما كان يقول الدكتور طه حسين - فى حقبة انبهاره بالغرب .. وقبل نضجه الفكرى -!...

وفى مواجهة هؤلاء الذين أصبحوا امتداداً سرطانيا حتى ، للأمراض الفكرية ، الغربية فى بلادنا ، و، مكاتب استيراد ، للنظريات الغربية - حتى التى تجاوزها الغرب - من مثل ، الحداثة ، ، التى تجاوزها الغرب إلى تفكيكية وعدمية ، ما بعد الحداثة - !!.. ، ومن مثل ، العلمنة ، التى أشاعت الخواء الروحى فى أنحاء الحضارة الغربية ، فأصابت إنسانها - رغم القوة الفرعونية

والوفرة القارونية - باللاأدرية والقنوط .. الأمر الذى تصاعد بمعدلات الانتحار فى بلاد اللذة والشهوة والوفرة المادية العالية!..

فى مواجهة هؤلاء ، ونموذجهم التغريبى - الذى يريدون لأمتنا أن تشقى به - يتزايد انعطاف الأمة - بالفطرة - وطلائع اليقظة الإسلامية - بالفطرة الواعية - نحو الخيار الإسلامى فى النهوض .. وتتعالى الأصوات الداعية إلى ضبط «بوصلة التقدم» فى اتجاه الإسلام ، عقيدة وشريعة وقيما ونموذجا حضاريا ..

فما يواجه النموذج الحضارى الغربى - الوضعى .. العلمانى - من مأزق .. والثمرات المرة لتجارب التغريب فى بلادنا العربية والإسلامية .. والعروة الوثقى التى ربطت هذه الأمة بإسلامها ، منذ أن أشرقت على الأرض شمس هذا الإسلام .. كل ذلك يزيد من إصرار الأمة على أن مستقبلها الحضارى فى الإسلام ..

لـــذلك تصـــدر هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب .. الذى نرجو الله ،- سبحانه وتعالى - أن ينفع به .. وأن يسدد به الخطا على طريق التجديد .. تجديد الدنيا بتجديد الدين ؟

القاهرة

جمادى الثانية سنة ١٤١٧ هـ

نوفمبـــر ســـــنة ١٩٩٦ م

دكتور

محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الاهتمام بالمستقبل خاصية من خواص الإنسان !.. سلك إليه كل السبل التى أتاحتها له علوم الدنيا و علوم الدين ؟!..

بل إن اهتمام الإنسان بالمستقبل قد سبق عصر العلم وطور تبلور العلوم ، وكان من أهم الدوافع لبلورة العلوم ، و « العلوم المستقبلية » على وجه الخصوص .

ففى طفولة الإنسانية وجاهليتها كان « السحر » و « التنجيم » سبيلين سلكهما الإنسان لاستكشاف مستقبله ، وللتنبؤ بما يخبئه له المستقبل .. فلما غادرت الإنسانية طور الطفولة ، وشبت عن طوق الجاهلية امتلكت سلاح الفكر المنظم والعلوم المؤسسة على الحقائق ، فأصبح التنبؤ بالمستقبل علما يبدأ « بالتخطيط » .. بل وأصبح بإمكان الإنسان أن يؤثر فى صورة المستقبل تأثيرا كبيرا !..

بل لعلنا إذا تأملنا اهتمام الإنسان - منذ القدم - « بالتاريخ » ، وجدناه منصباً على الاهتمام « بالمستقبل » الإنسانى ، أكثر منه اهتماما «بماضى» الإنسان ؟!..

فالذين « يعون » التاريخ ، يتسلحون بخبرات السابقين وتجاربهم فى معارك المستقبل المأمول .. إنهم يضيفون أعمار الماضين إلى أعمارهم ، فتزداد الإمكانات التى يواجهون بها المستقبل من الأيام !..

، فالتاريخ ، علم من علوم ، المستقبل ، ، وليس مجرد ، قصص ، لتزجية الفراغ والاستمتاع ..

وفى عصرنا الراهن يتزايد الاهتمام ـ فى الأمم الناهضة ـ ، بالدراسات المستقبلية ، حتى لقد غدت علوما قائمة بذاتها ، تفرد لها الجهود ويختص بها أهلها عند تصنيف العلوم وتقسيم الدراسات .

ولقد بدأ اهتمام فريق من باحثى أمتنا العربية الإسلامية ـ بتأثير الاتصال بالحضارة الغربية ، واستشعارا لمخاطر ، التخلف ، و، التبعية ، ـ بالدراسات المستقبلية .. وإن يكن هذا الاهتمام ـ حتى الآن ـ دون الواجب المطلوب بكثير !..

والقضية التى نود أن نلفت إليها النظر هنا هى أن الكثيرين من المهتمين بالدراسات المستقبلية يظنون أن دراسة ، الواقع ، ، وإمكانياته ، المادية ، ، وما تمتلك الأمة من طاقات ، علمية ، كافية فى بناء القاعدة التى تتأسس عليها دراساتنا المستقبلية . وقد يندهش هؤلاء إذا نحن قلنا لهم : إن لتراث هذه الأمة ُقة عضوية بأية دراسات مستقبلية تخطط لمستقبلها المأمول ؟!..

ذلك أننا ممن يؤمنون :

* أن تراثنا العربى الإسلامى ليس مجرد قطعة من ، التاريخ ، .. فعلاوة على أن ، التاريخ ـ كما أسلفنا ـ هو علم مستقبلى ، بما يفيد من العظة والعبرة ، وبما يسلح الحاضرين بأسلحة الخبرات السالفة .. فإن تراث هذه الأمة لم يصبه الانقطاع ؛ فهو ليس تراث جاهليتنا التى تجاوزناها ، وننظر إليها اليوم بازدراء .. وإنما هو الروح السارى فى عقل الأمة

ووجدانها ؛ لارتباطه بالعقيدة الروحية التى توجه الأمة وتحفظها ، وتفجر فيها الطاقات المعينة على مواجهة التحديات.

* وتراث هذه الأمة : الذى صاغ ، عقلها ، و ، عاطفتها ، و، حسها، و ، مزاجها ، قد أصبح معلما بارزا من معالم ، واقع ، هذه الأمة ، بحيث لم يعد ممكنا استكشاف هذا ، الواقع ، وتقدير إمكاناته دون الوعى بهذا التراث !..

* وهذا التميز الحضارى لأمتنا عن غيرها من الأمم صاحبة الحضارات المتميزة والغنية والعريقة .. ومن ثم هدف ، الاستقلال الحضارى ، الذى يجب على أمتنا أن تسعى لتحقيقه ؛ تحاشيا للانسحاق القومى والذوبان الحضارى فى حضارة الأعداء الغزاة .. إن ذلك كله لا يمكن أن يستبين ولا أن يتبلور ولا أن يفهم - حتى يتحقق - دون الوعى بتراثنا العربى الإسلامى .

* والعلاقة بين ، تراث ، هذه الأمة وبين ، مستقبلها ، - وهى التى نراها قائمة ، وعضوية ، ومتينة - لا تعنى السعى لصب المستقبل فى ، القوالب التراثية ، ، بحيث نتوهم أن تطبيقاتنا المستقبلية يجب أن تكون هى ، تجارب ، السلف .. وأن حياتنا الفكرية يجب أن تكرر الجدل حول ذات القضايا التى امتلأت بها مخطوطات التراث .. إن هذا ، الوهم ، هو أبعد ما يكون عن ،الوعى ، الصحيح للعلاقة الصحية بين المستقبل وبين التراث .

فدنيانا تتطور دائما وباستمرار .. وهذا التطور هو واحد من سنن الله فى الكون ، تلك التى تعلمناها ونتعلمها من التراث !.. ولهذه الدنيا المتطورة علومها المتطورة كذلك ، ومن ثم تطبيقاتها المتطورة أيضا .. لكن هذا التطور

لا يقتلع كل شيء فى حياة الأمة ومكوناتها من الجذور .. فالخلق الجديد هو جديد .. وهو حامل للأصالة التى تضمن له الاستمرارية والتواصل والتميز والنمط الخاص .. فمع التطور والجديد هناك ، الثبات ، والتواصل والموروث .. وهنا مكان ، التراث ، من ، المستقبل ، .. ودور هذا التراث فى صياغة المستقبل المأمول .

* فإذا ما كانت اختياراتنا ومواريثنا التراثية طيبة ومعينة على الخلق والإبداع فى الاتجاه الذى يزكى رياح النهضة الحضارية ـ كما هو الحال إذا نحن ، وعينا ، حقيقة تراثنا العربى الإسلامى ـ كان الربط بين تراثنا ودراساتنا المستقبلية مطلبا قوميا وضرورة من ضرورات النهضة وشرطا من شروطها .

إن ذلك هو الضمان لنزع ، سلاح التراث ، من يد القوى المتخلفة التى وظفته ولا تزال تحاول توظيفه على النحو الذى يبتعد به عن دفع عجلة النهضة إلى الأمام ..

كما أن ذلك هو الضمان ـ أيضا ـ لتصحيح مفاهيم ، التيار المتغرب ، عن حقيقة التراث .. هذا التيار الذى حسب تراثنا مرادفا للقيود وللتخلف ، فأدار له الظهر ، ويمّم وجهه وعقله وقلبه إلى الحضارة الغربية ، بشقيها : الشمولى أو الليبرالى ، يستلهمها ويقلدها ، محاولا صب حاضر أمته ومستقبلها فى الأوعية الحضارية للغزاة !..

إن ، وعى ، حقيقة التراث .. وإدراك مكانه من ، واقع ، الأمة هو السبيل لإدراك مكانه من ، مستقبل ، الأمة المنشود والمأمول ..

وعلى سبيل المثال ...

* فإن أمة من الأمم - فى غاية التحديات التى تعيشها إنسانيتنا المعاصرة - لن تستطيع أن تنهض ، وأن تواجه مشكلاتها الداخلية ، وقيودها الموروثة ، وأعداءها الخارجيين دون التسلح « بالعقل » و« العقلانية » فى مختلف المجالات وعلى كل الجبهات ...

لكن .. أى « عقل » ؟.. وأية « عقلانية » ؟!..

هل هو« العقل . والعقلانية » بمفاهيمهما فى الحضارة الغربية ، منذ جاهليتها اليونانية وحتى نهضتنا الحديثة ، بما يعنيان من إنكار « للوحى » و« النقل والمأثورات » ؟!. أم أن لنا عقلانيتنا الإسلامية المتميزة التى وازنت بين « الحكمة » وبين « الشريعة » ، وتآخى فيها « العقل » و« النقل » لهداية الإنسان ؟؟..

هنا ينهض « تراثنا » الإسلامى بدوره الخلاق فى تحديد مسار الأمة إلى النهضة « والمستقبل » .

* وهذه « العقلانية الإسلامية » المتميزة .. ما نصيبها ؟ وماهو دورها فى حركة « الاجتهاد » الإسلامى المطلوبة لتجديد « دنيا » المسلمين بواسطة تجديد « الدين » ؟! إننا ابناء دين يتفرد وينفرد بين الأديان جميعها بتقريره « التجديد الدينى » سنة من سنن الله ، الدائمة الفعل على مر القرون .. فكما يصدأ السيف فيحول الصدأ بينه وبين الفعل الخلاق ، كذلك تصيب السنون المنظومات الفكرية.. ومنها الأديان .. بالبدع والخرافات والإضافات التى تحجب جوهر الدين فتعطل فيه الطاقات والفعاليات .. وبسبب من كون الإسلام هو خاتم الرسالات ..وحتى يكون صالحا لكل زمان ومكان ، كان ،

التجديد ، قانونا دائما ، سنه نبيه - عليه الصلاة والسلام - .. ففى الحديث الشريف - الذى أخرجه أبو داود - يقول الرسول ﷺ : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها » .

وفى هذا التجديد الدينى الذى يعنى : تجديد « الفكرالإسلامى » ، بالاجتهاد، من أجل تجديد « الواقع الدنيوى » بالنهضة .. ينهض التراث بدور هام فى صنع « المستقبل » !..

* وهذه النهضة الحضارية المأمولة .. ما هو شكلها؟.. وما هو محتواها ؟.. وعلى أى نمط حضارى نريدها أن تكون ؟.. أتقليد هى للحضارة الغربية ؟.. أم أن لها طابعا خاصا ومتميزا؟..

إن الذى يملك أن يجيب فى هذه المعضلة الهامة هو « واقع « الأمة ، الذى نهض التراث و ينهض فى صياغته بأوفى نصيب .

فهنا - كذلك - نجد له اليد الطولى فى تحديد ملامح المستقبل الناهض والنهضة المستقبلية التى نريد !..

* وقسمة « العدل الاجتماعى » ، تلك التى كانت ولاتزال حلما للإنسان، يتوق كى تتزين بها حياته الدنيا .. ما كنهها ؟.. وما هى حدودها ؟.. أهى «ليبرالية الغرب « الاقتصادية تلك التى رفعت « الفرد » و « الفردية » على «المجموع » و« الجماعية » ؟.. أم هى « شمولية الغرب » الاجتماعية ، التى انحازت للنقيض ؟!.. أم أن لنا نمطا متميزا فى مذاهب « العدل الاجتماعى » ومناهجه .. هو الوسط ، الاعتدال بين تطرفين .. والحق بين باطلين .. الله فيه هو مالك الرقبة فى الثروات والأموال ، والناس - متكافلين - مستخلفون عنه - سبحانه - فى هذه الثروات والأموال ؟؟!..

هنا، لا مصدر، كالتراث ، يحدد شكل ، المستقبل ، فى هذا الأمر العظيم !..

* وقوميتنا التى تسعى الأمة لبلورة قسماتها ، ثم لتجسيدها فى ، دولة ، الأمة ، التى تتجاوز التمزق والتشرذم ..أعرقية هى كما كانت ، عصبية الجاهلية ،؟.. أم هى ، القومية العلمانية ، ؟... وكلاهما يتحلل من الارتباط بالإسلام - .. أم أن لإسلامنا مفهوما حضاريا لدائرة ، الولاء القومى ، يجعلها حلقة تدعم دائرة الملة والاعتقاد ؟؟.

هنا ، لا شيء ،كالتراث ، ينهض بالدور الأول فى تحديد ، مستقبل ،الأمة القومى !..

* وشريعة الأمة وقانونها الإسلامى .. ماذا فيه لنهضتنا المنشودة ومستقبلها المأمول ؟..

هل للأمة - فى التشريع - مطلق السلطة والسلطان ، حتى لو أحلت الحرام وحرمت الحلال ؟!..أم أنها معزولة عن التشريع تماما منزوعة الاختصاص فيه بإطلاق ؟!.. أم أن لها الحق فى التشريع حيث لا نص من الكتاب والسنة - وهو المجال الأوسع فى تنظيم الحياة الدنيا وتنمية ميادين العمران ؟؟ ..

هنا يحدد ، التراث ، نمط ، المستقبل ، المتميز لأمتنا فى مجال الشرعية والتشريع والقانون والتقنين !..

* وفى الموقف من ، الإنسان ، .. هل نطلب من ، الرعية ، شكر الحاكم إن عدل .. والصبر عليه إن هو استبد وجار ؟!.. أم نسعى إلى أن يمارس الإنسان ، حقوقه ، على النحو الذى تقرر فى الحضارة الغربية ؟..أم أن لتراثنا الإسلامى الحق - فى هذا الميدان - موقفا قد بلغ فى تقديس ، حقوق ، الإنسان الحد الذى جعلها ، واجبات ، ، وليست مجرد ، حقوق ، ؟؟!..

هنا ـ أيضـا ـ لابد من « وعى » التـراث الحق لأمـتنا ، ونـحن نسـعى لبلورة هذه القسمة من قسمات «مستقبلها» المنشود !..

* وطبيعة السلطة السياسية فى « الدولة » و« المجتمع » .. أهى « الكهانة » و« الحكم بالحق الإلهى » ؟.. أم هى « العلمـانيـة » التى تفصل « الدين » عن «الدولة» ، وتدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؟؟.. أم أن « تراثنا » يحدد لنا نمطا وسطا ومتميزا فى هذا المشكل الخطير ؟!..

* والصحوة الإسلامية .. التى يملأ حديثها الأسماع ، وتشخص الأبصار إلى ألويتها .. والتى هى موضوع الدرس من معسكرات الأصدقاء والأعداء . ما هى الألوان التى تميز بين فصائلها ؟.. وكيف السبيل إلى ترشيدها ؟؟..

* والتدين .. الذى هو العاصم للإنسان من الوقوع فى وهدة « الاغتراب » ؛ لأنه السبيل إلى « الانتماء » والاتساق مع « المحيط » ، وتجدد « الأمل » حتى عندما تظلم الدنيا وتطبق على المهزوم الكوارث والأخطار .. هذا التدين .. ما شكله ؟ ومـا مـضـمـونه ؟؟.. وكـيف السـبـيل إلى أن لا يصـبح شكلا بـلا مـضـمـون ؟؟!..

* ونصف الأمة والمجتمع ـ « المرأة » ـ .. هل تنحصر خياراتنا المستقبلية بين صورتها « المملوكية » المتخلفة ؟ وصورتها الأوربية « المتحللة » ؟!.. أم أن صورتها الإسلامية هى شىء آخر، غير هذا وذاك ؟!.

كل هذه القضايا المستقبلية ـ ومثلها غيرها كثير ـ هى مما لا يمكن الحسم فيها دون « الوعى » بموقف تراثنا إزاء أصولها وجذورها وكلياتها وفلسفاتها ..

فالتراث صانع أكبر من صناع « واقعنا » .. هذا « الواقع » الذى هو المادة الأولى للدراسات المستقبلية التى يناط بها أمل « التخطيط » للمستقبل، وتحديد صورته المثلى ، القادرة على جعل صفحاته أكثر إشراقا من الماضى ، وأخف قيودا من الحاضر الذى نعيش فيه ..

فالعروة وثقى بين « التراث » وبين « المستقبل » . وتلك هى المهمة التى يحاول أن ينهض بها هذا الكتاب ، من خلال الدراسات التى تحملها صفحاته إلى الباحثين والقراء ، إنه نظرات فى « تراثنا » ، وفى القضايا الفكرية المحورية فيه على وجه الخصوص ، تجتهد أن تقول كلمة « للمستقبل » المأمول و « التراث » ـ فى هذا الكتاب ـ هو « ثمرة الإسلام » وليس أى «تراث » ! .

والله نسأل التوفيق والسداد ..

دكتور

محمد عمارة

العقلانية الإسلامية

رغم أننا نقترب من نهاية القرن العشرين للميلاد، حيث غدت الإنسانية تعتمد أكثر فأكثر على «العقل» وبراهينه ومعطياته، بل وعلى «العلم» في صياغة المقدمات والنتائج وإصدار الأحكام وتسيير شئون الحياة، والحياة الدنيا على وجه الخصوص.

ورغم أننا قد دخلنا القرن الهجرى الخامس عشر منذ سنوات، واحتفلنا ولا زلنا نحتفل بمرور تلك القرون الطويلة على انتصار الإسلام، ذلك الدين الحنيف الذى كان ظهوره شهادة إلهية متألقة الصدق ببلوغ الإنسانية سن رشدها، واعتمادها - مع الكتاب - على «العقل» وبراهينه .. حتى لقد أصبحت «معجزة» الرسول - عليه الصلاة والسلام - فى هذا الدين - وهى القرآن الكريم - معجزة عقلية، تحتكم إلى العقل، وتتخذ منه مرشدا وقاضيا، وتجعله مناط التكليف فى الإيمان بها، لا يستوى مع أهله أولئك الذين حرموا من نوره الشريف!.. كانت معجزة الإسلام ورسوله عقلية وعقلانية، بعد أن كانت معجزات رسل الرسالات السابقة عليه خوارق مادية، تقصد إلى «إدهاش العقول» ؟!..

رغم كل ذلك - ورغما عنه - فلا نزال نسمع بمن يشكك فى قدرة العقل على هداية الإنسان وإرشاده، ويفترض تناقضه مع «الوحى»، ويتحدث عن عجزه أمام النصوص والمأثورات ؟!..

كما لا نزال نسمع بمن ينفر من تراث الإسلام العقلانى، زاعما أن هذا

التراث وأعلامه إنما هم امتداد «غريب ومستورد» فى حضارتنا العربية الإسلامية، من حضارات المخالفين لنا فى المعتقد والدين !..

وإذا كانت أمتنا تفخر بصفحات ازدهار حضارتها فى العصر العباسى، يوم تفتحت وانفتحت ـ من موقع الراشد المستقل والمتميز ـ على مختلف الحضارات العلمية والتيارات الفكرية الأجنبية، فتأثرت وأثرت، وأخذت وأعطت، وترجمت وتمثلت، ونهضت بذلك التفاعل الخلاق، وأضافت إبداعا عبقرياً جديداً .. إذا كانت أمتنا قد صنعت هذا، وتفخر به، وتحتمى بهالاته وذكرياته من هجمات الأعداء الذين يغضّون من شأن ماضيها المجيد .. فإن من أبناء هذه الأمة من خرج علينا ـ منذ سنوات ـ ليقول: «إن من سيئات الخليفة العباسى المأمون (١٧٥ ـ ٢١٨ هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٣٣ م) أنه سمح بترجمة فكر اليونان إلى لغتنا العربية» ؟!.. ومن أبناء هذه الأمة من أرجع السبب فى ترجمة فكر اليونان إلى «مخطط» وضعه الزنادقة والشكاك والملحدون ؟!..

وأخطر ما فى هذه الدعاوى أمران:

الأول: أنها تتم وتتقدم إلى الناس باسم الإسلام، وبدعوى الدفاع عن نهجه الخاص وفكره المتميز والأصيل ..

والثاني: أنها تلتقى ـ رغم اختلاف المنطلقات والمقاصد والنوايا ـ بدعاوى أعداء هذه الأمة، أولئك الذين يلحون فى القول بأن العرب المسلمين لم يكونوا مبدعين لما عاشوا فى ظله من حضارة، بل كانوا «نقلة ومستوردين» !.. فالحضارة العقلانية التى امتدت ظلالها على عالمهم ـ فى نظر هؤلاء الأعداء وزعمهم ـ كانت من ثمرات فكر اليونان والفرس والهنود، ولم تكن نابعة من أصول دينهم الحنيف وواقعهم المتميز عن واقع الآخرين ؟!..

فباسم الإسلام توجه السهام إلى «ملكة العقل» ، ويتم التشكيك في قدراته ، لحساب النصوص والمأثورات ، بل ولحساب «الخرافة» المعتمدة على مأثورات موضوعة تنكرها العقول !..

وباسم الإسلام يبارك نفر من أبناء هذه الأمة دعاوى أعداء العرب والإسلام الذين يجردون أمتنا العربية الإسلامية من الأصالة في ميدان «المنهج العقلى» ويختلقون الخصومات بين «العقل» وبين «الإسلام» !..

وأمام هذه الدعاوى التى تتم باسم قدس الأقداس .. ديننا الإسلامى الحنيف .. تبرز أهمية العرض العلمى الأمين لتراث الإسلام العقلانى .. ولموقف الإسلام من العقل .. إسلام القرآن والسنة ، ثم التراث المشرق الخلاق لأمتنا العربية الإسلامية ، وليس تراث العصور المظلمة وتصورات أهلها للإسلام !..

فمن تاريخ النشأة للتيار العقلانى فى حضارتنا نتبين مدى أصالته .. وكيف سبق فى النشأة حركة الترجمة عن اليونان والتأثر بفلسفتهم .. ومن ثم فلم يكن فكرا مستوردا ، خطط لاستيراده الزنادقة والشكاك والملحدون !..

ومن موقف القرآن الكريم إزاء «العقل» ، وكذلك السنة النبوية الشريفة ، يستبين لنا المنطلق الأول والحقيقى لأعلام التيار العقلانى فى تراثنا وحضارتنا ، لما أبدعت عقولهم من ثمرات ..

إنه ميدان خصب .. جدير بالجهود المخلصة التى ترد - بالعلم وحججه - الشبهات والافتراءات عن أمتنا العربية الإسلامية .

كما أن هذه الجهود منوط بها تبديد ما يكتنف بعض قضايا «العقلانية الإسلامية» ، ومصطلحاتها من غموض وإبهام ..

ففى الكثير من الأحيان يردد الكثيرون ذات المصطلح ، دون أن يكون بينهم الكثير من الاتفاق على معنى المصطلح الواحد الذى يرددون ؟!..

وحديث كثير من كتابنا ومفكرينا ـ القدماء منهم والمحدثين ـ عن « العقل » وعن « العقلانية » واحد من الأمثلة الشاهدة على هذا الذى نقول !..

صحيح أن « العقلانية » تعنى : نهج المؤمنين بسلطان « العقل » وقدرته على التمييز والبرهنة والاستنباط والحكم .. لكن .. ماذا يعنى مصطلح « العقل» عند الذين يؤمنون به ؟

هنا تبرز وجوه الخلاف والاختلاف !..

إن البعض يرى العقل : غريزة مركبة فى الإنسان ، لا تستقل وحدها بإدراك الحقائق !..

وآخرون يرونه : النور الإلهى الذى يقذفه الله ـ سبحانه وتعالى ـ فى قلب المؤمن علما ومعرفة وإيمانا يقينيا .. وبهذا المعنى فإن « الصوفية » هم «العقلانيون » ؟..

وفريق ثالث ـ وهم الفلاسفة ـ يرون العقل : جوهرا مستقلا ، وقادرا بذاته على إدراك الحقائق وتمييزها والحكم عليها بأدلته وبراهينه !..

ثم إن « العقلانية » التى تعنى : نهج المؤمنين بسلطان العقل .. قد يختلف مفهومها باختلاف روح الحضارة التى ينتمى إليها هؤلاء « العقلانيون » ، رغم ما يكون قائما بينهم من اتفاق على مفهوم العقل ومضمون مصطلحه .

ففى الحضارة اليونانية القديمة ـ وهى حضار وثنية ، لم تعرف « الوحى » ، الذى تجسد فى الكتب السماوية « المقدسة و « النقل والمأثورات » ـ فى هذه

الحضارة ينفرد «العقل» و«العقلانية» بالهيمنة والسلطان، دون أن تزاحمهما «النصوص والمأثورات»!..

لكن الحال ليس كذلك في حضارتنا المؤمنة: حضارة العرب والمسلمين.. ففيها نجد «الإسلام الدين» - المرتكز على «الوحي» - قد نهض بدور «المكون الرئيسي» حتى لمعالمها وقسماتها غير الدينية.. ومن ثم فلقد تميزت عقلانيتها عن العقلانية في الحضارة اليونانية القديمة، إذ لم تنف «النصوص»، ولم تستبعد «النقل» ولم تتناقض مع «المأثورات».. وفيها زاملت «الشريعة» «الفلسفة» وتآخت معها.. وعندما كان يلوح التناقض بين ظواهر النصوص وبين براهين العقل كان «التأويل» كفيلا بنفي هذا التناقض، وإعادة الإخاء بين «العقل» وبين «الكتاب» باعتبارهما دليلين وهبهما خالق واحد لهداية الإنسان!..

وهذه الخاصية من خواص حضارتنا العربية الإسلامية قد كونت واحدة من القسمات التي طبعت حضارتنا وميزتها «بالوسطية».. فهي لم تقف مع «النقل» ضد «العقل»، كما أنها لم تصنع النقيض، وإنما اعتدلت فجمعت بينهما، وتوسطت فوازنت بين ما عده الآخرون متناقضات لا يمكن الجمع بينها، فضلا عن التوفيق والإخاء؟!..

وهذا التميز للعقلانية في حضارتنا العربية الإسلامية هو الذي جعل «علم الكلام» فيها مؤسسا على العقل وبراهينه.. بل لقد مثل هذا العلم فلسفة حضارتنا، ومظهر عبقرية أمتنا في ميدان التفلسف.. وهو ما لا نجده في «اللاهوت» عند أبناء الحضارة الأوربية.. فـ «الفلسفة» في الحضارة الأوربية - ومنذ اليونان - ليست الدين ولا علمه - اللاهوت -.. و«اللاهوت» في

المسيحية الأوربية لم يتأسس على البراهين العقلية ، وإنما على ما يلقى في القلب من الإيمان .. ومكان « العقل » فيه ودوره تال لمرحلة التأسيس ، يأتى بعد ذلك ليدعم إيمانا لا علاقة له بالعقل والعقلانية .. ولذلك اختلفت عندهم «الفلسفة» عن «اللاهوت» .. بل وشبت بينهما الحروب !..

أما في حضارتنا العربية الإسلامية فإننا نجد القرآن الكريم معجزة عقلية ، تتوجه إلى العقل ، وتحتكم إليه ، وتجعله مناط التكليف ، بل ومعيار إنسانية الإنسان .. ثم تقيمه حاكما على كل النصوص والمأثورات !.. وفى السنة النبوية الشريفة نجد الانحياز إلى العقل ، حتى لقد جعلت «الشك المنهجى» هو «محض الإيمان» ؛ لأنه هو الطريق إلى اليقين ، الذى لا يتأتى «الإيمان» بدونه ؟! ..(١) .

لقد بلغ إخاء «العقل» و«النقل» فى حضارتنا - واشتراكهما معا فى تكوين عقلانيتها الخاصة - إلى الحد الذى اشتهرت فيها عبارة : إنها حضارة تدينت فيها الفلسفة ، وتفلسف فيها الدين ؟!.. وإلى الحد الذى أصبح فيه «علم الكلام» هو فلسفة الأمة ، ومظهرإبداع عقلانيتها ، على حين ظلت مقولات الفلسفة اليونانية - بعد ترجمتها وشرحها والتعليق عليها - وظل الفلاسفة الذين تبنوا هذه المقولات ووقفوا عند حدود التبشير بها - ظلوا - وظلت مقولاتهم مجرد هامش فى تراثنا ، لم ينطبع به العقل العربى المسلم فى يوم من الأيام !..

وإذا كان الجمود والانحطاط الذى أصاب حضارتنا بعد استعجام «الدولة» - عندما سيطر عليها االترك المماليك - قد أصاب عقلانيتنا فى الصميم ،

---

(١) انظر لفظ الحديث فى صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد .

وانتزعها من فوق عرشها ليضع مكانها « سلفية نصوصية » ضيقة الأفق ، أخلت بالتوازن لحساب « النصوص والمأثورات » وضد « العقل وبراهينه » ، فإن تيار « التجديد الديني » الذى عرفته حضارتنا فى عصرها الحديث قد بذل جهودا على درب إحياء عقلانيتنا الإسلامية المتميزة ، لا زالت بانتظار المواصلة والتطوير والتدعيم !..

* * *

الاجتهاد والنهضة الحضارية

قصة أمتنا العربية الإسلامية مع « الاجتهاد » هى قصتها مع « الحضارة » ، صعودا ، وهبوطا .. ازدهارا وانحطاطا .. وخلقا وإبداعا ، وجمودا واجترارا لأسوأ ما فى الماضى من صفحات !..

فالناظرون فى تاريخنا الفكرى والحضارى يلحظون ازدهار « الاجتهاد » مع ازدهارنا الحضارى .. فلقد كان « الاجتهاد » : المعين الذى أتاح لعقل الأمة أن يبدع هذا الازدهار الحضارى .. كما كان هذا الازدهار الحضارى ، بما يعنيه من حياة كيان الأمة وحيويتها مثيرا لعقل الأمة كى يجتهد ، فيضيف إلى حضارتنا المزيد من الحيوية والصحة والحياة !.. علاقة جدلية قامت فى تاريخنا هذا بين « الازدهار » الحضارى وبين « الاجتهاد » .

وكذلك كان الحال - حال تاريخنا الفكرى والحضارى - مع « الاجتهاد » عندما أغلق بابه ، فدخلت حضارتنا فى درب التوقف عن الإبداع، فالجمود ، فالانحطاط !..

ولم يكن هذا التوقف للاجتهاد خيارا اختارته أمتنا وحضارتنا ، كما أنه لم يكن قدرا محكوما علينا به من داخل حضارتنا ، ولا هو بالذى فرضه علينا الأعداء الخارجيون ، وإنما كان ثمرة ومحصلة لعوامل كثيرة ، منها بعض العوامل التى أشرنا إليها .

فحضارة هذه الأمة هى حضارة « عربية - إسلامية » ؛ لأن أمتنا « عربية القومية » ، « إسلامية الأيديولوجية » .. فالقومية - بالمعنى الحضارى ،

غيرالعرقى - قسمة من قسمات حضارتنا ، وكذلك ، العقلانية ، المتمثلة فى نهج الإسلام فى البحث والنظر والاستدلال .

لكن الصراعات السياسية والحربية على السلطة وعلى الخلافة - فى العصر العباسى - بين آل البيت من نسل علىّ بن أبى طالب - كرم الله وجهه - وبين العباسيين قد أحدثت آثارها فى توزع الجماعات البشرية - التى لم تكن قد انصهرت تماما - والتى يتكون منها شعب الإمبراطورية العربية الإسلامية .. فالتأييد لآل البيت كان ملحوظا أكثر فى صفوف العرب ، بينما كان الفرس أميل إلى تأييد العباسيين .. ثم حدث أن شاعت حياة الرفاهية فى العرب ، بعد أن غادروا خشونة الجند الفاتحين ، وانغمسوا فى الترف الذى أتاحته خيرات البلاد المفتوحة الغنية وخاصة أودية أنهار مصر والشام والعراق ، فضعفت فيهم روح الجندية ، الحافظة للخلافة ، والقابضة على زمامها !.. وفى أواخر عهد هارون الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ /٧٦٦ - ٨٠٩ م) تخلص العباسيون إلى حد كبير من القبضة الفارسية ومن سيطرة الجند الخراسانى على مقاليد الدولة عندما قام الرشيد بما عرف بنكبة البرامكة (١٨٧ هـ/ ٨٠٣ م) . فلما جاء عصر الخليفة المعتصم (١٧٩ - ٢٢٧هـ/٧٩٥ - ٨٤١ م) أرادت الدولة أن تتخذ لها جيشا وقوة ضاربة تواجه بها الأخطار .. أخطار الروم البيزنطيين الخارجية .. وأخطار الثورات العلوية التى قادها ثوار ، الزيدية ، وأئمتها .. وأخطار ثورات الخوارج المستمرة .. وأخطار الشعوبية التى تستقطب الفرس المعادين لكل ما هو عربى .. وأخطار التجزؤ الإقليمى الذى بدأ يتهدد وحدة الدولة من أطرافها ..

وأمام هذه الأخطار ، وبدلا من أن يستنهض العباسيون روح الجندية فى

العرب والموالى الذين تعربوا وأصبح ولاؤهم للحضارة العربية الإسلامية ، فيكونون منهم جند الدولة وجيشها .. بدلا من ذلك اتخذ الخليفة المعتصم قراره الخاطىء وخطا الخطوة القاتلة على درب تطورنا الحضارى وذلك عندما ظن أن تكوين جند الدولة وجيشها من عنصر الأتراك المجلوبين المماليك ، سيضمن للخلافة ولاء لا طمع لأهله فى خلافة العباسيين .. وعندما توهم أن هذه القوة الضاربة ستكون أداة طيعة بيد الخلافة ، على عكس كل من العرب والفرس ، المتحزبين ، والطامعين فى وراثة ملك بنى العباس !..

لقد جلب المعتصم المماليك والديلم . وهم غرباء حضاريا عن العروبة القومية وروحها وحسها الحضارى .. وغرباء ـ كذلك ـ عن الأفق العقلانى المجسد لنهج حضارتنا العربية الإسلامية .. وبنى لهؤلاء الجند مدينة «سامراء» لتكون معسكرا يتبع العاصمة « بغداد » . كما يتبع هؤلاء الجند سلطان الخلافة وسلطاتها .. ولكن هذه « المؤسسة العسكرية » نمت وتضخمت ، حتى لقد تحول معسكرها .. « سامراء » إلى عاصمة للدولة والخلافة تتبعها « بغداد » ؟!.. وصاحب ذلك وتبعه تحول الخلافة إلى لعبة بيد هذه « المؤسسة العسكرية » ، بدلا من أن يستمر العسكر أداة بيد هذه الخلافة !.. وكان عصر الخليفة المتوكل (٢٠٦ ـ ٢٤٧ هـ / ٨٢١ ـ ٨٦١ م) هو الإيذان بهذا الانقلاب السياسى والحضارى الخطير .. فعلى السلطة سيطر العسكر الغرباء عن روح الأمة القومية . وعلى حياتنا الفكرية سيطر الذين يتعبدون بالنصوص والمأثورات ويناصبون العقلانية وأهلها العداء الشديد !.. « فاستعجمت » الحضارة العربية !.. وكان ذلك إيذانا ببدئها عصر انحطاطها .. ففى الفكر السياسى ظهرت أكذوبة التناقض بين « العروبة » وبين « الإسلام » ، وذلك

حتى تبتعد من سماء هذا الفكر القسمة القومية التى يفتقدها العسكر المماليك ، وتبقى - فقط - رابطة الدين التى تجمعهم مع المحكومين !.. وفى الفكر الدينى والحضارى - بوجه عام - تقلص ظل « العقلانية » التى لا يستسيغها هؤلاء العسكر المماليك ، والتى ارتبطت تاريخا « بالعروبة » كوجهى عملة واحدة تجسد ملامح حضارتنا !.. وتقلص ظل « العقلانية » : تقلصت ثمرة « العقل » .. تقلص « الاجتهاد » !..

فالتراجع الحضارى قد أدخل المرض والوهن إلى الكيان الحضارى للأمة فضعفت شهية هذا الكيان إلى « الاجتهاد » .. كما أدى وهن « الاجتهاد » إلى زيادة الضعف والذبول فى هذا الكيان الحضارى !.. وسارت العلاقة الجدلية تنمو ، وتفعل فعلها .. فتوقف الخلق والإبداع .. وحل « السلاطين » محل «الخلفاء » ، وتحول الفقهاء - مثقفو الأمة - إلى « وعاظ للسلاطين » ، يبررون المظالم ، بل ويباركونها .. ويمنحون « الشرعية » لسلطات المستبدين وسلطانهم .. وذلك بعد أن كانوا « مجتهدين » ، بيدهم « الحل والعقد » فى الفكر والسلطة والسلطان .. ولقد بلغت مسيرتهم على هذا الدرب إلى المدى الذى أعلنوا فيه - صراحة وبلا مواربة - : إغلاق باب « الاجتهاد » ؟!..

لكن ...

كيف فقد عدد من فقهائنا الاستقلال ؟.. وكيف تحول كثيرون من « فقهاء الأمة » إلى « فقهاء السلاطين » ؟!..

فى العصر المملوكى تطور فن العمارة ، وشمل - ضمن ما شمل - المساجد.. فانتقل المسجد من دور البساطة التى تميز بها الإسلام ، وغدا عمارة شامخة تتكلف المبالغ الطائلة ، وتحتاج فى إقامتها إلى هندسة وعمالة لا قِبَل بها

للجهود الذاتية التى يملكها بسطاء المصلين .. ومنذ ذلك التاريخ اقتصر إنشاء مثل هذه المساجد الكبيرة على الدولة والأمراء والأغنياء .

كذلك تطلبت هذه العمائر الدينية نفقات دائمة للصيانة والتجديد ، فأوقفت عليها الأوقاف ، ينفق من ريعها على خدمتها والعاملين فيها ، وعلى صيانتها وتجديدها ، وكذلك على طلاب العلم فيها والفقهاء الذين يلقون الدروس على هؤلاء الطلاب ، أو يقرأون القرآن أو الأوراد فى هذه المساجد !.

وعلاوة على أن انتقال عمارة المسجد من البساطة الإسلامية إلى الفخامة والشموخ المملوكى كان علامة من علامات الاهتمام ، بالشكل ، دون المضمون فى مجال لا ينفع فيه سوى المضمون ؟!.. فإن هذا التطور قد أحدث ما هو أخطر فى الحياة الفكرية لأمتنا .. فقبل ذلك التاريخ لم يكن مألوفا ولا شائعا ارتباط الفقهاء - وهم مثقفو ذلك العصر - بالدولة كموظفين ، وتبعيتهم المالية لها ، كما هو حال الموظفين مع الدولة .. نعم ، كان هناك فقهاء يتولون مناصب القضاء ، لكن الكثيرين منهم كانوا يتحرجون عن قبول المال من الدولة لقاء عملهم ، ثم إن القضاة - فى الفقه الإسلامى - رغم توليتهم بأمر الخليفة والدولة، إلا أن نيابتهم هى عن الأمة ، لا عن السلطان ، فهم لا ينعزلون بعزله ولا يفقدون مناصبهم بموته .. فتبعيتهم النظرية والقانونية للأمة لا للسلطان .

لكن تحوّل المساجد والمدارس - التى قام أغلبها فى إطار المساجد - إلى منشآت معمارية لا يقدر على إقامتها إلا الدولة ورجالاتها ، وما تطلبته صيانتها ونفقاتها من أوقاف تدر عليها العطاء ، قد ألحق الأكثرية من فقهاء الأمة بهذه المؤسسات كموظفين ، فارتبطت أرزاقهم بها ، وبدأ العصر الذى فقد فيه فقهاؤنا بعض ما كان لهم من استقلال ؟!..

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت فى فكرنا السياسى وشاعت المقولات والآراء التى تغض الطرف عن استبداد المستبدين ، أو تبرر لهم هذا الاستبداد - إن لم تباركه - والتى تكسر من شوكة المعارضة والتصدى لولاة الجور وأمراء السوء !..

* فشاعت المقولة القائلة بأن « الشورى » غير ملزمة للحاكم .. فهو مطالب باستشارة « أهل الحل والعقد » ؛ تنفيذا لأمر الله - سبحانه وتعالى - رسوله ﷺ ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** ﴾ (١) .. لكن فقهاء السلاطين زعموا وأشاعوا أن الحاكم غير ملزم بما استقر عليه رأى أهل المشورة .. وفى زعمهم أن قول الله لرسوله - بعد أن أمره بالاستشارة - ﴿ **فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ** ﴾(٢) يعنى تحرير الحاكم من الالتزام بنتيجة الشورى . مع أن المعنى يمكن أن يكون : فإذا عزمت على تنفيذ ما أشاروا عليك به فلا يكن ركونك فقط إلى تأييدهم ، ولا تنس التوكل على الله !..

لكنهم زعموا أن للحاكم أن يضرب بشورى الأمة ورأيها عرض الحائط ، فيفعل بمصيرها ما يريد ، ولم يخجلوا من النتيجة التى يفضى إليها رأيهم هذا ، والتى تتمثل فى جعل الشورى - التى هى فلسفة نظام الحكم الإسلامى - أقرب إلى العبث الذى ينفر فضلاء الأمة عن مزاولته وتكلف مشقاته وتبعاته !..

* وشاعت فى الفكر السياسى للأمة الأحاديث الداعية إلى « طاعة » ولى الأمر !.. وتناسى فقهاء السلاطين الحديث عن الشروط الواجب توفرها فى

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .
(٢) آل عمران : ١٥٩ .

«ولى الأمر» وعن حق الأمة - بل وواجبها - فى الرقابة عليه .. والحساب له، وتغييره، إن بالسلم أو الثورة إذا هو أخل بعهد التفويض والبيعة، أو ظلم أو فسق أو ضعف عن كفالة مصالح المحكومين !..

قالوا : إن «طاعة» الحكام واجبة، حتى لو كانوا فجارا جائرين ؛ لأن فجورهم وجورهم عليهم، يتحملون وزره، ويحاسبهم عليه الله . وللناس ثواب الطاعة لهؤلاء الحكام ؟!.. وغفلوا عن أن فجور هؤلاء الحكام وجورهم ليس ممارسة فردية خاصة بهم، ولا هى ذنوب من نوع ترك الصلاة تقصيرا، يقتصر أثرها على الفرد العاصى، وإنما هى ذنوب عامة، تعم الأمة آثارها وبلواها، ومن ثم فإن شرع الله يقضى بالتصدى لها بالمقاومة والتغيير، كمنكر يجب على الأمة النهى عنه، ولأنه فرض كفاية فهو أشد توكيدا من فروض العين الفردية، حتى لتأثم الأمة جمعاء إن هى تركت التصدى لمقترفيه !..

قال ذلك - ومثله - فقهاء السلاطين .. حتى لقد كتب فقيه مثل ابن جماعة (٦٣٩ - ٧٣١ هـ / ١٢٤١ - ١٣٣٣ م) يقول فى الدعوة لطاعة من يستبد بالسلطة والسلطان، حتى لو كان جاهلا فاسقا : إنه «إن خلا الوقت عن إمام، فتصدى لها من هو ليس من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته .. ولا يقدح فى ذلك كونه جاهلا أو فاسقا .. وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد، ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده، انعزل الأول وصار الثانى إماما» ؟!(١) هكذا قال ابن

---

(١) جب (دراسات فى حضارة الإسلام) ص ١٨٨ . طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .

جماعة ، وفقهاء عصره ، وهكذا تحول واقع العصر المملوكى إلى « شرع » شرعه فقهاء السلاطين !..

* ولقد ذهب فقهاء السلاطين يلتمسون تفسيرات لبعض المأثورات الدينية التى تثبط همة الأمة عن الثورة ضد أمراء الجور وسلاطين الاستبداد .. فقالوا إن الرسول ﷺ قد نهى عن التصدى بالثورة لتغيير ولاة الجور وأمراء الاستبداد طالما أنهم « يقيمون الصلاة » !..

ولقد تناسى هؤلاء الفقهاء أن « إقامة » الصلاة لا تعنى « الأداء » الشكلى لركعاتها ؛ لأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يتحدث عن أثر هذه « الإقامة » فيعلمنا أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر !.. « فإقامة » الأمراء للصلاة ، إن لم تعن تجنبهم للكبائر من الذنوب ، وللفحشاء والمنكر ، فلا بد من أن تنهض الأمة ـ أو بعض منها ـ بالنهى عن هذه الفحشاء وهذا المنكر ، ولا عذر للقاعدين عن أداء هذا الواجب بحجة أن أمراء الجور هؤلاء من المصلين !.. كما أن « إقامة » الصلاة هنا تعنى إقامة نظامها .. أى تطبيق شريعة الإسلام ونظامه ؟!.

لقد أصابت فكرنا السياسى ـ وما زالت تصيبه ـ الكثير من الأمراض والتشوهات منذ أن فقد الفقهاء والمثقفون الاستقلال!.. ومنذ ذلك التاريخ توالت العقبات التى توضع فى طريق « العقل» و « الاجتهاد » .. فبدأت العبودية «للنصوص « المأثورة .. وظهرت المقولة القائلة : « إنه لا اجتهاد مع النص » ..

فهل ـ حقا ـ لا « اجتهاد » مع « النص » ؟!..

لقد شاعت هذه المقولة فى ميدان الفكر والدراسات الإسلامية حتى حسبها الكثيرون مسلمة من المسلمات التى انعقد عليها الإجماع .. فالبعض يرددها هكذا بتعميم وإطلاق .. والبعض يتحفظ بعض التحفظ فيقول : إنه لا « اجتهاد»

مع وجود « النص » إذا كان هذا « النص » قطعى الدلالة ، وقطعى الثبوت ، بأن يكون نصا « محكما » ، غير متشابه ، دلالته واضحة قاطعة ، وكذلك ثبوته ، كأن يكون قرآنا ، أو سنة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ .. فإذا كان «النص» كذلك امتنع معه - فى رأيهم ، وعلى وجه التعميم والإطلاق - «الاجتهاد» !..

لكن الفكرة التى نود طرحها للتأمل والنظر تقول : إن التعميم والإطلاق فى منع « الاجتهاد » عندما يوجد « النص » هو خطأ شائع ، حتى ولو كان «النص» قطعى الدلالة ، قطعى الثبوت ؟!..

ذلك أننا يجب أن نميز بين موضوعات النصوص ، فإذا كان موضوعها عالم الغيب ، الذى علمناه عن طريق الوحى ، أو العقائد الأصلية فى الدين ، أو الشعائر والمناسك والعبادات ، وجميعها داخل فى « الدين » الذى هو وضع إلهى ، نتلقاه من الوحى السماوى المودع فى القرآن الكريم ، والذى قامت بتفصيله وتفسيره السنة النبوية التشريعية ، سواء منها ما كان بلاغا عن الله سبحانه ، أو فتيا فى الأمور الدينية .. إذا كانت هذه هى موضوعات النصوص، وكانت هذه النصوص قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت، فلا مجال «للاجتهاد» مع وجود هذه « النصوص » .. والسبب فى ذلك ليس حجرا إلهيا على العقل المسلم المجتهد ، ينتقص من مقامه الذى اهتم به الإسلام ، وإنما السبب فى امتناع الاجتهاد فى مثل هذه الحال هو أن هذه القضايا الدينية هى «ثوابت» ، لا تخضع للتغير أو التطور بالزمان أو المكان ، فحالها الذى تقرر لها فى القرآن والسنة ثابت ، ثم إنها من نوع القضايا التى لا يستقل العقل بإدراكها بذاته ، ولابد فيها من الوحى والنبوة ، ودور العقل ومجاله وحدوده فيها لا

يعدو : الفهم وإلحاق الفروع بالأصول .. فلأنها إلهية ، وثوابت ، قد اكتملت باكتمال الوحى والدين ، ولأنها مما لا يستقل العقل بإدراكها بذاته ، فإنه لا اجتهاد فيها إذا كانت نصوصها الدينية قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت .. ففى هذه القضايا يجب « الاتباع » ، ولا مجال للاجتهاد و« الابتداع » !..

لكن هناك ميادين أخرى فى الفكر الإسلامى لا نعتقد بصواب منع «الاجتهاد» فيها، حتى لو كانت قد رويت فى موضوعاتها «نصوص» قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت ؟!..

فالأمور « المتغيرة » غير « الثابتة » ، والمتعلقة « بالمصالح » الدنيوية، وتنظيم المجتمعات والجماعات والأفراد ، والتى لا تتعلق بعالم الغيب الذى اختص الله - سبحانه - به ذاته القدسية ، والتى يمكن للعقل أن يستقل بإدراكها ، وإدراك « حكمة » تشريعها ، والتى يطرأ التغير على علتها وحكمتها ، مثل هذه الأمور المرتبطة « بالواقع المتغير » يجوز - بل يجب - معها الاجتهاد ، ولا يمنعه أو يمنع منه وجود النصوص والمأثورات المروية فيها !..

فالتمييز واجب وضرورى بين « الثوابت الدينية » التى لا « اجتهاد » فى وجود « نصوصها » القطعية الدلالة والثبوت .. وبين « المتغيرات الدنيوية » المرتبطة « بالواقع المتطور » ، وهى ما نرى جواز الاجتهاد فيها ، حتى مع وجود النصوص ..

وإذا بدا هذا الرأى للبعض غريبا غير مألوف فإننا نذكرهم بالقاعدة الإسلامية القائلة : إن « الأحكام » تدور مع « عللها » وجودا وعدما!.. فالأحكام المعللة بعلة ، أو الواقعة فى إطار الاستدلال العقلى ، والمتعلقة « بالمتغيرات » ، مثل هذه الأحكام التغير والتطور فيها وارد ، بتغير الواقع والعلة فى حكمها.. أى أن الاجتهاد مع النص هنا أمر وارد وليس بغريب !..

وإذا كان ضرب الأمثال من عصر النبوة وصدر الإسلام ـ وخاصة حقبة الخلافة الراشدة ـ هو مما يطمئن القلوب فى مثل هذا المقام ، فإننا نسوق على ذلك بعض الأمثال :

* فالارتباط بين « النص » فى الإسلام ، وبين « الواقع » من القضايا الهامة والمحورية التى نعتقد أن الإسلام قد تميز بموقف خاص إزاءها .. فهو لم يجعل « النص » حاكما على « الواقع » ، بل تابعا له !.. والناظر فى حكمة نزول القرآن الكريم منجما ـ (مفرقا) ـ يدرك كيف كان « النص » ينزل عندما يستدعيه « الواقع » ، فهو استجابة لهذا « الواقع » ، وفهمه مستحيل بدون استحضار هذا « الواقع » الذى نزل استجابة له .. حتى لقد صار من علوم القرآن علم اسمه : « أسباب النزول » !..

* و « النسخ » الذى حدث لبعض النصوص ـ ومنها آيات قرآنية ـ يدعو للتأمل أيضا .. فهذا « النسخ » لم يحدث فى أى موضوع من الموضوعات المتعلقة « بالعقائد » أو «الشعائر والعبادات » .. أى أنه لا نسخ ، أى لا تجاوز للنصوص فى « الثوابت الدينية » .. على حين اختص « النسخ » بالأحكام المتعلقة بتنظيم الواقع ، فمع تغير هذا الواقع يحدث النسخ ، أى تجاوز النص بنص جديد ، أى حكم جديد ، حدث ذلك فى عصر النبوة والوحى ، وهو قائم فى القرآن الكريم والسنة النبوية ، يختص به علم سماه أسلافنا « الناسخ والمنسوخ » !..

* لكن .. هل توقف « الواقع الدنيوى » عن التغير والتطور بعد الأعوام

الثلاثة والعشرين التى هى عمر الوحى الإلهى إلى نبينا محمد ﷺ ؟.. لا نعتقد أن هناك من يجيب بـ « نعم » على هذا التساؤل .. وإذن فما الموقف حيال « نصوص » تغير « الواقع الدنيوى » الذى قننته وحكمته ؟ وتبدلت الحكمة والعلة فى ورودها على النحو الذى وردت عليه ؟ .. هنا لابد من «الاجتهاد » طلبا لحكم جديد يحقق « المصلحة » فى ظل « الواقع الجديد » ، حتى مع قيام النصوص !.. والأمثلة على اجتهاد الصحابة ، فى « المتغيرات » وفى « الفروع » ، مع وجود النص أكثر من أن نحصيها فى هذا المقام .. فالرسول ﷺ كان يسوى بين الناس فى « العطاء » ، وتبعه فى ذلك أبو بكر. ثم جاء عمر فميز بين الناس فى « العطاء » .. أى أنه اجتهد مع وجود « السنة » ومع « إجماع » عهد أبى بكر ؟!.. ثم هو ـ أى عمر ـ قد أمضى يمين الطلاق الثلاث ثلاث طلقات ، بعد أن كان واحدة على عهد الرسول ﷺ وأبى بكر ؛ ليردع الناس عن واقع جديد !.. كذلك اجتهد فى أمر « المؤلفة قلوبهم » مع وجود النص القرآنى .. فعلمنا ـ وتعلمنا ـ أن الإطلاق فى منع الاجتهاد مع النص لا يجوز ..

ثم .. ماذا عن ميادين الاجتهاد .. و فرسانه ؟!...

إنك لن تجد اليوم ـ من علماء الإسلام ـ من لا يتحدث عن أهمية الاجتهاد، وضرورة فتح بابه الذى أغلقه « علماء » عصر الانحطاط ، عندما عاشت أمتنا تحت سلطان المماليك وتسلط العثمانيين ، فتوقف الخلق والإبداع ، وسادت مقولة : « ما ترك الأولون للآخرين شيئا ؟! » ..

ولن تجد اليوم ـ من علماء الإسلام ـ من لا يحدثك عن حدود الاجتهاد ،

وكيف أنه لا اجتهاد مع وجود «النصوص» قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ..
فمع وجود هذه «النصوص» ـ يقولون ـ : إنه لا اجتهاد ، هكذا بإطلاق وتعميم !..

ولن تجد من هؤلاء العلماء إلا من يحدثك عن شروط المجتهد ، من مثل : المعرفة بأسرار الكتاب والسنة ، وآيات الأحكام ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيد ـ فى القرآن الكريم ـ .. الخ .. الخ .. وقبل ذلك : العلم بعلوم العربية التى هى الأدوات والسبل لفقه آيات الكتاب وفهم أحاديث الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ ..

كل ذلك معروف .. ومكرر .. ومشهور !..

لكن الحق ، والأهم ـ فى قضية الاجتهاد ـ هو ما وراء هذا المعروف المكرر والمشهور ؟!..

ففى نطاق «الفكر» الإسلامى نجد لدينا عالمين «متميزين» ، لا ترقى علاقاتهما إلى «**الاتحاد**» ولا تنزل إلى «**الفصل**» .. نجد :

(أ) «الدين» بما له من «أصول» ، وما لهذه «الأصول» من «فروع» :

وأصول الدين هذه هى «وضع إلهى» ، تنزل بها الوحى من عند الله ، فلا مجال فيها للرأى ولا مكان فيها للاجتهاد ؛ لأنها «ثوابت» لا يعتريها التطور أو التغير بمرور الزمن أو اختلاف المكان أو تمايز الحضارات أو تغاير الظروف والملابسات .

أما «فروع» هذه الأصول وتفصيلاتها .. فهى التى كانت موضوعا لاجتهاد المجتهدين منذ عصر النبوة وحتى تبلّورِ المذاهب الفقهية فى عالم

الإسلام .. والاجتهاد فى هذا الميدان لم يكن « اختراعا » ولا « إبداعا » ولا «خلقا » ولا « إضافة » ، وإنما كان « تفريعا » ، وفروضا ، وإلحاقا للفروع بالأصول ، بواسطة الاستدلال .. ولقد أنجز الاجتهاد الإسلامى - فى القرون الماضية - أغلب المهام التى تستدعى الاجتهاد فى هذا الميدان .. بل ووضع الفروض والبدائل التى قد يصعب على الكثيرين تخيلها فى الكثير من المسائل والأوقات !..

فالاجتهاد فى « أصول » الدين غير وارد .. والاجتهاد فى « فروعه » غير مُلِحٍّ ، ولا تستدعيه الضرورات !.. بل ربما كان ذلك هو السبب الحقيقى فى أن « إغلاق باب الاجتهاد » لم يحدث أضراراً كبرى بفكرنا « الدينى » ، اللهم إلا إذا نحن استثنينا أضرار تراكم الخرافات والبدع على جوهر قطاع من هذا الفكر « الدينى » !..

هذا عن « الدين » : أصولا ، وفروعا ..

(ب) وغير « الدين » - فى نطاق الفكر الإسلامى - لدينا شئون الدنيا وهى تلك التى اكتفى فيها الوحى الإلهى - لحكمة وبقصد - بتحديد « المثل العليا » ، والحديث عن « المقاصد والغايات » ، ورسم « الأطر العامة » فى «كليات » تتسم بالمرونة والعموم ..

ولقد كانت للوحى - كما قلنا - حكمة فى العدول عن التحديد والتفصيل فى شئون « الدنيا » هذه ، فلم يكمل أمورها كما أكمل أمور « الدين » ؛ ذلك لأن نظم الحياة الدنيا وتشريعات مجتمعاتها وقوانين معيشتها متطورة دائما وأبدا مع تعاقب القرون ، متميزة حتما باختلاف المواطن وتغير الظروف والملابسات .. تلك كانت الحكمة .. ومن ثم كان القصد هو إطلاق العنان للعقل الإنسانى

المسلم كى يبدع ويخلق ويضيف ويجدد ويغير فى نظمه الدنيوية ، دونما قيد يقيده ، اللهم إلا « مصلحة جمهور الأمة » المسترشدة بالتجربة الإنسانية ، و «بالكليات » و « المقاصد » و « المثل العليا » التى جاء بها الوحى « فلسفة » للنظم الدنيوية و « أطرا » لها ، لا « نظما » و « قوانين » تحدد القوالب وتضع التفصيلات .. هنا - فى هذا الميدان - ميدان « دنيا » المسلمين - وليس « دينهم » - تلح الضرورات كل الإلحاح على أهمية « الاجتهاد » ..

فنحن قد تخلفنا لعوامل ذاتية وأخرى خارجية .. ما هى تلك العوامل؟.. لابد - كى نجيب - من « الاجتهاد » ؟!..

ونحن أمة مستهدفة من أعداء كثيرين ، وعلى مر العصور ، ولذلك نواجه اليوم بتحديات كثيرة : عسكرية ، واقتصادية ، وفكرية ، وتشرذم إقليمى ، وهى جميعها تصب فى تحدٍّ حضارى يهددنا بالسحق القومى وبتحويلنا إلى هامش لحضارة الأعداء .. فكيف السبيل لمواجهة هذه التحديات ؟.. ، لابد - كى نجيب - من « الاجتهاد » ؟!..

ونحن أمة ذات تراث حضارى غنى وعريق .. وهذا التراث - بحكم أنه إبداع تيارات فكرية متعددة ، بل ومتناقضة - يبعث الحيرة عند قطاع من المعاصرين ، ويصيب الكثيرين بالكثير من التمزق ، وذلك بدلا من أن يوحد جمهور الأمة ويشحن شبابها بالكبرياء المشروع !.. فمنا من يرى « سلفه الصالح » فى « علماء » عصر « الحواشى » و « التعليقات » و « الهوامش » و « المحسنات البديعية »وحكاكات الألفاظ ، عندما توقف الخلق والإبداع .. بل ويرى فى هذه الآثار الهابطة « دينا » يتقدس عن « النظر والرأى والاجتهاد » !..

ومنا من يرى فى « التعبد بالنصوص » النهج الآمن والمفيد ، فيغض من شأن العقل مكتفيا بالنقل والمأثورات ، حتى عندما تتهافت ـ أمام العقل ـ مضامين هذه المأثورات !..

ومنا من يرى فى شروح فلاسفتنا على الفكر اليونانى وتعليقاتهم على مقولات فلاسفة اليونان الإبداع الحقيقى فى تراثنا ، فيدعون إلى مواصلة هذا المسعى وإكمال هذا الطريق !..

ومنا من يرى لحضارتنا طابعا « وسطيا » متميزا ، وازنت به بين الأقطاب ، وألفت فيه بين ما عد ـ فى حضارات أخرى ـ متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينها ، فضلا عن التوفيق .. موازنة بين « العقل » وبين « النقل » .. بين « الدين » وبين « الدنيا » .. بين « الدنيا » وبين « الآخرة » .. بين « الحكمة » وبين « الشريعة » . بين « الفرد » وبين « المجموع » .. حتى لقد تدينت فيها الفلسفة كما تفلسف الدين ؟!.. وعز فيها وجود تيار إلحادى تاريخى ـ كما حدث فى الحضارة اليونانية وامتدادها الأوربى الحديث ـ لا لقصور فى أفق فلاسفتنا ومحدودية فى نطاق حريتهم الفكرية ، وإنما لأن اقتصاد الوحى الإسلامى فى الحديث عن الغيب والطبيعة والخلق وأصل الكون قد جعل مكان أن نكون « فلاسفة » و « مؤمنين » فى ذات الوقت .. فرأينا ـ فى نا ـ من قالوا بقدم العالم والمادة : مؤمنين بل ونساكا زاهدين ، لو أقسموا على الله ـ سبحانه ـ لأبر لهم الأيمان ؟!..

فأى صفحات من تراثنا نستلهم ؟.. وأى تيار من تياراته نتخذه « سلفا صالحا » نمد بيننا وبينه الخيوط والأسباب والأنساب ؟!.. هنا موطن ـ بل مواطن ـ « للاجتهاد » ؟!..

فالاجتهاد - إذن - يجب أن يخرج - وأن نخرج به - من ذلك الإطار الضيق الذى عرفه تراثنا الفقهى ، والذى لا يزال يفكر فيه دارسو الفقه وقلة من الفقهاء وكثرة من أشباه الفقهاء ، فهؤلاء ليسوا وحدهم المطالبين بالاجتهاد ، بل إن المطالب به هم علماء الأمة وأهل الخبرة العالية والمكثفة فيها ، ومن كل المجالات والتخصصات ؛ لأن ميدانه الحقيقى هو أمور الدنيا ونظم معيشتها ونمط حضارة المسلمين ، وليس إلحاق فروع الدين بأصولها ؛ لأن هذه الأصول قد تمت بتمام الوحى ، و تلك الفروع قد أوسعها الأقدمون بحثا واجتهادا ، فلم يبق فى ميدانها للاجتهاد إلا هامش محدود !..

والأمر الذى لا شك فيه أن هذه النظرة للاجتهاد تستدعى إعادة النظر حتى فى تعريفه الذى استقر له فى تراثنا الإسلامى .. فلأن أسلافنا قد حصروه فى نطاق « الفقه » ، الذى هو « علم الفروع » ، قالوا فى تعريفه : « إنه استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظن بحكم شرعى »[1] ووفق هذا التعريف كان ولا يزال باستطاعة من يبذل وسعه لاستخراج الفروع الفقهية من أصولها أو رد هذه الفروع إلى تلك الأصول أن يسمى نفسه مجتهدا ، حتى ولو كان جاهلا وغافلا عن أمهات المعضلات التى تواجه الأمة فى حضارتها وحياتها الدنيوية !..وعلى سبيل المثال ..

فإن بعض المذاهب الإسلامية - التى لم تغلق باب الاجتهاد - زاخرة بأعداد لا بأس بها من « المجتهدين » .. ومع ذلك فلم يحدث أن رأينا واحدا من هؤلاء « المجتهدين » .. يتخذ موقفا نقديا من الأساطير التى يتمحور حولها تراث

---

(١) الجرجانى (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

مذهبه الاعتقادى ؟!.. فأين « الاجتهاد » هنا ؟!.. وماذا على المجتهد أن يصنع إذا هو لم يجدد حياة الأمة منطلقا من تحرير عقلها وتجديد عقائدها التى طمس تألقها ركام الأساطير ؟!..

نعم .. قد لا تكون تلك خاصية ينفرد بها هؤلاء « المجتهدون » .. فنحن نشهد فى « العلم الطبيعى » « علماء » أفذاذا فى مجالات تخصصهم ، ومع ذلك نراهم أسرى للخرافات والخزعبلات ! وفى الحركة الصهيونية - على سبيل المثال - نجد « علماء » لامعين ، ومع ذلك يتملك عقلهم الإيمان بأساطير العهد القديم ، بل ويسعون إلى تحويلها إلى قومية ودولة وواقع معاش !!.. هنا غاب المنهج العلمى ، وتخلف التكامل الثقافى ، وتراجع التنسيق بين فروع المعرفة ، فكان لدينا - فى الحقيقة وواقع الأمر - : رجال مهرة ونابغون فى « حرفهم » و « صنائعهم » ، ﴿ **يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾(١) ، ولكنهم لا يرتقون إلى مرتبة « العلماء » المالكين للمنهج العلمى والتصور المتكامل لفروع الثقافة ومجالات العلوم .. وبالمثل ، فإن « المجتهد » الذى يقبع فى ميدان الفقه - بعد أن انتهت المعارك الحقيقية فى هذا الميدان - لايمكن أن يكون فارس العصر ، فهو ليس « المجتهد » ، بالمعنى الحقيقى والمعاصر للاجتهاد ؟!..

فليس « الفقه » - بالمعنى والحدود التقليدية له - هو الميدان الذى يلح علينا كى نفتح الباب للاجتهاد .. وليس طلاب علم الفقه هم أهل الاجتهاد الذين يحتاجهم العصر الذى نعيش فيه .. وليس الفقهاء وأشباه الفقهاء فى بلادنا - وحدهم - هم فرسان ميدان الاجتهاد !..

إن أمتنا تقف - حقا لا مبالغة فيه - فى مفترق الطرق :

---

(١) الروم ، الآية : ٧

* أمام الاستعمار الجديد .. وشركاته المتعددة الجنسية .. والنمط الاجتماعى الذى تخلقه حضارته الاستهلاكية .. والكيان العنصرى الاستيطانى الذى يحرس مخططاته .. ماذا نصنع ؟.. وكيف تكون المواجهة ؟.. وهل لدينا من تراثنا الحضارى ما يحدد ملامح « البديل » ؟!..

* وأمام التخلف الحضارى - وخاصة أسبابه الذاتية والداخلية - ماذا نحن صانعون كى نفلت من قيوده ؟.. وما هو النموذج الذى علينا أن نبشر به ونسعى لتسويده ؟.. وأى عصر من عصورنا الحضارية والتاريخية هو بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا نقطة الانطلاق ، وتربة الجذور والأوتاد التى نمد إليها الخيوط ؟..

* وإذا كانت قضيتنا - فى الجوهر والأساس - هى « التخلف » .. فهل يحلها أن نسعى للحاق بالغير ، حتى ولو أصبحنا وإياهم أبناء حضارة واحدة ؟!.. أم أن لأمتنا - حضاريا - طابعا متميزا ، الأمر الذى يفرض علينا أن نحارب «التبعية » حربنا « للتخلف » ، بل ربما أكثر إذ بدون « الاستقلال » الحقيقى - وعلى رأس بنوده « التميز » الحضارى - لن نتجاوز التخلف ، اللهم إلا إذا فقدنا ما هو أعز من « التقدم » : فقدنا الهوية والذات ؟!..

فى هذه القضايا - ومثلها - يجب الاجتهاد .. وإلى هذه الميادين يجب أن تستنفر الأمة فرسانها المؤهلين للاجتهاد فى هذه الميادين .. فذلك هو الاجتهاد الحق .. وهؤلاء الفرسان هم أولو الأمر ، الذين أوجب الله طاعتهم ، وهم الأئمة الحقيقيون لاجتهاد العصر الذى نعيش فيه .

وهذه الحقيقة تجعل من « الاجتهاد الإسلامى » السبيل الضرورى لـ « تجديد دنيا المسلمين » !.. فتجديد الدين - بالاجتهاد - يجعل الفكر الإسلامى يفتح ذراعيه لاحتضان الواقع الإسلامى المتطور ، الأمر الذى يضمن أن لا يخرج

هذا الواقع عن حدود «الروح الإسلامى» الذى اختطه الدين ..

إنه مما لا شك فيه أن «الإسلام الدين» واحد، ثابت، فى أصوله وأركانه، فى عقيدته وشريعته .. التى هى النهج الذى ينهجه أهله للتدين به والاعتقاد بعقائده .. واحد، وثابت كذلك فى «الروح» التى تمثل «مزاجه» الحاكم والسارى والعام فيما يتفرع عنه من «فكر» و «تطبيقات» !.. إنه واحد، وثابت؛ لأنه «وضع إلهى»، وليس ثمرة للفكر البشرى الخاضع لتطور الاجتماع وتبدُّل الملابسات وتغاير الظروف والحضارات .. ثم هو قد اكتملت له أصوله وأركانه منذ أن أوحى شارعه إلى رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ آية قرآنه الكريم التى تقول: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾(١).

وهذا «التوحد» وهذا «الثبات» فى «الإسلام الدين» غير قائمين ولا مطردين فى «الفكر الإسلامى» الذى يشمل كافة «التطبيقات الدنيوية» لكليات «الإسلام الدين» ولقواعده المرنة وقوانينه العامة التى جعلها «أطرا» تحكم الإبداع الإنسانى فى أمور الدنيا وقضايا الحياة الدائمة التطور بحكم سنن الله، وبضرورات إعمار الكون الذى أبدعه الله واستخلف الإنسان كى يبدع فيه !..

فباختلاف المكان، وبتطور الزمان يتطور «الفكر الإسلامى» بالاجتهاد الذى تستدعيه وتحكمه مصلحة الأمة والأطر العامة للدين .

وهذا «التمايز» ـ ولا نقول «الانفصال» ـ بين «الدين الإسلامى» وبين «فكر المسلمين» وتصوراتهم فى التطبيقات الدنيوية يحتاج ـ دائما وأبدا ـ إلى «التجديد» الذى يعود «بالفكر الإسلامى» إلى «المنابع الأصلية والأصيلة»

---

(١) المائدة: ٣

للإسلام ، ، دينا ، كانت هذه المنابع أو ، تجربة ، صنعها الرسول ﷺ وصحابته فى عصر البعثة ، وذلك حتى تتجدد الروابط بين ، الفكر الإسلامى ، وبين ، الإسلام الدين ، ، وحتى لايؤدى تراكم الشوائب والزوائد والبدع والخرافات إلى رقة الخيوط التى تربط فكرنا الإسلامى بمنبعه الدينى الأصيل ، فتتهدد هذه الخيوط مخاطر الانقطاع !..

وهذا المعنى الذى اتخذه ويتخذه ، التجديد ، فى حياة أمتنا الفكرية هو الذى جعل ، السلفية ، قسمة أصيلة فيه .. فما دامت العروة وثقى بين ، الفكر الإسلامى ، وبين ، الإسلام الدين ، ، فلا بد من عرض هذا ، الفكر ، - دائما وأبدا وباستمرار - على ، ثوابت ، الدين و ، روحه ، ، حتى نضمن سريان ،الروح الإسلامى ، عبر ، شرايين القرون ، إلى ، فكرنا الإسلامى ، الجديد !.. وتزامل هذه ، السلفية الدينية ، - فى ،التجديد الإسلامى ، - الرؤية العصرية للواقع المتجدد ، والنظرة المستقبلية للغد المتصور ، حتى يتمكن المسلمون - دائما وأبدا - من تجديد الدنيا وتجديد الدين !..

لكن .. لابد من الاعتراف بأن هذه الموازنة قد أصابها الاختلال فى كثير من المحاولات التى نهضت بها حركات ودعوات رامت تجديد ديننا ودنيانا ؟!..

فالبعض قد مالت به ، البداوة ، ، والفقر فى الفكر الفلسفى ، والموقف غير الودى من العقل والعقلانية إلى حيث ظن أن النظرة السلفية وحدها كافية لتجديد ، الدنيا ، ، كما هى كافية لتجديد ، الدين ، ، فأضفى على تطبيقات ،السلف ، قداسة الدين ، وتوهم إمكانية إعادة الحاضر والمستقبل كى يصبا - ثانية - فى قوالب التطبيقات السلفية .. فكانت المصادمة بين هذا البعض وبين التطور الذى هو واحد من سنن الله فى هذا الكون ، وكان عداء هذا البعض للعلم والمدنية ، ومن ثم عجزه عن الوفاء بشروط التحضر والعمران !..

والبعض الآخر قد أصابه النفور من هذا النهج « السلفى - النصوصى - الجامد » ، فأدار ظهره « للسلفية الدينية » كلية ، فلم يحفل بتجديد الدين ، ولم يعن بإعادة الحياة إلى الشرايين التى تربط « فكرنا الإسلامى الحديث » بأصول ديننا وعقائده وشريعته الأولى والأصيلة .. وصرف كل همه إلى تجديد الواقع الدنيوى وتطويره ، فكان أن تلقفته تيارات فكرية وافدة ومعادية ، أطعمته مناهج وسقته تصورات ودست له حلولا لا يتسق بعضها أو كثير منها مع روح شريعتنا ، وثوابت ديننا ، والقسمات المتميزة لحضارتنا العربية الإسلامية .. الأمر الذى مال بتجارب هذا البعض فى النهضة بعيدا عن أن تكون الامتداد الحقيقى لحضارتنا التى صنعها أسلافنا العظام !..

وهذه الحقيقة التى شهدتها - وتشهدها - ساحة الدعوات والحركات التى رامت - وتروم - تجديد حياة أمتنا - الفكرية والمادية - تفرض علينا مراجعة القوالب التقليدية التى طرحت فى ميدان التجديد والتحديث ، وتدعونا إلى سلوك النهج الوسطى - الذى هو الاعتدال بين تطرفين ، والعدل بين ظلمين ، والحق بين باطلين - لنزاوج بين « السلفية الدينية » التى بها يتجدد « الدين » ، ويتحول - عندما تبرأ عقائده وتصوراته من الخرافات والزوائد - إلى طاقة تحفز الأمة على تجديد « دنياها » !.. نزاوج بين هذه « السلفية الدينية » وبين «النظرة المستقبلية فى قضايا الدنيا » تلك التى تحكمها حقائق الواقع ، ومصلحة الأمة ، والأطر الثابته للدين .

فبهذا النهج الوسطى الذى يعتمد « التجديد والتجدد الذاتى » سبيلا للتطور والنهضة والتغيير تؤسس الأمة نهضتها « المعاصرة » ، دون أن تفقد التواصل مع روحها الحضارى الأصيل !.. وتبنى مشروعها الحضارى « المستقل » ، دون أن تحرم مما ينفعها فى تجارب الآخرين !.

وبذلك يتجدد فى حياتنا كل من « الدين » و « الدنيا » جميعا !..

الاستقلال الحضارى

تلح علىّ ، وألح عليها .. تلك الحقيقة التى تقول : إن الأمم العريقة الخارجة من عصورها المظلمة ، الجاهلة بتراثها الحضارى ومجدها العريق ، لابد وأن تقع فى براثن « الانبهار » بقيم « الآخرين » وحضارتهم .. وأنها تظل غارقة فى بحر « الانبهار » هذا إلى أن يشتد عود يقظتها ، فإذا بلغت فى هذه اليقظة سن الرشد ، عادت تستلهم خير ما فى تراثها الحضارى مباشرة و دون وساطة من « الآخرين » ، ثم نهضت لتجعل حاضرها ومستقبلها الامتداد المتطور لخير ما فى هذا التراث الحضارى من صفحات .. وهى فى كل ذلك لا تنغلق على الذات ، فتصد نفسها وتغلق عقلها دون ما فى حضارات الآخرين مما يفيد نهضتها .. وأيضا لا « تقلد » ولا « تحاكى » تقليد القردة ومحاكاتها .. وإنما تحافظ على ما يميز شخصيتها القومية ونمطها الحضارى من سمات وقسمات !..

حدث ذلك فى أوربا عندما تلمست أسباب نهضتها الحديثة ، وأخذت تتحسس طريقها الذى يخرجها من عصورها الوسطى والمظلمة ، فلقد استعانت على هذه اليقظة بما استلهمته من فكر حضارتنا العربية الإسلامية التى لم تكن قد دخلت بعد فى أفق الجمود ومنطقة « الغروب » !.. وكان العرب المسلمون ـ يومئذ ـ أعرف بالتراث اليونانى ـ الإغريقى ـ وهو تراث أوربا الحضارى من الأوربيين أنفسهم ، فسلك الأوربيون إلى تراثهم « الطريق العربى الإسلامى » !.. وتصوروا تراثهم هذا على النحو الذى تصوره عليه

العرب المسلمون .. فعرفوا أرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق . م) من خلال فيلسوفنا أبو الوليد بن رشد (٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ ـ ١١٩٨ م) وعرفوا أفلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق . م) فى صورته الإسلامية .. واتخذوا من فكرنا ومقولات فلاسفتنا الأسلحة التى خاضوا بها معارك نهضتهم ضد هيمنة الكهانة الكنسية على العقل الأوربى ومقدرات المجتمع ، وميادين البحث ، واختصاصات العلماء !..

لكن هذه النهضة الأوربية ـ عندما نضجت ، وبلغت سن رشدها ـ أخذت ـ شيئا فشيئا ـ تسقط التصورات العربية الإسلامية لتراثها الحضارى ، وتتخلص من « قداسة » الأحكام والتقييمات التى وضعها فلاسفتنا فى شروحهم ونقدهم لفكراليونان .. وأخذ مفكرو عصر النهضة الأوربية يعودون ـ مباشرة ـ إلى ينابيع تراثهم ونصوصه الأصلية والأولى ، يدرسونها ، ويقومونها ، ويستلهمونها .. حتى لقد أصبحت حضارتهم الحديثة الامتداد المتطور لتراثهم الحضارى القديم ، احتفظت بما ميزها من قسمات عبر تاريخهم الحضارى الطويل .. ولم تصبح هذه الحضارة صورة من حضارتنا العربية الإسلامية ، بل ولا امتدادا متطورا لها ؟!..

ونحن لا نغالى إذا قلنا إن هذا الذى حدث من « أوربا الناهضة » فى الموقف من حضارتنا ومن تراثها الحضارى ، كاد أن يكون « قانونا » للأمم ذات التراث الحضارى الغنى ، فى مثل هذه المنعطفات التاريخية .. وهو ذات الذى حدث ويحدث لأمتنا منذ بدء يقظتها فى القرن التاسع عشر .

لقد استيقظت أمتنا على خطر الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة ، التى

بدأها بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) بحملته على مصر سنة ١٧٩٨ م .. وتنبهت على وقع أقدام الجيوش الغازية لأوطانها .

ولقد تميزت هذه الغزوة عن تلك التى رفعت أعلام الصليب فى العصور الوسطى .. فأولئك كانوا فرسان إقطاع جهلة ، ليس لديهم سوى العنف والدمار ..وكما يقول مؤرخنا أسامة بن منقذ (٤٨٨ - ٥٨٤ هـ / ١٠٩٥ - ١١٨٨ م) فلقد كانوا - لعنهم الله - بهائم ليست لديهم فضيلة سوى القتال ؟!..

ولذلك .. فعندما هزمنا جيوشهم لم يخلفوا وراءهم أثرا فكريا يشكك أمتنا فى هويتها المتميزة عن الغزاة !..

أما مع الغزوة الاستعمارية الحديثة فلقد اختلف الأمر كل الاختلاف .. فجيوش الغرب الاستعمارى قد جاءت إلينا هذه المرة مسلحة بحضارة حديثة منتصرة ، حققت إنجازات رائدة ورائعة فى ساحات العلوم والفنون والآداب ، وحققت معجزات كبرى فى حقل التطبيق للعلوم .. واقتحمت هذه الجيوش بلادنا ونحن نعيش فى « تخلف » « مملوكى - عثمانى » لا يمكن أن يصمد فى معرض المقارنة بينه وبين « التقدم » الأوربى الحديث ، حتى ولوكان الذين يجرون هذه المقارنة من غلاة المتعصبين منا ، أو من الجهلاء والبلهاء !..

وكنا - يومئذ - قد جهلنا تراث العصر الذهبى الذى ازدهرت فيه حضارتنا ، حتى لقد شرعنا نتتلمذ فى معرفته على يد طلائع الغزاة من المستشرقين !.. فألقوا فى عقولنا ووعينا أن حضارتنا العربية الإسلامية لم تتميز بشىء خاص ، فأسلافنا لم يكن لهم سوى « فضل النقل » عن اليونان ، وما فى تراث الإسلام من لمحات ذكية فهى من إبداع المسلمين الفرس « الآريين » ، وليست من إبداع العرب « الساميين » ؟!..

وكان الهدف هو أن يستقر فى وعينا وعقلنا ويترسب فى وجداننا ذلك المفهوم الذى يزعم أصحابه أن الحضارة - فى كل عصر - هى حضارة واحدة كانت قديما يونانية ، وهى اليوم أوربية .. وعلى الذين يريدون التحضر أن يلهثوا حتى يصبحوا فى الحضارة أوربيين . فهم « المتقدمون » ونحن «المتخلفون» .. أما الحديث عن أن جوهر القضية هى سيطرة أوربا علينا وتبعيتنا لها ، وأن الهدف يجب أن يكون خلع هذه التبعية واستعادة الاستقلال الحضارى لأمتنا فهو - فى زعمهم - أكذوبة من الأكاذيب !..

لقد قالوا لنا ذلك من خلال المدرسة ، والنادى ، والصحيفة ، والكتاب ، وكل وسائل التوجيه والتأثير .

وكعادة المهزوم الذى لا يصمد واقعه فى المقارنة بواقع المنتصر ، انبهر فريق من صفوة مثقفينا ومفكرينا بالغرب إلى الحد الذى تبنوا فيه الدعوة إلى ضرورة أن نصبح غربا فى كل شىء : فى أنماط التفكير ، وسبل التعبير ، وطرائق العيش ، والعادات والتقاليد والأذواق والمعايير الجمالية .. الخ . الخ .. فتبلور عندنا ما سمى بتيار « التغريب » !.. فلما سيطر أهل هذا التيار على مقدرات حياتنا - فى ظل الاستعمار المباشر والمقنع - وأصبحوا جيشا آخر يمكّن فى الوطن لفكرية الاستعمار .. وصدق فيهم قول جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧م) : « إن المقلدين للتمدن الغربى إنما يشوهون وجه الأمة ، ويضيعون ثروتها ، ويحطون من شأنها !.. إنهم المنافذ لجيوش الغزاة، يمهدون لهم السبيل ويفتحون لهم الأبواب !! »(١) ..

---

(١) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى) ص ١٩٥ - ١٩٧ . دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

وكانت مؤسساتنا التقليدية ـ ومعها عقول العامة وأفكارها ـ لا زالت تعيش فى إطار فكرية العصر « المملوكى ـ العثمانى » ، المتسمة بالتخلف والركاكة والانحطاط .. فزادتها مقولات تيار « التغريب » جمودا على جمودها ، بحكم رد الفعل الطبيعى ضد الوافد الذى يهدد الموروث والمألوف .. فكان أن تبلور تيار « الجمود » ، كنقيض لتيار «التغريب » !..

ثم نشأ التيار الثالث والوسط .. تيار « التجديد الدينى » ، الذى رام تحرير العقل ، وتجديد دنيا الأمة عن طريق تجديد فكرها الدينى ، وطمح إلى صياغة مشروعها الحضارى المتميز ، الذى يرفض فكرية العصر « المملوكى ـ العثمانى» المظلم ، كما يرفض التقليد والنقل عن الحضارة الأوربية الغازية .. فنهج منهج المزج بين « الأصالة » وبين « المعاصرة » أصالة عصر ازدهار حضارتنا العربية الإسلامية .. والمعاصرة التى يحكمها واقع الأمة ، والاستفادة من حضارات الآخرين ، استفادة الراشد الذى يميز بين ما يتسق مع تميزه الحضارى وبين ما يسحق شخصيته القومية ونمطه الحضارى الخاص .

هكذا تبلورت وتصارعت على ساحتنا الفكرية وفى عقل أمتنا هذه التيارات الثلاثة .. بل وشهد كل منها « فصائل » تميزت فى إطاره !..

ولما كان الإسلام هو المكون الأساسى والقاسم المشترك الأعظم فى القسمات والسمات التى كونت وتكون روح حضارتنا العربية الإسلامية .. فلقد كان «التغريب » ـ وهو بعيد عن الهوية الإسلامية ـ و « الجمود » ـ وهو محسوب على الإسلام زورا وبهتانا ـ صدعا فى وحدة الهوية لأمتنا العربية الإسلامية ..

فالإسلام هو الذى نهض بالدور الأكبر فى حشد جميع طاقات الأمة ، حتى

استطاعت اقتلاع الكيانات الاستيطانية الصليبية التى زرعها الغزاة الصليبيون فى قلب وطننا العربى قرابة القرنين من الزمان ؟!..

ولقد تعلم الاستعمار من ذلك الحدث درسا نسيناه نحن المسلمين ؟!..

فمنذ بدء الهجمة الاستعمارية الحديثة على بلادنا كانت عين كل دول الاستعمار على الإسلام ، تسعى لعزله ، وتجريد الأمة منه ؛ كى لا تتسلح به فى مقاومة الغزوة الإمبريالية كما تسلحت به قديما فى صراعها ضد الصليبيين !.

ولم يكن الإسلام الذى سعى المستعمرون إلى تجريد الأمة منه ، وإلى عزلها عنه ، هو إسلام الشعائر والعبادات والطقوس .. بل كان « الإسلام السياسى » ، إسلام « الدولة » و « الحكم » ، إسلام النظام الاجتماعى والاقتصادى ؛ لأن الاستعمار كان يريد الثروة ، ويسعى للسيطرة عليها بـ « الدولة » ، ومن ثم كانت الخصومة بينه وبين « الإسلام السياسى » ، المنظم للدولة الإسلامية ، والمحدد لهويتها المناقضة لما يريده الاستعمار !..

والتاريخ الاستعمارى لهذه الغزوة الأوربية الحديثة هو الشاهد الأصدق على مانقول : فالاستعمار الفرنسى - ممثلا فى بونابرت وحملته على مصر سنة ١٧٩٨م - لم يجد فى الطرق الصوفية المتعاونة بأسا ولا خطرا ، فتزيا بونابرت بالزى الشرقى ، وشارك المتصوفة فى احتفالاتهم بالمولد النبوى الشريف !.. لكنه ناصب الإسلام السياسى كل العداء ، فطارد شيوخ الأزهر الذين قاوموا الغزو ، وصوب آلة حربه ضد الثورة التى قادها نقيب الأشراف السيد عمر مكرم (١١٦٨ - ١٢٣٧ هـ / ١٧٥٥ - ١٨٢٢ م) وحارب فكرة « الجامعة

الإسلامية ، التى كانت تتمثل يومئذ فى ارتباط مصر بالدولة العثمانية ، وتعاونهما ضد قوات الاحتلال الفرنسى !..

وفى الجزائر ـ بعد نابليون ـ سلك الاستعمار الفرنسى ذات السبيل ..

فالإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت تحتضن شيوخ الطرق الصوفية المتعاونين مع الاستعمار أو المهادنين له ، أولئك الذين صوروا لأتباعهم ومريديهم الاستعمار على أنه « قدر إلهى » حدث تنفيذا لمشيئة الله ؟! وقالوا : «إننا إذا كنا قد أصبحنا فرنسيين ، فقد أراد الله ذلك ، وهو على كل شئ قدير . فإذا أراد الله أن يكسح الفرنسيين من الجزائر فعل ، ولكنه يمدهم بالقوة ، وهى مظهر قدرته الإلهية ، فلنحمد الله ولنخضع لإرادته .. ؟! .. (١)

سعد الاستعمار الفرنسى كل السعادة بهذا اللون من ألوان « الإسلام » !.. وكتب السياسى الاستعمارى الفرنسى جابرييل هانوتو G.Hanotau (١٨٥٣ ـ ١٩٤٤ م) عن رجال الطرق الصوفية هؤلاء يقول : « إن من بين تلك الطرق والطوائف من يخلد أعضاؤه إلى السكون ، وربما كانت علاقتهم مع رجال حكومتنا فى الجزائر وتونس على أحسن ما يرام »؟.. (٢) .

إنه الإسلام الذى يرضى عنه الاستعمار ، ذلك الذى يجعل الأعضاء تخلد إلى السكون فى ظل سيطرة الاستعمار ، وتفرغ طاقاتها الغريزية فى الشعائر والطقوس والعبادات ؟..

---

(١) مجلة (الشهاب) الجزائرية : ج ٧ م ١٤٠ . انظر كتابنا (مسلمون ثوار) ص ٢٦٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م .

(٢) (الإسلام والرد على منتقديه) ـ مجموعة أبحاث ـ ص ١٨ : طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م .

أما إذا حرك الإسلام أعضاء الأمة من أجل السلطة والدولة التى تعيد الوطن وثرواته إلى المسلمين ، فسيكون هو « الإسلام السياسى » الذى يناصبه الاستعمار العداء الشديد .. ومن هنا كان هجوم هانوتو على « الحركة السنوسية» إبان مقاومتها الاستعمار . بل وكان عداء الفرنسيين للغة العربية ، عندما مثلت موقفا قوميا وحركة سياسية رافضة للفرنسة .. وكانت مقاومتهم لجمعية العلماء المسلمين فى الجزائر : التى أسسها الإمام عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩هـ /١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) ..

وفيما يتعلق بالاستعمار الإنجليزى ، ينخدع البعض بظواهر يستندون إليها فى القول بتسامح المستعمرين الإنجليز مع الإسلام ؟.. ولو فقهوا حقيقة الأمر لأدركوا أن التسامح قد كان موقفا عاما اشترك فيه المستعمرون أجمعون ، لكنه اقتصر على إسلام الشعائر والطقوس والعبادات .. وأن العداء والمطاردة والحرب قد كانت موقفا جمع كل المستعمرين ضد « الإسلام السياسى » ، وضد الإسلام السياسى الثورى على وجه الخصوص !..

وإذا كان البعض فى حاجة إلى الدليل فهناك موقف الاستعمار الإنجليزى من تيار « الجامعة الإسلامية » الذى بلوره وقاده فيلسوف الإسلام وموقظ الشرق جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) .. فلقد طارد الإنجليز الأفغانى فى كل مكان .. فى مصر .. وفى الهند .. وفى إيران .. وفى الحجاز .. وفى الآستانة .. ومن قبل ذلك حاربوه فى بلاده أفغانستان وصنعوا ذات الشيء مع كل التنظيمات المعادية للاستعمار التى أقامها .. مع «الحزب الوطنى الحر» فى مصر .. ثم مع جمعية « العروة الوثقى » .. ومارسوا ذات الحرب ضد كل الصحف والمنابر الفكرية التى نطقت بلسان

« الإسلام السياسى » .. فى الوقت الذى هادنوا فيه - بل أعانوا - أولئك الذين حولوا الإسلام إلى طقوس وشعائر تستنفد الطاقات الغريزية للمسلم ، حتى «تخلد أعضاؤه إلى السكون ، فلا يحارب الاستعمار ؟!..

فالقضية - إذن ، والمحور والأساس - : هى « الإسلام السياسى » ، ذلك الذى تمتلك به الأمة « الدولة » و« الثروة » ، فتتمكن من إقامة « الإسلام الكامل » والحقيقى فى محيط المسلمين .

لكن تميز الهوية الإسلامية لأمتنا العربية الإسلامية لا يعنى الانغلاق على الذات ، وإدارة الظهر لمنجزات الغير الحضارية ، ورفض التفاعل مع حضارات الآخرين .. وإنما يعنى التمييز بين ما يفيد وما لا يفيد .. بين ما يلائم الخصوصية الحضارية وما يمسخ هذه الخصوصية الحضارية المتميزة ..

فعلى النطاق العالمى - وبصرف النظر عن اللغات والقوميات والقارات والحضارات - هناك علوم لا وطن لها ... تلك هى « العلوم الطبيعة » ، التى تتعلق بدراسة « المادة » وخواصها ، وظواهر الكون المادى وتطورها ... ثم هناك « علوم » فيها قدر من « العموم » ، يجعلها تتجاوز الحدود القومية والحضارية ، وقدر من « الخصوص » ، يتلون بالبيئة الحضارية والخصائص القومية والملابسات المحلية النابعة من الظواهر التى تختص بها هذه « العلوم » ، وذلك مثل « العلوم الإنسانية » ، من « سياسة » و « اجتماع » و «فلسفة » و « اقتصاد » الخ .. الخ ..

ففى « العلوم الطبيعية » ليست هناك علوم « قومية » .. فليست هناك «كيمياء » عربية إسلامية وأخرى أوربية ، وثالثة صينية ... الخ .. الخ .. أما فى «العلوم الإنسانية » وفى « الثقافة » و « الحضارة » فإن الأمم ذات السمات

الحضارية المتميزة ، والواقع المختلف والميراث الفكرى الخاص ، تطبع علومها الإنسانية وثقافتها القومية بطابع خاص .. فيصبح التمايز الحضارى - ومن ثم الاستقلال الحضارى - حقيقة موضوعية ، وليس تعصبا قوميا ، كما يصبح إغفاله فخا ينصبه الأقوياء للضعفاء ، بهدف سحق شخصيتهم القومية المتميزة ، وسلخهم عن المكونات الحضارية والثقافية التى ميزتهم وتميزهم عن غيرهم من الأمم والحضارات ...

لقد أثرت الحضارة العربية الإسلامية وعلومها فى النهضة الأوربية الحديثة ... وصار « العلم » فى النهضة الأوربية امتدادا « للعلم » عند العرب ... أما فى « الحضارة » و « الثقافة » و « الإنسانيات » ، فلقد ظل الأوربيون أوربيين ؟!... ومثل ذلك كان الحال عندما انفتح العقل العربى الإسلامى - قديما - على تراث اليونان والفرس والهنود .. فكان الطب العربى امتدادا متطورا للطب اليونانى ، وكان هذا هو وضع « الحساب » العربى بالنسبة «لحساب » الهنود .. ولم يكن الأمر كذلك فى « القانون » أو « الفلسفة » أو «الأخلاق » أو « الاجتماع » .... لقد بقى العرب عربا مسلمين ، رغم الانفتاح الفكرى الذى مارسوه ، ولم يصبحوا - فى الحضارة والعلوم الإنسانية - يونانا ولا فرسا ولا هنودا ؟!..

وفى العصر الحديث... كانت لأوربا الاستعمار محاولة مع أمتنا العربية الإسلامية أرادت بها أن تمزق هذا القانون !.. فلقد طمعت فى أن تجعلنا تابعين لها فى الحضارة ؛ كى تضمن الأبدية للتبعية التى فرضتها علينا فى « الأمن » و « الاقتصاد » !... وعلى حين استجاب فريق من أبناء أمتنا وصفوة مفكريها

لهذا الذى رامته أوربا - وهم من نسميهم « بالمتغربين » - فلقد رفض التيار الأعظم من مفكرى الأمة هذا الطريق ..

لقد سارت فى طريق « التغريب » حكومات وأحزاب ومؤسسات فكرية وتعليمية ، أرادت تقليد الحضارة الغربية واستعارة « تمدنها » الخاص .. لكن تيار « الأصالة » فى نهضتنا ، ذا النزعة الإسلامية والمنطلقات القومية قد وقف لهذا الخطر الحضارى بالمرصاد... فوجدنا فيلسوفا رائدا مثل جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ /١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) - مع إعجابه بكل مظاهر التقدم والتطور التى أحدثها محمد على باشا (١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) فى مصر - ينتقد انحراف نهضتنا إلى استعارة « التمدن » الأوربى الخاص ؛ لما يعنيه ذلك من تشويه الشخصية الحضارية لأمتنا العربية الإسلامية ، وتمكين أعدائها من السيطرة على مقدراتها ... فيكتب الأفغانى - فى عمق وبوضوح وحسم - ناقدا هذا الانحراف فى التجربة العثمانية والمصرية ، فيقول : « لقد شيد العثمانيون عددا من المدارس على النمط الجديد، وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون من العلوم والمعارف والآداب ، وكل ما يسمونه « تمدنا » ، وهو فى الحقيقة تمدن للبلاد التى نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنسانى ؟!... فهل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك ، وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة ؟!.. نعم ، ربما وجد بينهم أفراد يتشدقون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية .. (القومية) . وما شاكلها .. وسموا أنفسهم زعماء الحرية ... ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المبانى والمساكن ، وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش والآنية ، وسائر الماعون ، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما

يكون منها فى الممالك الأجنبية ، وعدوها من مفاخرهم !.. فنفوا بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم ؟!.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم .. وهذا جدع لأنف الأمة ، يشوه وجهها ، ويحط بشأنها ؟..

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها ، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها ، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم ؟!..»(١) .

ثم يمضى الأفغانى فينبه على أن تميزنا الحضارى يدعونا إلى الحذر من قولة القائلين بأن نهضتنا لن تتحقق إلا إذا بدأنا من حيث انتهى الأوربيون .. فيقول : « إن الظهور فى مظهر القوة - لدفع الكوارث - إنما يلزم له التمسك ببعض الأصول التى كان عليها آباء الشرقيين وأسلافهم ولا ضرورة فى إيجاد المنعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التى جمعها وسلكها بعض الدول الغربية الأخرى ، ولا ملجىء للشرقى فى بدايته أن يقف موقف الأوربى فى نهايته ، بل ليس له أن يطلب ذلك . وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه فقد أوقر - (أعجز ، وأذل) - نفسه وأمته وقرا أعجزها وأعوزها... »(٢) .

إن الأفغانى - الذى اتخذ هذا الموقف ، وكتب هذه الكلمات - لم يكن من تيار « الجمود » الذى أغلق عقله دون تيارات الحضارة خارج حدود أمتنا ، تعصبا وانكفاءً على الذات وحدها ... لكنه - كذلك - لم يكن من تيار «التغريب»

---

(١) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى) ص ١٩٥ - ١٩٧ .

(٢) المصدر السابق . ص ٥٣٣ .

الذى سلك سبيل « التبعية الحضارية » لأوربا الاستعمار .. وإنما كان رائداً لتيار التجديد والتجدد الذاتى لأمتنا فى عصرها الحديث .

وفى تقديرى : أننا إذا تصورنا الكوكب الذى نعيش عليه « محيطا بشريا » فإن « الأمم » ذات الحضارات العريقة تمثل « جزرا » حضارية فى هذا « المحيط » !.. وبين هذه « الجزر الحضارية » أوجه شبه كثيرة لا تنكر .... لكن بينها وجوها للتمايز والاختلاف أيضا : .. وإلا فمن ذا الذى يستطيع أن ينكر أن للهند حضارة متميزة ؟.. وللصين حضارة متميزة ؟.. وكذلك للعرب المسلمين ؟.. وأيضا للأوربيين المسيحيين ؟!..

وبعض هذه الحضارات - كالحضارة الهندية - قد برز فيها روح التصوف وقسمته ، إلى الحد الذى تراجعت فيه « المادة » و « الدنيا » لحساب « الروح » ... وعلى العكس من ذلك كانت الحضارة الأوربية التى غلب عليها الطابع «المادى » إلى الحد الذى جعلها تطوع المسيحية الشرقية - ذات الطابع الصوفى - فتجعلها طقوسا وقشرة سطحية عائمة على الجوهر المادى الذى هو لب هذه الحضارة الأوربية وقسمتها التى تميزت بها من قبل اعتناق أهلها للمسيحية ومن بعد تدينهم بها !..أما حضارتنا العربية الإسلامية فلقد تميزت عن غيرها من الحضارات « بروح التوازن والموازنة » بين المتقابلات التى يحسبها البعض متناقضات .. وأثمر هذا التوازن فيها موقفا وسطا ، هو الذى عرف بوسطية الإسلام ، أو « الوسطية الإسلامية » ، لا بالمعنى السوقى الدارج لمصطلح « الوسط والوسطية » وإنما بمعنى أنها حق بين باطلين ، وعدل بين ظلمين ، واعتدال بين تطرفين يجنح أحدهما إلى أقصى اليمين ويجنح الآخر إلى أقصى اليسار !..

وعلى سبيل المثال ......

ففى الموقف من علاقة « الدين » بـ «الدنيا » ، فى حضارتنا العربية الإسلامية ، نجد « التوازن والموازنة » على النحو الذى جعلها تبرأ من الميل مع أحدهما على حساب الثانى ... فالدين « وضع إلهى » نزل به الوحى من عند الله على رسوله ﷺ وليس هو « بالوضع البشرى » الذى أثمره التطور الاجتماعى وأفرزه الواقع الإنسانى ، لكن صلته بهذا الواقع الإنسانى قائمة لاتخطئها عين باحث فى الدين ، فضلا عن الباحث فى الاجتماع !.. فالنصوص التى نزل بها الوحى الإلهى لتنتظم فلسفة الحياة الدنيا ولتمثل روح نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، هذه « النصوص الدينية » قد نزلت استجابة « لضرورات الواقع » التى طرحتها الحياة ، وبعض هذه « النصوص الدينية » المنظمة « للواقع » أصابها « النسخ » عندما تطور « الواقع » فتجاوزتها ضرورات الحياة !.

ورغم قداسة « الدين » فإن مفكرى الإسلام يجعلون نظام « الدنيا » هو الأساس لانتظام الدين !.. فيقيمون العلاقة بينهما ، على النحو الذى يقدم .. - دون فصل - انتظام الدنيا باعتباره شرطا لانتظام الدين !.. ومن مقولات فكرنا الإسلامى الشائعة إلى الحد الذى غدت معه مسلمة من المسلمات : « إن صحة « الأبدان » مقدمة على صحة « الأديان ؟! » .. ومن عبارات الإمام الغزالى (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ /١٠٥٨ - ١١١١م) ذات الدلالة فى هذا المقام ، قوله : « إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا .. فنظام الدين بالمعرفة والعبادة ، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن ، وبقاء الحياة ، وسلامة قدر الحاجات ، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن .. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق

الأمن على هذه المهمات الضرورية .. وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرغ للعلم والعمل ؟ وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة ؟.. إن نظام الدنيا .. شرط لنظام الدين !؟.. »(١) ـ هكذا قال حجة الإسلام.

واتساقا مع هذه الروح وتلك القاعدة اتفق فقهاء الإسلام على أن صلاة «الخائف » وصلاة « الجائع » لا تجوز ؛ لأنها لا تصح ؟!.. فلابد « للدين » من « الأمن » ، الأمن « المعنوى » والأمن « المادى » !

والقرآن الكريم يتألق ـ وهو يعبر عن هذه المعانى السامية فى عمقها ، والعميقة فى سموها ـ عندما يجعل تحقيق الله ـ سبحانه وتعالى ـ لعباده هذا «الأمن المادى والمعنوى » الفضل الذى استحق لأجله أن يعبدوه ، فتتحدث آيات سورة « قريش » عن فضل الله هذا الذى استوجب به انفراده بالعبادة ، فتقول: **﴿ لإيلاف قُرَيْشٍ * إيلافهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِى أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾**(٢) !..

وشاعر الإسلام ، ولسانه المنافح عنه وعن رسوله : الصحابى الجليل حسان ابن ثابت (٥٤ هـ / ٦٧٤ م) يعبر عن هذا المعنى فيقول :

ومـا الدين إلا أن تقـام شعـائر   وتُؤْمَنَ سُبْلٌ بيننا وهضـاب !

فروح « الإسلام الدين » لم تعرف ذلك الانفصام ، ولا ذلك العداء بين ما هو « دين » وما هو « دنيا » ، ولم تدع إلى سيادة قطب من هذين القطبين على

---

(١) الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٥ . طبعة القاهرة ـ صبيح ـ بدون تاريخ .

(٢) قريش : ١ ـ ٤

حساب الآخر ، بل وازنت بينهما ، علـى النحـو الــذى « ألف » و « جمـع » و «وفق» بين هذين القطبين ، بنظرة شاملة ، وتوجه كلى جعل انتظام « الدين » مشروطا بانتظام « الدنيا » ، كما جعل غياب الدين مخلاً بسعادة الدنيا ، فضلا عن إخلاله بسعادة الآخرة !..

وهذا الروح « الوسطى » « التأليفى » الذى تميز به « الإسلام الدين » هو الذى اتسمت به الحضارة العربية الإسلامية ، تلك التى لعب « الإسلام الدين » فيها دور « اللب » ، و« الجوهر » ، و « الميزان » و « المعيار» !.. فرأيناها تتميز عن غيرها من الحضارات بهذه الروح التى وازنت بين المتقابلات فى أية ظاهرة من الظواهر ، طبيعية كانت تلك الظواهر أو اجتماعية أو إنسانية .. فألفت ووفقت بين أمور يحسبها كثيرون - بمقاييس حضارات أخرى - غير قابلة للتعايش ، فضلا عن « التآخى » و « التوازن » و « التوفيق » !..

لكن ....

* من الناس من يعتقد - جازما ومخلصا - بوحدة الحضارة على كوكبنا ، وفى هذا العصر الذى نعيش فيه .. وهم - لذلك - لا يترددون فى وصف الحضارة الأوربية - التى مارست وتمارس السيادة على كوكبنا منذ ما يزيد على قرنين - لا يترددون فى وصفها : بـ « الإنسانية » .. بل و « العلمية » توصلا إلى محاولة تقرير « عالميتها » ..

وأصحاب هـذا الــرأى يستشهدون علـى « عالمية » الحضارة الأوربية و « إنسانيتها » - ومن ثم على «وحدة الحضارة» - بأنها قد تبلورت كثمرة لتطور حضارى تاريخى ، فأسهم فيها أقوام كثيرون واشتركت فى بنائها أمم وحضارات شتى ، فى فترات متعاقبة من التاريخ .. فالأمر عندهم أشبه ما

يكون بحضارة واحدة ، تتخذ لازدهارها مسارا متعرجا ، يمر بموطن أمة بعد أخرى ، حيث تضيف كل واحدة لبنة أو أكثر إلى ذات البناء .. فمن مصر القديمة .. إلى اليونان .. إلى العرب المسلمين .. إلى أوربا .. كان مسار الحضارة الإنسانية الواحدة .. ومن ثم فإن علينا أن نجدّ فى السير ونسرع الخطو ، للحاق ، بركب الحضارة الأوربية ، فذلك هو الطريق الأوحد «للتحضر» ، بل ولمواجهة سلبيات واعتداءات الأوربيين المتحضرين !..

تلك مقولة لها فى حياتنا الفكرية والثقافية أنصار كثيرون !..

* وآخرون ممن يستقطبون جمهورا أعظم من «عامة» الأمة لا يرون بين «حضارتنا» وبين الحضارة الأوربية سببا ولا نسبا ولا شبها ، بل لا يرون بينهما إلا «التناقض» و«الصراع» و«العداء» .. ذلك أن النموذج الذى يتصوره هؤلاء لحضارتنا هو نموذجها فى عصر عزلتها عن الحضارات الأخرى عصر المماليك والعثمانيين !.. وهم - بحكم أفقهم الفكرى المحدود جدا - يرون فى «الجمود» الذى عرفته حضارتنا يومئذ النموذج الذى يجب الجهاد فى سبيل صب حاضرنا ومستقبلنا فى قوالبه من جديد !..

ولهذه المقولة .. فى واقعنا أنصار أكثرون !!..

* لكن هناك رأيا آخر ، وموقفا ثالثا - فى هذه القضية - يتوسط الرأيين اللذين أشرنا إليهما ..

وأصحاب هذا الرأى الثالث - والوسط - ينكرون أن ينحصر الخيار بين : «العودة» إلى قوالب جامدة لعصر تميز بالجمود ، وبين فقدان الهوية الحضارية المتميزة لأمتنا العربية الإسلامية بالتحول إلى هامش حضارى لحضارة أخرى، حتى ولو كانت هذه الحضارة هى الحضارة الأوربية التى أسهمت

إسهاما واضحا وأكيدا وعملاقا فى تقدم الإنسانية جمعاء .. ومبعث هذا الرفض ليس حب الرفض !.. وإنما له بواعث كثيرة ، فى مقدمتها :

(أ) أن التفكير - مجرد التفكير - فى إمكانية « العودة » - حضاريا - إلى الماضى ، وصب الواقع الراهن والمستقبل فى قوالب الماضى هو أمر مستحيل ، بحكم فعل قانون التطور الذى هو واحد من سنن الله فى هذا الكون ، والذى يشمل بفعله : الأحياء ، والجمادات ، والأفكار ..

(ب) وأن الممكن - بل الواجب - هو استلهام الماضى كى يمدنا بخير ما لديه من زاد يعين الأمة - اليوم وغدا - على مواجهة التحديات وتخطى العقبات وصنع الحاضر المشرق والغد الأكثر إشراقا .. **فقضايا العصر هى التى تحدد أى صفحات التراث نستلهم ، وفى أى زوايا وعند أى تيار من تياراته الفكرية نبحث عن الزاد والجذور والأنساب ؟!... ومن ثم فإن الاستلهام يجب أن يتجه إلى عصر الازدهار الذى تألق بالعقلانية والخلق والابداع ، لا إلى عصر الجمود والركاكة والانحطاط !.**

(جـ) ولابد من التمييز بين « السلفية » فى « الدين » التى هى أمر محمود - بل وواجب - لأنها تعنى : العودة إلى المنابع النقية والبسيطة والثابتة للدين ، الذى هو : نقى وبسيط وثابت لا يتغير بتغير الحضارات ، ولا يختلف بتعاقب القرون .. فالسلفية فى الدين هى النهج التقدمى ؛ لأنها تعنى نفض الغبار عن نقاء العقائد الدينية الثابتة ، وتخليص الشريعة من البدع والإضافات والخرافات ..

أما فى « المدنية والحضارة » ، وكل شئون الدنيا المتطورة دائما وأبدا ، فإن «السلفية » تعنى الجمود ، ومناهضة قانون التطور ، ومحاولة صب الحاضر

والمستقبل فى قوالب هى من صنع الأسلاف المسلمين ، وليست من وضع الله ولا من أصول عقائد الإسلام ... فالسلفية ليست ، رجعية ، دائما ـ كما يظن قوم ـ بل إنها هى ، التقدم ، إذا كان الأمر خاصاً بتجديد الدين ... وهى ليست ، تقدمية ، بإطلاق وتعميم ، بل إنها هى ، الرجعية ، إذا كان الحديث عن المدنية والحضارة وما هو متطور من شئون حياتنا الدنيا !..

(د) وأيضا .. فإن الكوكب الذى نعيش عليه ـ رغم التواصل والتقارب والتفاعل ـ إنما يشهد وتعيش عليه وتتعايش حضارات عدة ، لكل منها ما يميزها عن غيرها من الحضارات .. وإلا فمن ذا الذى يستطيع أن ينكر على الحضارة الهندية طابعها الخاص الذى استعصى على الطمس رغم الاحتلال العسكرى والسيطرة الاقتصادية والغزو الحضارى من أوربا للهند عدة قرون ؟!.. ومن ذا الذى يشكك فى التمايز الحضارى للصين ، وهوالذى بلغ حد تطويع الماركسية ـ وهى قسمة من قسمات الحضارة الأوربية ـ حتى غدت جزءا من توليفة صينية عصرية ، رقت ، إن لم يكن قد انقطعت الخيوط التى تصلها بالطابع الأوربى الذى نشأت عليه ؟!.

ومن الذى ينكر الطابع المتميز للحضارة الأوربية ، ذلك الذى جعلها تطوع المسيحية ـ وجوهرها التصوف المسالم والسلام المتصوف ! ـ حتى غدت عندها جزءا من حضارتها ذات الطابع المادى ، فاختلفت التصورات بين الكنيسة فى الشرق وفى الغرب كأثر لتمايز الحضارات هنا وهناك .. حتى لقد لحظ ذلك الأقدمون فكتب المفكر المعتزلى قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ/ ١٠٢٥ م) يقول : إن المسيحية عندما دخلت روما لم تتنصر روما ، ولكن المسيحية هى التى ترومت ؟!..

ومن الذى يجادل فى تميز الحضارة العربية الإسلامية بـ « التوازن والموازنة » بين عوامل ومنطلقات وأقطاب ، على نحو يجعل قسماتها وسماتها متميزة عن بعض من الحضارات الأخرى ... ففيها من التوازن بين « الدين » و« الدنيا » و « الحاضرة » و « الآخرة » ، و « الحكمة » - الفلسفة - و « الشريعة » و « العقل » و « النقل » ، و « الفرد » و « المجموع » .. الخ .. الخ .. ما جعلها - بحق - حضارة ذات طابع « وسطى » ، ينكر التطرف المغالى ، الذى هو قصور يقف بأصحابه عند الرؤية وحيدة الجانب ، فلا يؤلفون بين الأقطاب ، ولا يوازنون بين الأطراف ، وصولا للموقف « الوسط » ، الذى هو عدل ومعتدل وحق بين باطلين وتطرفين وظلمين !..

(هـ) إن القول بالتمايز الحضارى - الذى هو موقف وسط ومتوازن - إذ يرفض نزعة الانغلاق على الذات ، والدعوة للعزلة الحضارية ، لا لاستحالتها فقط ، بل ولأضرارها المحققة .. يرفض كذلك نزعة الذوبان الحضارى ، حتى ولو بشر بها أصحابها تحت شعار« التوحد الحضارى » فى « الحضارة » الإنسانية الواحدة » .... ذلك أن التفاعلات الحضارية والتأثيرات التى حفلت بها قرون التاريخ بين الحضارات - وهى حقائق صلبة وعنيدة تستعصى على الإنكار - لا تعنى وحدة الحضارة فى أى عصر من عصور تاريخها المكتوب ..

فاليونان تأثروا بالمصريين القدماء ، وأخذوا عنهم ، لكن روح حضارتهم وطابعها ظلا متميزين عن روح الحضارة المصرية وطابعها ، فعند المصريين كانت الحضارة : عملية عقلية ، وفى ذات الوقت متدينة !.. وهو ما لا نجده عند حضارة اليونان !..

والعرب والمسلمون أخذوا عن اليونان والفرس والهنود . لكنهم لم يصبحوا - فى الحضارة - يونانا ولا فرسا ولا هنودا ، بل تمثلوا تلك المواريث ، كما تمثلوا

مواريث البلاد التى غدت وطنا عربيا بعد الفتح والتعريب ، ثم بلوروا حضارتهم المتميزة بالوسطية والتوازن ..

ومثل ذلك صنع الأوربيون عندما نهلوا من ثقافة العرب وحضارة الإسلام ... لقد كان ذلك التأثر من أعظم الأسباب فى بناء نهضتهم الحديثة ، لكنهم ظلوا أوربيين - فى الحضارة - وظلت لحضارتهم قسماتها المتميزة فتمثلت الزاد، وهضمت التأثير ، وطوعت الوافد ، وحولته جميعه إلى شىء جديد فى بنائها المتميز ، حتى ولو كان ذلك الوافد دينا من الأديان ؟!.

وإذا كان الأمر كذلك ... فما بال البعض منا يحصر الأمة العربية بين خيارين اثنين :

* **الانغلاق** ، والدعوة للعودة إلى قوالب العصور الوسطى - المملوكية العثمانية - كى نصب فيها حاضرنا ومستقبلنا الحضارى ... ؟!

* **أو الذوبان** الحضارى فى الحضارة الأوربية الحديثة ... ؟!...

ما بال البعض منا يحصر الأمة بين هذين الخيارين ... غافلا عن أن موقفه هذا لا يتسق مع التوازن الذى هو طابع أصيل فى حضارتنا العربية الإسلامية .... **فاستلهام التراث لا يعنى الوقوف عند تراث عصر الجمود والانحطاط ... والسلفية فى الدين لا تعنى السلفية فى شئون الدنيا وقضايا المدنية والحضارة ... والتفاعل مع الحضارات الأخرى لا يعنى الانسحاق القومى والتحول إلى هامش حضارى ممسوخ ..... ذلك أننا أبناء أمة عريقة، تمتلك تراثا حضاريا لا يقدم على إهماله سوى السفهاء الذين لا يدركون قدر ما أورثهم الآباء والأجداد ... وفى ذات الوقت فإن من حولنا حضارات ذات غنى وخلق وإبداع وثراء ، ونحن إن أدرنا لها الظهر ، وقطعنا**

معها حبال التفاعل ... وأيضا إذا نحن تخلينا عن طابعنا الحضارى المتميز ، وتحولنا إلى هامش لأى من هذه الحضارات ... إذا صنعنا شيئا من ذلك كنا خوارج على سنن أسلافنا العظام ، أولئك الذين تأثروا وتفاعلوا ، من موقع الراشد المتميز ، دونما انسحاق .. ودونما انغلاق !!..

تلك هى المقولة التى بها نقول ... والدعوة التى نبشر بها ، عندما يكون الحديث عن موقع أمتنا بين مختلف الحضارات .

لكن ....

رغم أن هذه المقولة ليست بدعة منقطعة الصلة بتراث أمتنا ـ القَديم منه والحديث ـ لأنها ـ كما أشرنا ـ : التطبيق للنهج الذى نهجه أسلافنا العظام ، والذى استطاعوا بتطبيقه أن يصنعوا ذلك البناء الحضارى الذى بهر الدنيا ، وأثر فيها ، والذى نفخر به ونتيه على العالمين ..... ولأنها هى الامتداد لما نادى به رواد مدرسة التجديد الدينى والحضارى ، فى القرن الماضى ، من جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) إلى الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) إلى عبد الرحمن الكواكبى (١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ /١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ م) إلى عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ـ ١٣٥٩هـ /١٨٨٧ ـ ١٩٤٠ م) .. الخ . الخ ..

رغم أصالة هذه المقولة التى نقول بها فى هذه القضية .. إلا أننا نعترف بأن قدرا غير قليل من الغموض يحيط بالعديد من الجزئيات والتفاصيل فى حقلها وميدان البحث فيها ... ذلك أن الكثير من النفوس قد جبلت على الاستنامة والارتياح للموقف الذى لا تتماس فيه الخيوط والخطوط ، وهذا هو شأن « المواقف الحدية » التى لا تقيم العلاقات بين الظواهر والأقطاب ، لتصنع

شيئا جديدا مما يظن أنه متناقضات ... أما النهج الذى يؤلف بين الأقطاب والظواهر ، والذى تتماس فى تصوراته الخيوط والخطوط ، فإن الحاجة تصبح - وتظل - ماسة لدراسات ميدانية تفصيلية تطبيقية تستخلص وتبلور ماذا يعنيه هذا النهج عندما يوضع فى التطبيق ؟.... وماذا يعنى الحديث عن الطابع الحضارى المتميز والمتوازن لحضارتنا العربية الإسلامية ، إذا خرج هذا الكلام من إطار التعميم فليس كالدراسات العلمية للقضايا والقسمات التى يتجسد فيها «الطابع المتوازن والمتميز» لحضارتنا سبيلا لإثبات هذه المقولة التى بها نقول..

وعلى سبيل المثال.... فهل لأمتنا - فى الفلسفة - بناء متميز عن ذلك الذى أبدعه اليونان فى هذا الميدان ؟؟... تلك واحدة من القضايا التى لابد من دراستها .... فالذين يريدوننا «غربيا» - فى الحضارة - يقولون : لا .. والذين يريدوننا «عربيا» - فى الحضارة - يقولون : إن «علم الكلام الإسلامى» هو فلسفة هذه الأمة المتميزة عن فلسفة كثير من الأمم والحضارات .... وإذا كانت قضية التمايز الحضارى لن تحسم بدون الدراسات التى تبلور ملامح هذا التمايز الذى نقول إن حضارتنا تمتلكه ، فإن الحاجة تصبح ماسة إلى دراسة هذه القضايا ... ومنها قضية «علم الكلام» !..

التعريف . والموضوع .. والتسمية :

«الكلام» - فى عرف النحاة - : هو اللفظ ، المركب ، المفيد إفادة تامة . هذا إذا كان الحديث عن «كلام» الإنسان .. أما «كلام» الله - سبحانه - فإن حقيقته وكنهه مما استأثر بعلمه دون الإنسان .

وعندما يكون المراد : « علم الكلام » يختلف المقصود ، فهذا الاصطلاح يعنى علما دينيا وشرعيا ، بل يعنى : علم أصول الدين ، والعلم الذى تتأسس عليه العلوم الشرعية كلها ؛ ولذلك فإن من أسمائه - فى فكرنا وتراثنا العربى الإسلامى - « علم أصول الدين » .. ولقد سماه أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م) : « الفقه الأكبر » فى مقابل « الفقه الأصغر » الذى يتخذ « الفروع » و « العمليات » موضوعا له ، على حين يتخذ « علم الكلام » من الأصول و « النظريات » موضوعا لأبحاثه .. ولهذا السبب كان من أسمائه أيضا : « علم النظر والاستدلال » . ثم .. لما كانت ذات الله الواحد وصفاته أبرز موضوعات « علم الكلام » سمى أيضا بـ « علم التوحيد والصفات » ..

وهناك خلاف حول السبب فى تسمية هذا العلم بـ « علم الكلام » .. فالبعض يرى أن السبب فى ذلك هو كون الخلاف حول كلام الله - ومنه القرآن هل هو مخلوق ؟ أم قديم ؟ - قد مثل واحدة من كبريات القضايا التى شغلت المتكلمين المسلمين عندما ازدهر هذا العلم فى تاريخنا الفكرى .. لكن هذا الرأى مردود بأن نشأة هذا العلم وتبلور تيار المتكلمين فى تراثنا وتاريخنا أمر سابق على اشتعال الجدل حول خلق القرآن أو قدمه فى عصر الخليفة العباسى المأمون (١٧٠ - ٢١٨ هـ / ٧٨٦ - ٨٣٣ م) .

والبعض يرجع هذه التسمية إلى دوران هذا العلم فى ميدان « الأقوال » و « النظريات » لا « الأفعال » و « العمليات » التى اهتم بها علم الفقه والفقهاء .. فالعقائد - وهى موضوع علم الكلام - أمور نظرية غير عملية ، لكن .. هل هذه خاصية اختص بها وانفرد علم الكلام ؟!..

شيئا جديدا مما يظن أنه متناقضات ... أما النهج الذى يؤلف بين الأقطاب والظواهر ، والذى تتماس فى تصوراته الخيوط والخطوط ، فإن الحاجة تصبح - وتظل - ماسة لدراسات ميدانية تفصيلية تطبيقية تستخلص وتبلور ماذا يعنيه هذا النهج عندما يوضع فى التطبيق ؟.... وماذا يعنى الحديث عن الطابع الحضارى المتميز والمتوازن لحضارتنا العربية الإسلامية ، إذا خرج هذا الكلام من إطار التعميم فليس كالدراسات العلمية للقضايا والقسمات التى يتجسد فيها «الطابع المتوازن والمتميز» لحضارتنا سبيلا لإثبات هذه المقولة التى بها نقول..

وعلى سبيل المثال.... فهل لأمتنا - فى الفلسفة - بناء متميز عن ذلك الذى أبدعه اليونان فى هذا الميدان ؟؟... تلك واحدة من القضايا التى لابد من دراستها .... فالذين يريدوننا «غربيا» - فى الحضارة - يقولون : لا .. والذين يريدوننا «عربيا» - فى الحضارة - يقولون : إن «علم الكلام الإسلامى» هو فلسفة هذه الأمة المتميزة عن فلسفة كثير من الأمم والحضارات .... وإذا كانت قضية التمايز الحضارى لن تحسم بدون الدراسات التى تبلور ملامح هذا التمايز الذى نقول إن حضارتنا تمتلكه ، فإن الحاجة تصبح ماسة إلى دراسة هذه القضايا ... ومنها قضية «علم الكلام» !..

التعريف . والموضوع .. والتسمية :

«الكلام» - فى عرف النحاة - : هو اللفظ ، المركب ، المفيد إفادة تامة . هذا إذا كان الحديث عن «كلام» الإنسان .. أما «كلام» الله - سبحانه - فإن حقيقته وكنهه مما استأثر بعلمه دون الإنسان .

والبعض يرى أنه استأثر بهذه التسمية لأنه يورث أهله القدرة على « الكلام» فى الأمور الشرعية .. لكن المتأمل لثمرات كثير من علوم الوحى لا يخطىء رؤية آثارها التى تنمى القدرة على الكلام فى الشرعيات ، على وجه العموم .. بينما يرى آخرون أن بدء مسائله بعناوين (الكلام فى ...) هو سبب التسمية . لكننا نعرف أن ذلك كان نهجا عاما فى التصنيف ..

وإذا كـــان « لموضـــوع » العلم - أى علم - وأيضـــا للدروب والأدوات التى استخدمت فى ميادين بحثه - خاصة عصر نشأته وتبلوره - صلة وثيقة بالاسم الذى اشتهر به هذا العلم ، فإن ذلك كفيل بتبيان السبب فى تسمية علم أصول الدين بـ « علم الكلام » فى تراثنا الإسلامى .. فعلى رأس موضوعات هذا العلم: « ذات الله » سبحانه .. ما هو تصورها ؟ وهل يمكن تصورها ؟ وما صفاتها ؟ كنه هذه الصفات ؟ وعلاقتها بالذات ؟..

وفى الفكر الدينى الإسلامى كان هناك تحرج من الكثرة عن الخوض فى مباحث الذات الإلهية ؛ تقيدا بالنصوص والمأثورات التى تبيح التفكير فى مخلوقات الله وآثاره وتنهى عن التفكير فى ذاته ، فصمتت « هذه الأكثرية ولم « تتكلم » فى مباحث الذات الإلهية حين « تكلمت » القلة فى هذه القضايا ، فكان « المتكلمون» ، وكانت مباحث « كلامهم » نواة « علم الكلام » ولقد أثار هذا « الكلام» جدلا كثيرا مع النصوصيين والسلفية من أصحاب الحديث ، بل وأثار صراعا بين تيارات « المتكلمين » أنفسهم ، حتى أصبح « الجدل » و « المناظرة » و « التشاجر » أبرز الوسائل والأدوات التى تستخدم فى تقرير المسائل ونصرة المذاهب عند « المتكلمين » ، فزاد ذلك من لياقة هذه التسمية : تسمية « علم الكلام » بهذا العلم الباحث فى ذات الله وأصول الدين . حتى لقد

رأيناه يوصف بـ « علم التشاجر » ! منذ المرحلة المبكرة لنشأته وتبلوره ، على يد المعتزلة ، فى النصف الثانى من القرن الهجرى الأول ، فيتحدث شاعرهم صفوان الأنصارى عن واصل بن عطاء (٨٠ ـ ١٣١ هـ / ٦٩٩ ـ ٧٤٨ م) وعن أعلام هذا العلم الذين ضمهم تيار الاعتزال والذين مثلوا طلائع «المتكلمين » المسلمين على امتداد الإمبراطورية العربية الإسلامية ، فيقول عن واصل وعن هؤلاء « المتكلمين » وعن عملهم :

له خلف شعب الصين فى كل ثغرة | إلى سوسها الأقصى وخلف البرابر
رجال دعاة لا يفل عزيمهم | تهكّم جبار ولا كيد ماكر
إذا قال : مروا «فى الشتاء » تطاوعوا | وإن كان صيفا لم يخف شهر ناجر(١)
بهجرة أوطان وبذل وكلفة | وشدة أخطار وكد المسافر
وأوتاد أرض الله فى كل بلدة | وموضع فتياها وعلم التشاجر(٢)

فمن الصين شرقا إلى المغرب غربا ينتشر هؤلاء الدعاة الذين غدوا أوتاد أرض الله بما عندهم من الفتيا ـ علم الفقه ـ وبما لديهم من « الكلام » ـ علم التشاجر ـ !.

نشأة .. تستجيب لضرورة :

ولم يكن الغرض من هذا العلم مجرد « الكلام » فيما صمت عن الخوض فيه النصوصيون ، بل كان غرض أهله إثبات أصول الدين وعقائده ، بطريق

---

(١) الناجر: كل شهور الصيف ؛ لأن الإبل تنجر فيه ، أى : تعطش .

(٢) الجاحظ (البيان والتبيين) ج ١ ص ٢٨ . تحقيق : فوزى عطوى . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

آخرغير طريق النصوص والمأثورات .. أى : بطريق العقل وحججه وبراهينه ، مع الالتزام بقانون الإسلام وعقائده . وهم بذلك إنما كانوا يتخذون موقفا متميزا عن النصوصيين الذين يقفون عند المأثورات ، داعين العقل إلى فقهها والقبول بها ، أو التفويض فيما عجز عن قبولـــه مـــن موضوعاتها ، ومتميــزا ـ أيضا ـ عن الفلاسفة الذين ينطلقون من العقل المتحرر تماما من النصـوص الدينيــة ، والمنكر للوحى وعلومــه ، وعن اللاهوتيين الذين بنوا لاهوتهم على غير قانون الإسلام وأصوله الاعتقادية .

وهذه الحقيقة تفتح الباب لإلقاء الضوء على نشأة علم الكلام الإسلامى .. وتاريخ هذه النشأة .. ودواعيها ، وعلى مكانة هذا العلم بين العلوم التى جسدت البناء الحضارى لأمتنا العربية الإسلامية .

فقبل نهاية القرن الهجرى الأول كانت الفتوحات العربية قد أدخلت فى نطاق الدولة العربية ما بين المغرب والصين ، وفى هذه الدولة كانت الحكومة والسلطة العليا للمسلمين ، على حين كان المسلمون أقلية عددية بإزاء الرعية التى بقيت على دياناتها القديمة ، وأصبح الوضع على هذا النحو :

* الدولة ـ الحكومة والجيش ـ بيد المسلمين ..

* والفقه ـ القانون ـ الإسلامى هو الحاكم فى هذه الدولة ..

* لكن المسلمين هم الأقل عددا فى رعية هذه الإمبراطورية الواسعة ..

وكان طبيعيا أن تستفيد المؤسسات الدينية ، غير الإسلامية : مسيحية ويهودية ، إلى أقصى حد من المبدأ الإسلامى (لا إكراه فى الدين) ذلك المبدأ الذى تجسد نصوصا فى معاهدات الفتح التى قررت لأهل الذمة حرية

العقائد والشعائر ودور العبادة ومؤسسات الدين ، كماضمنت لهم حرمة الشرائع والأنفس والأموال . كان طبيعيا أن تستفيد هذه المؤسسات اللاهوتية من هذا المبدأ ، لا فى البقاء على دينها فقط ، بل وفى الدفاع عن عقائدها التى يكشف الإسلام ما أصابها من تحريف ، فاشتعل الجدل ـ فى مناخ حر ـ بين الإسلام وبين مؤسسات اللاهوت غير الإسلامى فى طول الدولة وعرضها ..

ولقد كان أهل هذه المؤسسات اللاهوتية أصحاب مواريث فكرية فى المنطق والفلسفة ، بحكم المستوى العقلى والحضارى المتقدم لبلادهم عن وسط شبه الجزيرة العربية ـ البسيط ، والذى تغلب عليه البداوة ـ حيث ظهر الإسلام .. فكان المنطق وكانت الفلسفة ، أى : كان « العقل » ، من أدوات هذه المؤسسات اللاهوتية وأسلحتها فى صراعها ضد الإسلام !..

وحتى ذلك التاريخ كان المسلمون فقراء فى هذه الأدوات !.. ففى بيئة بسيطة ، كشبه الجزيرة العربية ، كانت النصوص والمأثورات ـ بل وظواهرها ـ كافية ـ تقريبا ـ لتلبية الاحتياجات وللإجابة على ما يطرح من علامات الاستفهام .. وكان علماء الإسلام يسمون ـ حتى ذلك التاريخ ـ بـ « القراء » ؛ لأن علمهم لا يعدو قراءة القرآن .. وعندما ظهرت محدثات وفروع ومشكلات لم يشهدها عصر البعثة أخذ « القراء » فى « فقه » النصوص لاستنباط أحكام فرعية لهذه المحدثات الطارئة ، فسمى فريق منهم بـ « الفقهاء » .. أما العلوم العقلية وأدواتها فإن الضرورات لم تكن قد دعت بعد إلى تنميتها ، فظل رصيد المسلمين منها محدودا بميراثهم المحدود فى « الحكمة » ، ولم يكونوا قد ولجوا بعد ذلك الباب الواسع الذى فتحه القرآن أمام عقل الإنسان !.

وفى هذا المناخ الذى أظله المبدأ الإسلامى : (لا إكراه فى الدين) .. وبين

المؤسسات اللاهوتية العريقة المسلحة بالمنطق والفلسفة ، وبين « القراء » و « الفقهاء » - من النصوصيين - دار الجدل وقامت المناظرات التى اتسعت لها قصور الولاة والعمال والسراة والخلفاء ، بل والمساجد أيضا !..

ولما كانت النصوص والمأثورات إنما تستمد حجيتها من « قدسيتها » ، تلك «القدسية » المترتبة على الإيمان « بألوهيتها » وبأنها « وحى » ، فلقد عجز النصوصيون المسلمون عن تقرير عقائد دينهم لدى خصومهم ، بالنصوص ، على حين كان خصومهم يتخذون من الأدوات العقلية سبلا لتقرير عقائد دينهم .. وأمام هذه الضرورة الجديدة التى ظهرت فى واقع ما بعد الفتح العربى، برزت فى المحيط الإسلامى حقيقة تقول : **إنه لابد لهذا الدين من مدافعين عنه ، يتجاوز حدود الدفاع إلى ميادين التبشير بعقائده ، حتى تدخل فيه رعية الدولة الجديدة أفواجا ، ولابد من تحقيق التكافؤ ، ثم التفوق لهؤلاء المدافعين الجدد عن الإسلام ، التكافؤ ، ثم التفوق فى أدوات الصراع الفكرى وسبله العقلية - فهى - من دون النصوص - الصالحة والفعالة فى مجادلة الخصوم** .. وكان طلائع العلماء المسلمين - الذين أنجزوا هذه المهمة - هم المتكلمين ، فلقد دافعوا - بالعقل - عن الدين ، وقرروا بالبرهان ، حقائق الوحى الإلهى .. فلم يكونوا فلاسفة ، فقط .. ولم يقفوا عند النصوص فحسب ، وإنما كانوا فلاسفة إلهيين ، تدينت عندهم الفلسفة كما تفلسف الدين !، وتزامل دليل العقل ودليل النقل لديهم فى تقرير عقائد الإسلام ، ودفع شبهات الخصوم عن العقائد الأصلية للدين الجديد .. ولذلك كانوا - بحق - وكان علم الكلام - بجدارة - مظهر عبقرية العرب المسلمين وموطن أصالتهم فى الدراسات العقلية، وفى الجانب الدينى منها على وجه الخصوص .

والناظر فى العديد من المباحث التى مثلت بواكير مسائل علم الكلام الإسلامى يدرك الطبيعة النضالية لهذا العلم .. فذات الله الواحدة ، والجدل حول « التنزيه » و « التشبيه » و « التجسيد » فى تصوراتنا لهذه الذات هو - فى الحقيقة - جهد فكرى نضالى ضد التصورات التى كانت تقدمها وتدافع عنها المؤسسات اللاهوتية المسيحية فى صورة عقيدة التثليث . ولقد كان « تنزيه » المعتزلة « وتجريدهم » هو الرد الإسلامى على « حلول » أصحاب التثليث « وتجسيدهم » !.. كما كان باكورة مباحث علم الكلام !.. بل إن معركة خلق القرآن التى قادها المعتزلة إنما كانت - فى الأصل والبدء - واحدة من معاركهم ضد عقيدة التثليث ، تلك التى اعتمدت على أن عيسى « هو كلمة الله » ، فإذا كانت « الكلمة » قديمة - كالله - فما المانع من الإقرار بتعدد القدماء ؟!.. فكان دفاع المعتزلة عن خلق القرآن - كلام الله - جزءا من نفيهم أى تعدد للقدماء ، وبعضا من فكرهم الذى يقصر القدم على ذات الله ، التى لا وجه للشبه بينها وبين أى من المحدثات .. وكذلك الحال مع نفيهم أن تكون صفات الله زائدة على الذات ، وهو ما يسميه البعض بنفى الصفات ، فلقد كان هو الآخر موقفا « تنزيهيا » يجتهد به المتكلمون المسلمون كى يسدوا الأبواب والمنافذ التى قادت أهل الديانات السابقة إلى الانحراف عن نقاء عقيدة التوحيد !..

فلسفة : العقل والنقل معا :

ولقد كان علم الكلام الإسلامى ، فى نشأته ، وكما تبلور عند فرسانه الأوائل من متكلمى « المعتزلة » - أهل العدل والتوحيد - كان « فلسفة » هذه الأمة ، التى اتخذت من العقل سبيلا لتقرير العقائد الدينية ، ودفع الشبهات عنها ، والتى آخت ما بين « الكتاب » وبين « العقل » باعتبارهما دليلى الخالق - سبحانه

وتعالى ـ خلقهما لهداية الإنسان .. كما يقول الجاحظ (١٦٣ ـ ٢٥٥ هـ / ٧٨٠ ـ ٨٦٩ م) .. فهم لم يصنعوا صنيع « الفلاسفة » الذين ركنوا إلى « العقل » دون « النقل » ، وأيضا فإنهم لم يرضوا بما رضى به النصوصيون من الوقوف ـ فى أمور الدين وعقائده ـ عند الوحى والمأثورات ، بل جمعوا بين « العقل » «والنقل» ، ثم جعلوا العقل حاكما تعرض عليه النصوص ليقضى فيما يبدو ـ أحيانا ـ من تعارض بين ظواهرها وبين براهين العقول .. وكما يقول واحد من متكلمى المعتزلة هو القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمدانى (٤١٥ هـ/١٠٢٥م) فإن الأدلة الشرعية ليست فقط ثلاثة ، هى الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، بل هى أربعة ، والعقل واحدها ، بل هو أولها ، والحاكم فيها « فالأدلة أولها: دلالة العقل ؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع » . ثم يستطرد ليبدد عجب البعض من هذا الموقف فيقول : « وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم ، فيظن أن الأدلة هى: الكتاب، والسنة ، والإجماع ، فقط . أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر ، وليس الأمر كذلك ، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة ، والإجماع ، **فهو الأصل فى هذا الباب** .. » .

وإذا كان النصوصيون قد عجزوا عن تقرير عقائد الإسلام على النحو الذى يدفع عنها شبه الخصوم من لاهوتيى الديانات السابقة ؛ لأن بضاعتهم كانت ـ فقط ـ النصوص والمأثورات التى لا يسلم الخصوم بحجيتها ، فإن نهج متكلمى الإسلام قد أفلح فى التصدى لهؤلاء الخصوم ، بل وتفوق فى الجدل معهم ؛ لأن المعتزلة قد برعوا فى استخدام العقلانية سلاحا على نحو بزوا فيه

مؤسسات اللاهوت التى صارعوها .. فعلى حين كان لاهوتيو المسيحية يجعلون المأثورات طريقا وحيدا للإيمان ، ثم يستخدمون العقل لفهمها وتدعيمها ، ذهب متكلمو الإسلام إلى الحد الذى جعلوا فيه العقل سبيلا لتحصيل الإيمان يسبق ويعلو طريق النصوص والمأثورات !. وكما يقول القاضى عبد الجبار فإننا ، متى عرفنا - بالعقل - إلها منفردا بالإلهية ، وعرفناه حكيما ، نعلم فى كتابه أنه دلالة ، ومتى عرفناه مرسلا للرسول ، ومميزا له بالأعلام المعجزة من الكاذبين ، علمنا أن قول الرسول حجة ، وإذا قال الرسول : « لا تجتمع أمتى على خطأ ، وعليكم بالجماعة » ، علمنا أن الإجماع حجة .. » (١) فالعقل هو الأول ، وهو الحكم ! هذا على حين ظل اللاهوت المسيحى - وفق عبارة القديس أنسلم (Anselme) (١٠٣٣ - ١١٠٩ م) - رئيس أساقفة ، كنتربرى - يرى أنه « يجب أن تعتقد أولا بما يعرض على قلبك ، بدون نظر ، ثم اجتهد بعد ذلك فى فهم ما اعتقدت ، فليس الإيمان فى حاجة إلى نظرعقل (٢) » !..

ولذلك نجح متكلمو الإسلام ذوو النزعة العقلانية ، لا فى صد هجمات خصوم الإسلام عن عقائده فقط ، ولا فى التصدى للشبهات التى ألقت بها المؤسسات اللاهوتية على الدين الجديد فحسب ، بل ونجحوا فى الهجوم على فكرية هذه المؤسسات ، فنشروا الإسلام فى البلاد المفتوحة ، وبين الشعوب

---

(١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١٢٧ . تحقيق : فؤاد سيد . طبعة تونس سنة ١٩٧٢م .

(٢) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٣ ص ٢٦٢ . دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت ، الأولى . سنة ١٩٧٢ م .

ذات المواريث الفكرية العقلانية ، حتى غدا المسلمون أغلبية فى رعية الدولة بعد أن كانوا أقلية فيها لزمن غير قصير !...

ولم تكن هذه المهمة التى نهض بها متكلمو الإسلام العقلانيون - مهمة الجمع بين « العقل » و « النقل » وتأسيس « فلسفة دينية » - بالمهمة اليسيرة ، لكنهم قد نجحوا فيها ، بل ونجحوا حيث فشل كثيرون ممن اقترب من هذه المحاولة ، وكان نجاحهم هذا سمة من السمات التى ميزت حضارتنا ، عندما اتخذت « الموقف الوسطى » ، الذى هو الحق بين باطلين ، والمعتدل بين تطرفين ، والجامع لأطراف من أقطاب الظاهرة التى يحسبها البعض متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينها ، فضلا عن التوفيق !..

والجاحظ - من متكلمى المعتزلة - يتحدث عن هذا الإنجاز الكلامى الصعب ، فيقول : إنه سمة أصيلة فى الكلام وشرط جوهرى فى المتكلم « فليس يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام ، متمكنا فى الصناعة ، يصلح للرياسة ، حتى يكون الذى يحسن من كلام الدين فى وزن الذى يحسن من كلام الفلسفة ، والعالم عندنا هوالذى يجمعهما ، والمصيب هو الذى يجمع بين تحقيق التوحيد وإعطاء الطبائع حقائقها من الأعمال . ومن زعم أن التوحيد لا يصلح إلا بإبطال حقائق الطبائع فقد حمل عجزه على الكلام فى التوحيد ، وكذلك إذا زعم أن الطبائع لا تصح إذا قرنتها بالتوحيد ، ومن قال (بذلك) فقد حمل عجزه على الكلام فى الطبائع . وإنما ييأس منك الملحد إذا لم يدعك التوفر على التوحيد إلى بخس حقوق الطبائع ؛ لأن فى رفع أعمالها رفع أعيانها ، وإذا كانت الأعيان هى الدالة على الله فرفعت الدليل فقد أبطلت المدلول عليه!. ولعمرى إن فى الجمع بينهما لبعض الشدة !. وأنا أعوذ بالله تعالى أن أكون

كلما غمز قناتى باب من الكلام صعب المدخل نقضت ركنا من أركان مقالتى، ومن كان كذلك لم ينتفع به ! »[1] .

هكذا تزامل « العقل » و « النقل » فى علم الكلام الإسلامى .. بل لقد جعلوا « الشك » طريقا لتحصيل « اليقين » فيه ، حتى أصبح هذا « الشك » هدفا يقصد كى يتعلمه طلاب اليقين فى أصول الدين ، وحتى ليدعو الجاحظ قارئه فيقول: « ... فاعرف مواضع الشك ، وحالاتها الموجبة له ، لتعرف بها مواضع اليقين، والحالات الموجبة له ، وتعلم الشك فى المشكوك فيه تعلما ، فلو لم يكن فى ذلك إلا تعرف التوقف ، ثم التثبت ، لقد كان ذلك مما يحتاج إليه !.... فلم يكن يقين قط حتى كان قبله شك ، ولم ينتقل أحد عن اعتقاد إلى اعتقاد غيره حتى يكون بينهما حال شك ! »[2] .. وعلى حين قال المتكلم المعتزلى أبو على الجبائى (٢٣٥ ـ ٣٠٤ هـ / ٨٤٩ ـ ٩١٦ م) إن الواجب الأول على الإنسان هو « النظر » قال ابنه أبو هاشم (٢٤٧ـ ٣٢١هـ/ ٨٦١ ـ ٩٣٣م) إن « الشك »هو الواجب الأول على الإنسان ، فهو الطريق الآمن والمأمون لليقين ![3] ..

هكذا تأسس علم الكلام على « العقل » ، وزامل فيه « العقل » « النقل » ونشأ استجابة لضرورة اقتضاها صراع الإسلام ضد التيارات اللاهوتية ، فى الدولة العربية التى تكونت ثمرة للفتوحات ، فكان درع العقائد الإسلام فى صراعها

---

(١) (الحيوان) ج ٢ ص ١٣٤ ، ١٣٥ . تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .

(٢) المصدر السابق : ج ٦ ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) د . على فهمى خشيم (الجبائيان: أبو على وأبو هاشم) ص ٢٣٣ ، طبعة طرابلس ـ ليبيا ـ سنة ١٩٦٨ م .

هذا ، كما كان مظهر عبقرية العرب المسلمين فى مجال الفلسفة التى تدينت فيه بمقدارما تفلسف الدين !.

التيارات .. والموضوعات :

ونحن إذا نظرنا إلى خريطة التيارات الفكرية والفرق الإسلامية التى كان أعلامها طلائع علم الكلام الإسلامى ، كان علينا أن نميز بين الفرق التى بدأ ظهورها وتبلورها حول قضايا سياسية ، ثم بمرور الوقت ، والوقت الطويل ، دخلت مباحث علم الكلام فى مقالاتها ، كماصبغت المقالات السياسية بصبغة الدين .. ومن هذه الفرق: « الشيعة » الذين تميزوا ، كفرقة ، فى الصراع على الإمامة ضد بنى أمية ، ثم جعلوا لمذهبهم فى « النص والوصية » من الإمامة أصلا من أصول الدين ومقالة كلامية تتصدر عندهم مصنفات علم الكلام وأصول الدين .. ومن هذه الفرق أيضا : « الخوارج » ذوو النشأة « السياسية الحربية » والذين وضحت قسمتهم كمتكلمين بعد حين من نشأتهم كحزب سياسى سبق فى النشأة غيره من أحزاب الإسلام .. علينا أن نميز بين هذه الفرق وبين ذلك التيار «الفكرى - السياسى - الكلامى » الذى ضم السابقين من متكلمى الإسلام ، وهو تيار (أهل العدل والتوحيد) الذى تبلور فى البصرة من حول الحسن البصرى (٢١ - ١١٠ هـ /٦٤٢ - ٧٢٨ م) وفى المدينة من حول الحسن بن محمد بن الحنفية (١٠٠ هـ /٧١٨ م) وأخيه أبو هاشم (٩٩ هـ/ ٧١٧ م) وهذا التيار هو الذى أفرز فرقة المعتزلة - أهل العدل والتوحيد - بقيادة واصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١ هـ/ ٦٩٩- ٧٤٨ م) عندما حدث الانشقاق بسبب الخلاف حول حكم مرتكب الكبيرة .. ففى إطار هذا التيار- تيارالقائلين بالعدل- الحرية والمسئولية والاختيارللإنسان ، والقائلين بالتوحيد- التنزيه للذات الإلهية

عن شبه الحوادث ـ فى إطار هذا التيار تبلورعلم الكلام الإسلامى ، فى النصف الثانى من القرن الهجرى الأول .. ولقد كان لهذا التيار امتداده الشامى بقيادة أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقى المتوفى (بعد ١٠٥ هـ /٧٢٣ م) كما كان للجهمية : الذين تزعمهم الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ /٧٤٥ م) اشتراك مع (أهل العدل والتوحيد)فى تنزية الذات الإلهية ونفى زيادة الصفات عنها، على الرغم من الخلاف بين التيارين حول الجبر والاختيار ..

وعندما اكتمل تبلور الفرق الإسلامية الأساسية ، تلك التى مثلت تيارات المتكلمين المسلمين ، رأينا « الخوارج » يتفقون مع « المعتزلة » فى أغلب المقالات ، وعلى وجه الإجمال ، وذلك باستثناء الموقف من مرتكب الكبيرة .. وفرقة الشيعة تتبنى مقالات المعتزلة ... على حين اختلفت « المرجئة » و «المشبهة » مع كل من « المعتزلة » و « الخوارج » و « الشيعة » فى أغلب المقالات .. أما « أصحاب الحديث » ـ وهم النصوصيون ـ والذين تبلور تيارهم فيما بعد حول الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١ هـ / ٧٨٠ ـ ٨٥٥ م) فلقد ظلوا ـ منذ نشأتهم وطوال تاريخهم ـ الأعداء الألداء لعلم الكلام وتأويلات المتكلمين ومقالاتهم .

وعندما نشأت « الأشعرية » على يد أبى الحسن الأشعرى(٢٦٠ ـ ٣٢٤ هـ/ ٨٧٤ ـ ٩٣٦ م) كموقف وسط بين النصوصيين من أهل الحديث ، وبين العقلانيين من « المعتزلة » والمتفقين معهم ، ثم تبلورت مواقفها ومقالاتها على يد أعلامها الباقلانى (٣٣٨ ـ ٤٠٣ هـ / ٩٥٠ ـ ١٠١٣ م) والجوينى (٤١٩ ـ ٤٧٨ هـ/١٠٢٨ـ ١٠٨٥م) والغزالى (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ/ ١٠٥٨ ـ ١١١١ م) استطاعت أن تستقطب جمهور الأمة الإسلامية وعامة أهلها .. ثم

سارت مع حركة التراجع الحضارى عن القسمة العقلانية التى ميزت الكلام والمتكلمين زمن النشأة الأولى ، حتى جاء حين من الدهر عد فيه كثير من الأشعرية علم الكلام ـ على إطلاقه ـ بدعة ومنكرا من الأمر وزورا ، على حين خص بعضهم ذلك بـ «كلام» غير الأشعرية والماتريدية .. ولقد عرض طاش كبرى زاده (٩٠١ ـ ٩٦٨ هـ /١٤٩٥ ـ ١٥٦١ م) فى (مفتاح السعادة) لهذه القضية فقال : « .. واعلم أن السلف ـ من الفقهاء والمجتهدين ـ قد ينقل عنهم النكير فى حق علم الكلام ، حتى أن كثيرا من فقهاء عصرنا أنكروا على المشتغلين بعلم الكلام أشد الإنكار ... حتى انزعج منه المصلحون ، وشوشوا اعتقادهم فى حق علم الكلام .. » ثم يستطرد فيقول : « ولا يخفى أن إنكار السلف لا ينبغى أن يكون على كلام الأشاعرة والماتريدية ، بل على كلام الفلاسفة وأهل الاعتزال .. إذ هو الكلام الشائع فى زمان الأئمة المجتهدين ... أما كلام أهل السنة والجماعة فقد حدث بعد انقراضهم بزمان كثير !»(١).

والأمر الذى لا شك فيه أن هذا اللون من «الكلام» الذى دافع عنه «طاش كبرى زاده» كان قد ابتعد كثيرا عن خصائص علم الكلام الإسلامى ، باعتباره «فلسفة العرب المسلمين» ، وحدث له ذلك بمقدار اقترابه من مواقع النصوصيين .. وكان فى ذلك التعبير عن المسيرة التى قطعتها حضارتنا العربية الإسلامية على درب الجمود والتوقف عن الإبداع ، ثم الانحطاط ، وخاصة بعد سيطرة المماليك والعثمانيين ، فبعدت الشقة بين قسماتها ومكوناتها ـ وعلم الكلام واحد منها ـ وبين تلك التى كانت عليها تلك القسمات وهذه

---

(١) (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٦١ . طبعة دار الكتب الحديثة . القاهرة .

المكونات يوم نشأت وتبلورت ، ويوم ازدهرت فأثمرت علم الكلام الإسلامى الذى جسد عبقرية أمتنا فى الفلسفة الإلهية !.

وإذا كان علم الكلام الإسلامى قد مثل الإبداع الحقيقى لأمتنا فى حقل الفلسفة ، فإن تراثنا الفكرى قد عرف الفلسفة اليونانية ووعى مقولاتها ، منذ القرن الثالث الهجرى ، وأصبح الفلاسفة - منذ الكندى أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٦٠ هـ /٨٧٣ م) - تيارا متميزا عن تيار المتكلمين ، كما ظهرت تأثيرات الفلسفة فى الكلام ، إن فى الموضوعات والمشكلات والمقولات التى دخلت مباحثه أو فى الصياغة التى تأثرت بالنمط الفلسفى فى التعبير .. كما ظهرت محاولات التوفيق بين الفلسفة - بمعناها ومقولاتها اليونانية - وبين عقائد الإسلام .. كما شهد تطورنا الفكرى ، فلاسفة - متكلمين ، مثل أبوالوليد ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ /١١٢٦ - ١١٩٨ م) الذى كان أبرز أنصار أرسطو، وشارحه الأكبر ، وفى ذات الوقت كان متكلما راسخ القدم فى الكلام ، وشديد الشبه برواد الكلام من المعتزلة فى العديد من القضايا ... فكان فيلسوفا مشائيا فى شروحه على أرسطو ، وكان متكلما - بالمعنى الاعتزالى ، وليس بالمعنى الأشعرى - فى (مناهج الأدلة فى عقائد الملة) .. كما حاول أن يقدم تصورا مشتركا فى (تهافت التهافت) وهو التصور الذى رام به التوفيق بين ، الحكمة، وبين ، الشريعة ، ، والذى صاغ منهجه فيه بكتابه (فصل المقال) ..

ولقد ظلت ، موضوعات ، علم الكلام ، ومواضعات ، المتكلمين المسلمين .. وكذلك المنطلقات التى ينطلقون منها والغايات التى يبتغونها.. ثم الموقف من حقائق الوحى وعلومه.. ظلت هذه القضايا فى مقدمة المعاييرالتى ميزت بين علم الكلام الإسلامى وبين ، الفلسفة ، اليونانية، والتى حددت مواقع المفكرين .. أفلاسفة هم فقط ؟ أم متكلمون أم بين بين ؟ يحاولون الجمع والتوفيق ؟!..

وفيما يتعلق بموضوعات علم الكلام ظلت ذات الله وصفاته المحور الرئيسى لمباحثه ، ثم اتسعت فشملت البعث والحساب والجزاء ، وأيضا أفعال الإنسان .. وفى التفصيل رأينا مباحث علم الكلام تخوض فى « الشيء » ، و « المعدوم » و« الموجود » ، و « القديم » ،و « المحدث » و « الأزلى » ،و « الجوهر » ، و « العرض » ، و« الأيس » ،و « الليس » و « الطفرة » ،و « الرجعة » ، و « حدوث الأجسام » ، و « الرؤية » ، و « خلق القرآن أو قدمه » ، و « الاستطاعة هى قبل الفعل أو معه » ، و « هل الله يريد القبائح ، أم لا ؟ » ، و « حكم مرتكب الكبيرة » ، و « الشفاعة » ، و « النبوة » ، و« المكاسب » ، و« الأرزاق » ، و «الزمن » ، و «التقية» ، و « التوبة » ، و «النسخ » ، و « الجن » ، و « الكمون » ، و « التعديل والتجوير » ، و« الحسن والقبح ، وهل هما ذاتيان طبيعيان ؟ أم بالنص والشرع ؟ » ، و « النظر والمعارف » ، و « الحركة » ، و « السكون » ، و « الروح والنفس والحياة » ، و « الألوان والطعوم والروائح » ، و« الإدراك » ، و« التوليد » ، و « المعجزات ، والكرامات » ، و « اللطف » ، .. الخ .. الخ .. الخ الأمر الذى دل على أثر الفلسفة فى تنمية موضوعات علم الكلام ، وخاصة «الدقيق » من هذه الموضوعات .

عودة الروح العقلانية :

وإذا كان علم الكلام الإسلامى قد ارتبط بمسيرة أمتنا الحضارية ازدهاراً وتراجعاً وتدهورا ، فنشأ وازدهر مع تبلورها وازدهارها ، وتراجع عن أداته ـ (العقل) ـ وجوهره ـ (العقلانية) ـ عندما سادت الاتجاهات النصوصية أو من يقفون معها ـ موضوعيا ـ فى ذات المواقع الفكرية ، فإن روح الإحياء قد عادت إلى هذا العلم مع اتجاه أمتنا إلى النهضة فى العصر الحديث .. وكان رواد

مدرسة التجديد الدينى الحديثة هم أول من أعاد الروح العقلانية إلى هذا العلم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى .. ففى التعليقات التى أملاها جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) على شرح جلال الدين الدوانى (٨٣١ ـ ٩١٨ هـ/ ١٤٢٧ ـ ١٥١٢ م) للعقائد العضدية التى كتبها عضد الدين الإيجى (٧٥٦هـ /١٣٥٥ م) فى هذه التعليقات كانت بواكير عودة الروح العقلية إلى علم الكلام الإسلامى(١) .. ثم كان العمل التالى، والذى ظل فريدا لم يناظره مثله فى علم الكلام الإسلامى الحديث ، هو (رسالة التوحيد) للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ /١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) ففيها وضع الأساس لعلم كلام إسلامى حديث، عادت إلى روحه العقلانية الأصيلة والقديمة ، مع تخليصه من السفسطة والحكاكات التى فرضتها عليه ـ قديما ـ طبيعة العصر وحدة الصراع بين تيارات المتكلمين .. ولازال هذا الأساس بانتظار من يرفع البناء ، ليثبت فى الحاضر والمستقبل ـ كما ثبت فى الماضى ـ أن علم الكلام هو فلسفة هذه الأمة، ومجلى عبقريتها وإبداعها العقلى فى الإلهيات ...

ومازالت القضايا والقسمات التى تمثل وتجسد وجوه تمايزنا الحضارى تنتظر الدراسة المفصلة ؛ وصولا إلى اليقين الذى تطمئن إليه النفس ويأنس به العقل .. اليقين بأننا ـ حقا ـ أبناء حضارة ذات طابع متميز عن غيرها من الحضارات .

---

(١) أثبتنا فى تحقيقنا لهذه التعليقات أنها من أمالى الأفغانى ، وليست من تأليف الشيخ محمد عبده .
انظرها فى الجزء الأول من أعمال الأفغانى الكاملة ص ٢١٣ ومابعدها ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م .

تمدن إسلامى ؟ ..
أم تحديث غربى ؟؟

لعوامل كثيرة ـ خارجية وداخلية ـ فرض « التخلف » على وطن العروبة وعالم الإسلام .. ومنذ اليقظة الحديثة التى أعقبت العصر « المملوكى ـ العثمانى » أصبح « التقدم » هدفا ترفع شعاره ، وتعمل لتحقيقه كل التيارات الفكرية والقوى السياسية التى انخرطت فى موكب هذه اليقظة العربية الإسلامية الحديثة ...

لكن الاتفاق على ضرورة « التقدم » ، بل وعلى أنه « طوق النجاة » لأمتنا ، فى عالم تتسارع فيه معدلات التقدم وأدواته على نحو لم يسبق له مثيل ، لا يعنى الاتفاق على « مفهوم التقدم ومضمونه ، وفلسفته وفحواه » !...

* فهناك فريق من أبناء هذه الأمة يرى أن « تقدمها » رهن بعودتها إلى «الماضى» الذى لابد وأن تصب حاضرها ومستقبلها فى قوالبه .. **ليس بمعنى استلهام منابع التراث الجوهرى والنقى ، والاستفادة من عبرة التاريخ . فهذا حق وضرورى وحيوى . وإنما بمعنى « التعبد » بوقائع التاريخ ، وليس فقط بنصوص التراث ؟!...** حتى لقد رأينا بعضا من هذا الفريق يحكم بالفشل الكامل والإخفاق النهائى على أية دعوة من الدعوات أو حركة من الحركات إذا هى لم تحقق أهدافها خلال جيل واحد .. لا لشىء إلا لأن الدعوة الإسلامية قد حققت أهدافها خلال ثلاثة وعشرين عاما ، أمضى منها الرسول ﷺ ثلاث

عشرة سنة بمكة وعشرا بالمدينة .. فاعتبروا الجيل الواحد ـ كعمر للدعوة الإسلامية ـ قانونا يجب تطبيقه على أية دعوة أو حركة تجديدية ، فى أى مكان ، وفى أى عصر من العصور .. فما لم تحقق أهدافها فى ذلك العمر فعلى الناس الانصراف عنها ؛ لفقدانها « الإسلامية » بتخلف هذا « القانون » ؟!..

ومثل ذلك ما رأيناه لبعض من هذا الفريق الذى يتعبد بوقائع التاريخ ، عندما قالوا : إنه لا يجوز لمسلم أن يهادن لأكثر من عشر سنوات ؛ لأن ذلك هو الأجل الذى ارتضاه الرسول ﷺ فى « صلح الحديبية » ؟!..

نعم .. لقد « فكر ويفكر » فريق من أبناء أمتنا على هذا النحو الذى يبدو ـ لغرابته ـ بعيدا عن نطاق التصديق .. فلقد تجاوزوا « التعبد بنصوص التراث » .. ولا نقول « الدين » إلى حيث « تعبدوا بوقائع التاريخ » !.. ومع ذلك فإنهم يحسبون أنفسهم و « فكرهم » : الطريق الأوحد « للتقدم » المنشود لوطن العروبة وعالم الإسلام ..

* وفريق ثان ـ من أبناء أمتنا ـ ظن أن الطرح السابق هو « مفهوم التقدم الإسلامى » ، فلم يتردد فى رفضه .. وأعانه على هذا الرفض نموذج «التحديث الغربى » الذى بشر به الذين روجوا لفكرية الحضارة الغربية فى بلادنا ، منذ الغزوة الاستعمارية الحديثة ـ استعماريين كانوا أو مستشرقين أو متغربين ـ لقد وقفوا مبهورين ، بل ومندهشين أمام إنجازات الحضارة الغربية ، فى العلم والفكر والأدب والفن والعمران ، ثم قارنوا كل ذلك بالواقع البائس الذى ورثناه عن عصر المماليك والعثمانيين ، ثم رأوا « مفهوم التقدم » عند الذين « يتعبدون بوقائع التاريخ » فلم يترددوا فى الانحياز إلى المعسكر المتغرب

الذى دعا أبناؤه أمتنا لتكون غربا فى كل شىء : فى العقل والفكر ، وفى أنماط العيش وطرائق السلوك ، بل ـ وعند البعض ـ فى القيم والأخلاقيات !

ولقد غفل هؤلاء عن حقائق علمية وتاريخية وحضارية وسياسية هامة وواضحة :

١ ـ فالتقدم والتمدن ليس نموذجا واحدا متحدا لكل الأمم وجميع العصور ومختلف الحضارات ؛ لأنه كالنبت له بيئة وشروط حضانة ، ومكونات ضرورية للمناخ .. ولذلك نراه « طبيعيا » فى مكان ، يحقق « المضمون » مع «الشكل » ، على حين نراه فى مكان آخر حلية مستعارة ، تقف عند « الشكل » دون المضمون !..

٢ ـ والتفاعل بين الحضارات المختلفة مشروع ، بل هو ضرورى ومطلوب ، لكن ذلك لا ينفى « الخصوصية » الحضارية للأمم ذات العراقة فى الحضارة والتراث .. فالناس يلتقون ويتعانقون ويتصافحون ، مع تميز الأيدى التى تتصافح بالبصمات المتميزة والمميزة ؟!.. فهوامش « المتغيرات » كثيرة وواسعة ، لكن « الثوابت » هى القسمات التى تميز بين الحضارات ، رغم التفاعل والأخذ والعطاء !..

ولا أدل على ذلك من أن أسلافنا قد انفتحوا على اليونان والفرس والهنود دون أن يصبحوا يونانا ولا فرسا ولا هنودا ، بل تمثلوا ما رأوه ضروريا لتقوية الذات وتأكيد الهوية المتميزة ، فظلوا عربا مسلمين ... وكذلك صنعت أوربا عندما أخذت ـ وهى بسبيلها للنهضة ـ « علوم » المسلمين ، دون « فكرية » ـ (أيديولوجية) ـ الإسلام !

٣ ـ كذلك أغفل دعاة « التحديث على النمط الغربى » أن تحول أمتنا إلى «غرب» فى الفكر والتطبيق ، سيجعلها هامشا لحضارة الغرب ، الأمر الذى سيكرس تبعيتها للمركز الغربى .. وفى ذلك ـ علاوة على كارثة السحق القومى والمسخ للهوية المتميزة ـ التأبيد للتبعية الاقتصادية والعسكرية .. فتحولنا إلى هامش للغرب ـ حضاريا ـ هو الضمان لبقائنا هامشا له فى كل شيء .. وتلك هى الغاية القصوى للغزوة الاستعمارية الحديثة !

فهذا « التحديث » ـ على النمط الغربى ـ علاوة على ما فيه من مخاطر على « الدين » هو كارثة كاملة فى شئون « الدنيا » !!..

* لكن فرقاء الأمة الذين دعوا إلى « التقدم » وفصلوا القول فى « مفهوم التقدم » المنشود ، لم يقفوا ـ فقط ـ عند هذين الفريقين :.....المتعبدين بوقائع التاريخ .... والمتغربين : دعاة « التحديث «على « النمط الغربى » .... فكان تيار « التجديد » وسطا بين هذين الفريقين ، بما تعنيه « الوسطية الإسلامية » من العدل بين الظلمين ، والحق بين باطلين ، والاعتدال بين تطرفين .. والنظرة الشاملة التى تؤلف بين العوامل المختلفة والأقطاب المتقابلة لتخرج بمزيج جديد ، برىء من النظرة القاصرة وحيدة الجانب !

وهؤلاء المجددون هم الذين يرون ضرورة التمييز بين « الثوابت » وبين «المتغيرات » فى مواريثنا ... فالمقدسات والقيم والسمات الحضارية المميزة للأمة تاريخيا ، والروح المؤمنة التى تمثل مزاج فكرها وعلمها وأدبها وفنها . كما تمثل الرباط الذى يربطها بالكون فيعصمها من الاغتراب ... كل هذه ثوابت فى « الأصالة » ، لابد من الحفاظ عليها فى «المعاصرة » .. إنها ثوابت فى «التاريخ » وفى « الحاضر » ، وأيضا فى « التقدم » المنشود ...

أما سبل القوة والنهضة ، وأشكال العمران وعلومه فإنها « المتغيرات » التى لابد لنا وأن نتمثل فيها كل جديد وغريب ومفيد ... فنحن يجب أن نسير إلى «التقدم» على ساقين اثنتين ، كما يجب أن نقيمه على دعامتين اثنتين :

(أ) ما يميزنا حضاريا .. ولازال صالحـــا للعطاء فى مضمار التقدم المنشود ..

(ب) وما يحقق النهضة الحضارية للأمة ، من علوم العصر وتجارب الإنسانية الضرورية للمغالبة ودفع التحديات ، والمتسقة - فى ذات الوقت - مع « الروح الحضارى » المميز للعرب والمسلمين .. وإذا كان « المتعبدون بوقائع التاريخ » قد تنكروا « للعقل والعقلانية » غافلين عن أن إسلامنا هو دين العقل والعقلانية ... وإذا كان المتغربون - دعاة « التحديث على النمط الغربى » - قد دعوا - بشكل سافر أو مغلف - إلى « عقلانية يونانية - غربية » ... فإن تيار «التجديد» قد رفض ويرفض كلا الموقفين .. ويدعو إلى « العقلانية الإسلامية » !..

فالقرآن الكريم - وهو وحى الله لهذه الأمة - هو بالنسبة لنا « النقل » .. وأيضا هو « المعجزة العقلية » .. نعم .. « معجزة » .. و « عقلية » فى ذات الوقت ؟!..

إنه ليس « خارقا » يدهش العقل ويذهله .. بل هو « النقل » الذى يحتكم إلى « العقل » ، ويستنهضه للنظر والتدبر والتأمل والتفكير ... « نقل » يعلى سلطان «العقل» ، كما لم يحدث من قبل فى دين من الأديان ، فى أية مرحلة من مراحل التاريخ ...

فلا مكان للتنكر للعقل ... ولا مجال لعقلانية تنكر الوحى أو تتنكر للنقل .. بل هى « العقلانية الإسلامية » التى تؤلف بين « العقل » وبين « النقل » وتؤاخى بين « البرهان » وبين النصوص والمأثورات !

وهذه « الوسطية الإسلامية » التى وازنت بين « العقل » و « النقل » ، حتى لقد ألفت بينهما !. قد وازنت كذلك بين « الفكر » وبين « الواقع » ، ...

ففى الحضارة الغربية - تاريخيا - منذ جاهليتها وحتى نهضتنا ، كانت الثنائية الحادة والمقابلة المتعارضة بين « الفكر » وبين « الواقع - المادة » ، الأمر الذى جعل فلاسفتها وفلسفتها إما مثاليين يغلبون « الفكر » على « الواقع المادى» أو ماديين يرون عكس ذلك !

لكن « الوسطيـة الإسـلامـيـة » قـد برهنت على براءة حـضـارتنا من هذا الانفصال الحاد والانقسام العنيف .. « فالأفكار - كما يقول جمال الدين الأفغانى - هى الباعثة على الأعمال .. لكن الواقع يحدث فكرا ، وعن هذا الفكر ينشأ عمل جديد .. ثم يقوم ويدوم الفعل والانفعال بين الأعمال والأفكار ، مادامت الأرواح فى الأجساد ، وكل قبيل هو للآخر عماد ..... ؟! » (١)

فإذا كانت « الذات » ثمرة لائتلاف « الروح » و « الجسد » ، فإن ائتلاف «الفكر» مع « الواقع » وارد ، بل هو القانون !.. وإذا كان الأمر كذلك ... فلا «كهانة» تخضع « الواقع » « للمقدس » ، كما صنعت الكنيسة الكاثوليكية بأوربا العصور الوسطى ... وأيضا فلا مكان « للعلمانيـة » التى غلبت « الواقع » ورفضت « المقدس » ، على نحو ما صنعت النهضة الأوربية الحديثة ... وإنما - فى « الوسطية الإسلامية » لدى تيار التجديد الإسلامى - : إسلام يهيمن على فكرية الأمة ، وواقع تتمثل فيه « المصلحة » التى جعلها الإسلام هدفا تتحقق برعايته إرادة الله ، إذ ما رآه المسلمون حسنا فهو حسن عند الله !..

---

(١) الأفغانى فى (الخاطرات) ص ٣٢٢ . طبعة بيروت سنة ١٩٣١ م .

وإذا كانت الحضارة الغربية قد طوعت المسيحية إلى ماديتها ، رغم الطابع الصوفى للمسيحية الأولى .. فإن « الوسطية الإسلامية » قد رفضت وترفض الصوفية التى « تفنى » الإنسان فى الله .. كما رفضت وترفض المادية التى تجعل الإنسان محور الكون الوحيد ، وهى تقدم للإنسانية المذهب الوسط : مذهب خلافة الإنسان فى الأرض عند الله - سبحانه وتعالى - فلا « فناء » للخلق فى الحق .. ولاتفرد للإنسان بالسيادة والجبروت .. بل الخلافة .. والوسطية .. والتوازن .. والاعتدال ... بما تعنيه هذه النظرة من ربط الوسائل بالغايات وإحكام الروابط بين العلم والغاية منه ... وإقامة الصلات بين العمران وبين الإيمان ... وتأسيس العلاقة الودية بين الإنسان وبين الطبيعة .. الخ .. الخ ..

إنها الحضارة العمرانية .. والمتدينة ... وهو التقدم العلمى .. والمؤمن ... والمصداق لكلمات الإمام الغزالى عندما قال : طلبنا العلم لغيرالله .. فأبى أن يكون إلا لله ؟!..

بهذا النهج المجدد .. بهذه الوسطية الإسلامية يتأسس تقدمنا المنشود على «التمدن الإسلامى » فيبرأ من جمود الذين يتعبدون بوقائع التاريخ .. ومن تغريب الذين أرادوه تحديثا على النمط الغربى !

* * *

العدل الاجتماعى

إذا نحن بحثنا عن أكثر العبارات اختصارا ، وأدقها فى التعبير عن فلسفة الإسلام المالية وفكره الاجتماعى فى الثروات ، فإننا واجدون بغيتنا فى عبارة: « المال لله » ؟!..

فموقف الإسلام من هذه المعضلة الكبرى يتلخص فى جعلـه « ملكيـة الرقبة » فى الأموال لله ـ سبحانه وتعالى ـ أمـا الأمـة فإنهـا مستخلفة عن الله ـ سبحانه ـ فى تنمية الثروة وزيادة عمرانها ، ولكل فرد من أفراد هذه الأمة أن « يحوز » أو يمتلك « ملكيـة منفعة » القدر الذى يكفى حاجاته وحاجات من يعول ، دونما زيادة تجعله يستغنى فيطغى بسلطان المال ، ودونما نقص يحوجه فيخل بما أراد الله له من تكريم ، وذلك شريطة أن تكون هذه الحيازة و « ملكية المنفعة » بواسطة « العمل » يبذله الإنسان فى تنميـة الثروة وتحريكها ، لا بواسطة التعدى أو الاستغلال !..

ذلك هو جماع موقف الإسلام فى الأموال والثروات ..

ونحن إذا ذهبنا لنستدل على هذا الموقف الإسلامى من القرآن الكريم فإننا واجدون الآيات الكثيرة التى تشهد على أن هذا هو جوهر موقف الإسلام ...

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ يتحدث عن « المال » باعتباره صاحبه ومالكه ، بالخلق والتهيئة ، والإفاضة على الناس .. فهو صاحبه أعطاه عباده ﴿ **وَآتُوهُم**

﴿مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (١)... وهو قد أعطى الناس هذا المال باعتبارهم خلفاء لله فيه ومستخلفين عنه فى إدارته واستثماره والانتفاع به ، وفق الشرع الذى شرعه ، فهو « استخلاف » ، وهى « خلافة » تبقى حق الملكية الأصلى - أى - « ملكية الرقبة » لصاحبها سبحانه ، وتقرر للأمة وظيفة اجتماعية فى تنمية الثروة والاستفادة منها فى إشباع الحاجات الضرورية وتنمية العمران .. وفى ذلك يقول الله - سبحانه - : **﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾** (٢) .

وهذه الخلافة التى قررها الله للناس فى الأموال ليست لطبقة بذاتها ، ولا لشريحة من طبقة ، كما أنها ليست لفرد أو لمجموعة من الأفراد ، وإنما هى للناس ، للبشر ، وللأمة فى إطار كل مجتمع من المجتمعات أو حضارة من الحضارات ؛ فالأرض بما عليها قد جعلها خالقها للبشرية جمعاء : **﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾** (٣) .

وكما أن الخالق - جل شأنه - هو خالق المال ومفيضه على الأنام ، فهو كذلك خالق الذرية ، وواهب النسل ، ومخلق البنين فى الأرحام - وإذا كانت «ملكية » الآباء لأبنائهم هى مما لا يتصوره ولا يدعيه العقلاء ، فكذلك الحال مع « ملكية الرقبة » للأموال ؛ لأنهما - المال والبنون - من بعض ما خلق الله

---

(١) النور : ٣٣
(٢) الحديد : ٧ .
(٣) الرحمن : ١٠

وملك ، ووهب للناس ؟!.. إنه هو الذى يمدنا بهما جميعا : ﴿ **أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ** ﴾(١) .. وهو الذى جعلهما لنا : ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا** ﴾(٢) .

ولقد بلغ الوضوح والحسم ـ بالقرآن الكريم ـ لهذه القضية إلى الحد الذى جعل « ملكية الله للمال » ، وكون الأمة مستخلفة استخلاف الوظيفة الاجتماعية ، وعلى النحو الذى يجعل الإسلام رافضا ومنكرا للفلسفة الفردية فى الأموال .. بلغ وضوح القرآن وحسمه فى هذه القضية إلى الحد الذى جعل هذا المعنى ملحوظا وبارزا ومقررا لدى مفسرى القرآن ومفكرى الإسلام على مر العصور ، وفى مختلف القطاعات ، ومن مختلف التيارات ؟!..

* فالإمام الزمخشرى (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ /١٠٧٥ ـ ١١٤٤ م) يقول فى تفسيره لآية (**وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**) : « إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس : إن الأموال التى فى أيديكم إنما هى أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما موّلكم إياها ، وخوّلكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء فى التصرف فيها ، فليست هى أموالكم فى الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب .... » ؟!(٣) .

* ومن قبل ذلك تحدث الإمام على بن أبى طالب (٢٣ ق . هـ ـ ٤٠ هـ ـ

---

(١) المؤمنون: ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) المدثر ، الآيات من : ١١ – ١٣ .

(٣) الزمخشرى (الكشاف) ج ٤ ص ٦١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

٦٠٠ ـ ٦٦١ م) عن ذات القضية بذات المعنى عندما خاطب الناس فقال : «أنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، لا فضل فيه لأحد على أحد ... » ؟!.. (١)

* ومن بعد الإمام على يتحدث خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز (٦١ ـ ١٠١ هـ / ٦٨١ ـ ٧٢٠ م) عن ثروة الأمة فيصورها بأنها « نهر والناس شربهم فيه سواء » ؟!.. (٢)

* أما الصوفية ـ الذين يتبنون ذات التشبيه الذى تبناه عمر بن عبد العزيز ـ فيحدثنا الإمام الغزالى (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ ـ ١١١١ م) عن موقفهم من الأموال فيقول : « إن المال عند الصوفية مثل الماء ، والماء لا يشرب منه أكثر من الحاجة ، فأقوياء النفوس الصالحون لا يشربون من الماء أكثر من حاجتهم، وينفرون مما وراءها ، ولا يجمعون الماء فى القرب والروايا يدورون بها معهم ، بل يتركونه فى الأنهار والبرارى للمحتاجين إليه » ؟!.. (٣)

* أما فى العصر الحديث فإننا نجد إماما كالشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ /١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) يلمح المغزى فى إضافة الله ـ فى قرآنه ـ مصطلح « المال » إلى ضمير « الجمع » فى سبع وأربعين آية ، على حين قد أضافه إلى « ضمير « الفرد »فى سبع آيات ؟!.. ثم يعلق فيقول : « فالله ينبه بذلك على تكافل الأمة فى حقوقها ومصالحها ، فكأنه يقول : « إن مال كل

---

(١) ابن أبى الحديد (شرح نهج البلاغة) ج ٧ ص ٣٧ . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
(٢) الأصفهانى (الأغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ . طبعة دار الشعب . القاهرة .
(٣) (إحياء علوم الدين) ج ٤ ص ١٦٦ . طبعة الحلبى . القاهرة .

واحد منكم هو مال أمتكم ، ؟!.. (١)

هكذا انحاز الإسلام وينحاز إلى المبدأ القائل بأن المال لله ، والأمة مستخلفة عنه فيه !

ولم يقف فكر الإسلام فى العدل الاجتماعى عند حدود « النظرية » بل لقد وضع هذا الفكر فى « التطبيق » ، وأصبح فلسفة اجتماعية للدولة العربية الإسلامية الأولى ...

* فعقب هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة قامت « الدولة » ... وشهد مجتمعها تجربة اجتماعية هامة وذات دلالة فى التنظيم الاجتماعى المؤسس على « الفكر الجماعى » فى الأموال : هى تجربة « المؤاخاة » ... فلقد بدأ الرسول ﷺ فآخى بين المهاجرين ... ثم آخى بين المهاجرين والأنصار ... أى ربط بين الرعية برباط تنظيمى اجتماعى : هو عقد اجتماعى حقيقى ، لا نظرى !.. وكانت بنود هذا العقد الاجتماعى الإسلامى ثلاثة :

١ ـ **الحق** ... أى المؤاخاة والتضامن والتكافل والنصرة فى كل الجوانب المعنوية والأدبية للحياة .

٢ ـ **والمؤاساة** .. (أى المساواة) .. فى أمور المعاش ، بما فيها الأموال والثروات !..

٣ ـ **والتوارث** ... أى البلوغ بعقد المؤاخاة هذا إلى مرتبة علاقة النسب والدم فى الأسرة الواحدة !..

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٥ ص ٢٠١ . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

ثم نزلت الآية : ﴿ **وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** ﴾[1] فجعلت الميراث بين قرباء نسبا فقط ، ونسخت البند الثالث من عقد المؤاخاة وبقى البندان الأول والثانى .. أى التضامن والتكافل فى الحق - المعنويات - والمعاش - الأموال والثروات - ..! ..

* وفى الموقف من المصادر الأساسية لثروة مجتمع شبه الجزيرة البسيط .. حدد الإسلام انحيازه إلى « الجماعية » فى ملكيتها .. جماعية الأمة ككل !.. وقرأنا فى سنة الرسول ﷺ الحديث الذى رواه أبو هريرة : « **ثلاث لا يمنعن : الماء ، والكلأ ، والنار** »[2] !.. والحديث الذى رواه ابن عباس : « **المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء ، والكلأ ، النار . وثمنه حرام** »[3] !.. والحديث الذى روته عائشة ، عندما سألت الرسول : يا رسول الله : ما الشيء الذى لا يحل منعه ؟ فقال : « **الماء ، والملح ، والنار** »[4] ... وفيها تتجسد أهم مصادر ثروات ذلك المجتمع البدوى البسيط !..

* وفى قضية الأرض - إحياء وزراعة - انحاز الإسلام إلى جانب معيار ومبدأ : (الأرض لمن يحييها .. والأرض لمن يزرعها بنفسه) ؟!.. فرسول الله ﷺ يقول : « **من أحيا أرضا ميتة فهى له ، وليس لعرق ظالم حق** »[5] !.. وعندما ظهر الإسلام كان هناك من يحوز أرضا ولا يزرعها بنفسه ، وإنما

---

(١) الأنفال : ٧٥ .

(٢) رواه : ابن ماجه وابن حنبل .

(٣) رواه ابن ماجه وابن حنبل .

(٤) رواه ابن ماجه وابن حنبل .

(٥) رواه الترمذى وأبو داود .

يؤجرها ويكريها بنسبة من ثمرها ، وكان هذا النظام مربحا ونافعا لهؤلاء «الملاك ، فجاء الإسلام وحرمه ، ونهى عنه ، وأمر بأن تكون حيازة الأرض لزارعها يفلحها بنفسه .. وروى الصحابى رافع بن خديج فقال : « كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله ، فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمى . فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتى ، فقال : نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعا ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يَزْرَعها أو يُزْرِعَها ، وكره كراءها ، وما سوى ذلك .. »(١) ؟!..

أما الصحابى جابر بن عبد الله فإنه يروى عن الرسول ﷺ قوله : « من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها ، فليمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤاجرها إياه ، ولا يكرها » ؟!..(٢)

ولقد تأسست هذه السنة ـ القولية ـ والتى وضعت فى الممارسة والتطبيق فأصبحت « سنة عملية » أيضا .. تأسست على « الفلسفة المالية » التى حددها الله ـ سبحانه ـ فى قرآنه الكريم ، عندما جعل لنفسه ملكية رقبة الأموال ، وجعل الأمة والمجتمع والناس خلفاء عنه فى هذه الأموال ، يستثمرونها ، وينتفعون بها ، ويحوزون منها ما يكفى حاجاتهم ، دون عوز يذل ، أو فائض وترف يولد الاستبداد والطغيان !.. وهى الفلسفة التى جعلت « العمل » معيارا أول فى حيازة الإنسان لما تجوز له حيازته من الأموال .. والذين يتأملون حكمة تحريم الإسلام « للربا » يجدونها قائمة فى أن « الربا » هو مال يأتى دون « عمل »

---

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه : البخارى ومسلم وابن ماجه

فكل عائد أوفائض لا يأتى ثمرة للعمل فليس بينه وبين فلسفة القرآن المالية وفاق ولا اتساق !..

وحتى لا تتضخم الثروات فتولد الاستبداد المالى الذى يجلب الاستبداد السياسى والفكرى .. نبه القرآن على أن وضع المال فى خدمة إشباع الحاجات ـ كما صنع الرسول فى توزيع غنائم هوازن ـ علته وسببه منع تركز الثروة ، وحتى ﴿ **لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** ﴾(١) .. ودعا الرسول إلى إنفاق «فضول» الأموال .. أى مازاد منها عن «الحاجة» ، إذ لا حق لأحد فى هذا «الفضول» .

ولقد استمرت هذه الفلسفة الاجتماعية فى الأموال ، وتطبيقاتها النبوية ، استمرت سياسة اجتماعية للدولة الإسلامية حتى بعد انقضاء عهد الرسول ﷺ ، وانتقاله إلى جوار ربه . فهى فلسفة الإسلام الثابتة فى الأموال ، نزل بها القرآن الكريم ، وبينتها السنة النبوية الشريفة ، سواء بالقول أو بالممارسة والتطبيق ..

وفى عهد عمر بن الخطاب (٤٠ ق . هـ ـ ٢٣ هـ/ ٥٨٤ ـ ٦٤٤ م) امتدت الفتوحات بحدود الدولة حتى أصبحت إمبرطورية كبرى ، وأدخلت فى حوزة الخلافة أودية الأنهار الغنية فى مصر والشام والعراق ، وجاءت إلى عاصمتها ـ «المدينة» ـ بأعظم كنوز الأرض فى ذلك التاريخ !..

وتأسيسا على هذا الثراء الوافر نهج عمر بن الخطاب نهجا جديدا فى توزيع المال ـ «العطاء» ـ فبعد أن كان معاشا قليلا يوزع بالسوية ـ لأنه يكفى الاحتياجات ولا يفيض عنها ـ فى زمن أبى بكر الصديق (٥١ ق. هـ ـ ١٣

---

(١) سورة الحشر ، من الآية : ٧

هـ/ ٥٧٣ ـ ٦٣٤ م) قرر عمر أن يفاضل بين الناس فى التوزيع ، فيكافىء الذين أبلوا البلاء الحسن والشاق فى نشرالإسلام وإقامة دولته بمزيد من «العطاء» عن أولئك الذين دخلوا فى الإسلام متأخرين !..

ومضت السنوات بتجربة الخليفة العادل ، فإذا به يرى فيها رأيا جديدا ؟!.. فلقد أثمر التميز بين الناس فى العطاء شيئا مخالفا لما قصد إليه الخليفة ، فنمت ثروات البعض بما زاد عن حاجاتهم واختلت فلسفة الإسلام فى الأموال .. فعزم الخليفة العادل على التغيير ، وقرر العودة إلى نظام المساواة بين الناس فى العطاء ، بل وأعلن أنه سيجمع مازاد لدى الأثرياء عن احتياجاتهم فيعيد توزيعه على الفقراء المحتاجين ؟..

وحتى نفهم حدود تلك « الثورة » التى قررها عمر بن الخطاب ، لابد لنا من فهم مضامين مصطلحات مثل : «الفقراء» و « الأغنياء » فى تراثنا العربى الإسلامى ؟.. « فالفقير » : هو من لديه أقل مما يكفيه هو وأسرته ومن يعوله لمدة عام ، غذاء وكساء وخدمة وسكنا .. الخ .. الخ .. و « الغنى » : هو من لديه ما يكفيه مدة العام .. أما « المستغنى » فهو من لديه مايزيد على نفقاته فى العام ، أى هو « الغنى » الذى لديه « فضول » الأموال ، أى « زياداتها » الفائضة عن إشباع ما له من احتياجات .

عزم عمر بن الخطاب على « التغيير » ، وقرر تنفيذه « بأثر رجعى » ، أى قرر أن يصادر الزيادات و« الفضول » ، ويضعها فى مواطن الحاجة إليها .. وروى « الطبرى » فى تاريخه قول عمر : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء . ! » (١) فهو « نقد »

---

(١) (تاريخ الطبرى) ج ٤ ص ٢٢٦ . طبعة دار المعارف . القاهرة .

لتجربته الأولى ، وحديث عن أن الأولى هو تغييرها !.. وروى « ابن سعد » فى طبقاته كلمات عمر التى قرر فيها التغيير .. قال : « لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم وآخرهم بأولهم ، ولأجعلنهم رجلا واحدا »[1] ؟!.. أى إذا أمهلنى الأجل إلى بداية العام ، والزمن الذى يوزع فيه « العطاء » ، لأعيدن توزيع الثروات بما يحقق المساواة بين الناس !..

وعندما جادل البعض عمر ـ دفاعا عما فى حوزتهم ـ نبههم إلى ما غاب عنهم من فلسفة مالية قررها الإسلام ، فقال ـ فيما يرويه « ابن سعد » فى (الطبقات) ـ : « والذى نفسى بيده ما من أحد إلا له فى هذا المال حق .. وما أحد أحق به من أحد ، وما أنا فيه إلا كأحدهم .. فالرجل وبلاؤه .. والرجل وقدمه ، والرجل وغناؤه .. والرجل وحاجته .. هو مالهم يأخذونه .. إنه فيؤهم الذى أفاء الله عليهم ، ليس هو لعمر ولا لآل عمر ! ! »[2] .

لكن الأجل لم يمهل عمر حتى يحول الحول فيحدث الثورة والتغيير ، إذ اغتاله غلام لأحد دهاقين الفرس وأثريائهم ، فيما يشبه « المؤامرة » التى ظلت غامضة فى « التاريخ » منذ حدثت وحتى هذا التاريخ ؟! ..

وجاء عثمان بن عفان (٤٧ ق . هـ ـ ٣٥ هـ / ٥٧٧ ـ ٦٥٦ م) فخلف عمر ، منصب الخلافة، ولم يحدث التغيير الذى كان عمر قد عزم على إحداثه ، فزاد التمايز بين الناس فى الثروات حتى بلغ إلى حد « المظالم » التى أخذ الناس يشتكون منها ، فلما لم تستجب « الدولة » لشكاواهم تحركوا ـ بالثورة ـ

---

(١) (طبقات ابن سعد) ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ . طبعة دار التحرير ، القاهرة .

(٢) المصدر السابق : ج ٣ ق ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ .

فقتلوا الخليفة ـ يرحمه الله ـ وجاءوا بعلى بن أبى طالب (٢٣ ق. هـ ـ ٤٠ هـ/ ٦٠٠ـ ٦٦١ م) خليفة للمسلمين ..

ومنذ اللحظة الأولى قرر علىّ إحداث ثورة فى إدارة الدولة وجهازها، بعزل ولاة عثمان على الأقاليم .. وفى نظامها الاقتصادى والاجتماعى ، بتنفيذ التغيير الذى كان قد عزم عليه عمر بن الخطاب ، والعودة إلى نظام المساواة بين الناس فى « العطاء » ....

ولقد روى التاريخ ، وازدانت صفحات كتاب (نهج البلاغة) بنصوص فى الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب يقف أمامها العقل المسلم فى إجلال حتى عصرنا هذا ، وينظر إليها طلاب العدل والثوار من أجله « كمبادىء » تستحق البذل والنضال كى توضع فى التطبيق !.. فهو يصور العدل الاجتماعى ميزانا، إذا مالت كفة منه لحساب الأغنياء علت الأخرى معلنة فقر الفقراء ! فيقول : «إن الله قد فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى ! والله سائلهم عن ذلك ؟!»(١) .

وعندما جادله البعض فى فكره ـ هذا ـ محاولين الإبقاء على ما كان فى عهد عثمان بن عفان ، قال لهم عبارته الجامعة: « أنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، لا فضل فيه لأحد على أحد !.. »(٢) فعبر عن الفلسفة المالية للإسلام فى هذه الكلمات !!..

بل إن المرء لتتملكه الدهشة ويأخذ الإعجاب بمجامع عقله ووجدانه عندما يرى قضية حديثة طرحتها حياتنا المعاصرة والحديثة قد وجدت تشخيصها فى

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٤٠٨ طبعة دار الشعب . القاهرة

(٢) (شرح نهج البلاغة) ج ٧ ص ٣٧ .

فكر على بن أبى طالب وكلماته ، فنحن نتحدث الآن عما نسميه « المضمون الاجتماعى للوطنية » .. فالمواطن يحب وطنه ، ويفديه ، ولهذا الوطن على المواطن واجبات ... لكن لهذا المواطن - أو يجب أن يكون له - على وطنه ، وبالأحرى : فيه « حقوق » !.. وإذا لم يجد المواطن فى وطنه الحقوق التى تكفل له العيش الكريم أحس « بالغربة » ، رغم إقامته فى وطنه !.. فالحقوق تقيم الألفة بين الإنسان والإقليم ، على حين يؤدى الحرمان منها إلى « الاغتراب » عن الإقليم وأهله ، حتى لو كان هذا الإقليم هو وطنه الذى ترعرع فيه !.. يقول على بن أبى طالب - جامعا هذه القضية - فى عبارة جامعة تقول - : « إن الغنى فى الغربة وطن ! والفقر فى الوطن غربة ؟! .. وإن المقل - (المحتاج) - غريب فى بلدته ؟!!.. » (١).

وبين عمر بن الخطاب (٤٠ ق . هـ - ٢٣ هـ / ٥٨٤ - ٦٤٤ م) وعمر بن عبد العزيز (٦١ - ١٠١ هـ / ٦٨١ - ٧٢٠ م) حكم ثمانية خلفاء ، استغرق حكمهم للأمة ثلاثة أرباع القرن .. ومع ذلك ، فلقد « اقترن » « العمران » فى ذهن الناس ، جمع بينهما الانحياز الشديد إلى العدل الاجتماعى ، حتى لقد اتفق على ذلك أولياء عمر بن عبد العزيز وخصومه على حد سواء ؟!..

وإذا لم يكن فى العزم والنية عقد المقارنة بين عدل كل منهما ، فإن ضرورة الإنصاف لعمر بن عبد العزيز تستدعى التنبه إلى أن « إعادة العدل » بعد أن حل محله الظلم والجور- كما فعل الرجل - أمر أشق من « الاستمرار » فى إقامة العدل ، كما فعل عمر بن الخطاب !.. وإعادة العدل فى مجتمع ظالم ، استمرأ الظلم فيه قوم غدوا طبقة اجتماعية ذات سلطان ونفوذ ، أصعب من

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٣٧٢ ، ٢٦٦ .

إقامته على عهد كانت الحياة فيه عامرة بخيار صحابة رسول الله - عليه الصلاة والسلام -؟!..

ولقد ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة بوصية من سابقه سليمان بن عبد الملك وعهده - لكنه استحقها - بمقاييس التيارات الإسلامية الرافضة للوراثة، والمناضلة فى سبيل إعادة الخلافة للشورى والبيعة - استحقها فى نظر هذه التيارات الثورية بالعدل الذى أقامه ، والذى بلغ حد الثورة التى أحدثت فى المجتمع تغييرا شاملا وجذريا وعميقا !..

ولقد بدأ عمر بن العزيز ثورته منذ اللحظة الأولى لتوليه المنصب .. فمن على قبر الخليفة الذى سبقه ، وبعد مواراته التراب ، أعلن ثورته الإدارية، فعزل الولاة واستبدل بهم ولاة عدولا ... ورفض أبهة الملك ورياشه ومواكبه وقصوره ، واكتفى بما يملك من مقومات الحياة البسيطة وبدأ بنفسه وأهل بيته فنقل الثروة الموروثة ، بعد أن اعتبرها ، مظالم ، ورّثها من لا يملك لمن لا يستحق !- إلى بيت مال المسلمين ... ثم صنع نفس الصنيع مع أمراء بنى أمية ... ثم عمم الثورة فى الأمة والأقاليم .... وأذاع على الناس أن همه الأول هو إرجاع المظالم إلى أصحابها ، وتعقب الثروات المغتصبة ، حتى ولو كانت قد مورست فيها التغييرات أجيالا بعد أجيال ... فهز الحياة السياسية والاجتماعية ، بل قلبها من الأساس ؟!..

ولم يخل طريق الرجل هذا من الأشواك والعقبات ... فالقوى الاجتماعية التى أضيرت - وفى مقدمتها أمراء بنى أمية - لم يكفوا عن مقاومة طوفان الثورة هذا .. لكن الرجل صمد ، ولقد أعانه على الصمود : تقوى كانت تغذيها رقته لما أصاب الناس من ظلم وجور ، فتحولت إلى قوة ثورية صامدة !...

واستعانة واعية بالقوى السياسية والاجتماعية التى أضيرت من الظلم الاجتماعى والاضطهاد السياسى ، والتى كانت ـ قبل عهده ـ ثائرة أو طامحة للتغيير !... فلقد استعان عمر بن عبد العزيز بهذه القوى الاجتماعية والسياسية، فوضعت الحرب بين « الدولة » وبين « الثوار » أوزارها ، وأعلن فى ربوع الإمبراطورية « السلام العام » .. ودخل « المعتزلة » فى جهاز الدولة ، ينفذون عدل الخليفة العادل .. ودخل « الخوارج » فى الهدنة ، واستبدلوا الحوار بالسلاح!.. وفاضت قصائد شعراء « الشيعة » بمدح الخليفة الأموى العادل !.. وأجمعت هذه التيارات ـ ومعها جمهور الأمة ـ على أن الرجل هو خامس الخلفاء الراشدين !..

وعندما اجتمع أمراء بنى أمية يتدارسون سبل المقاومة لما أصابهم من جراء عدل عمر بن عبد العزيز ، قرروا أن يرسلوا إليه عمته فاطمة بنت مروان ؛ لتطلب إليه الرجوع عن مصادرة ثروات هؤلاء الأمراء ، وأن يترك لهم ما ورثوه من أموال وعقارات وإقطاعات .. فدخلت عليه عمته ، ودار بينهما حوار طويل ...

ولقد أراد عمر بن عبد العزيز أن يلين قلب عمته لينعطف إلى العدل ، فحدثها عن أن هذه الثروات التى صادرها من أمراء أسرته هى مما يزيد عن حاجات هؤلاء الأمراء ، فهى فى نظر الإسلام « كنز » محرم ، وهو ـ كخليفة مسئول عن الأمة ـ سيكوى بهذه الثروات يوم القيامة ـ إن هو تركها ولم يرجعها إلى أصحابها من جمهور الأمة وفقرائها !ـ وإمعانا فى الإقناع : أوقد الخليفة نارا ، ووضع فيها « الدنانير » حتى غدت كالجمر فى الاحمرار ، ثم وضعها على قطعة من الجلد الطرى فأحدثت صوت « الشواء » ورائحته ... ثم

سأل عمته إن كان يرضيها أن يصنع الله به ذلك ، فيكوى فى جهنم بهذا الذهب الذى ، يكنزه ، الأمراء ؟!... لكن ذلك لم يلن قلب العمة ، ولم يحولها إلى العدل ، ولم يغير من اتجاه حديثها الداعى إلى ترك الأمراء والثروات التى ورثوها عن الآباء والأجداد ؟!....

وعند هذا الحد من الحوار أفضى عمر بن عبد العزيز إلى عمته برأيه فى فلسفة الإسلام المالية والاجتماعية ، كما يفهمها من شريعة الله، وتطبيقات الخلفاء الراشدين ؛ لتعلم أنه لاخيار له فى الطريق الذى سلك ، ولا سبيل إلى العدول عن التغيير الذى أحدثه فى هذا الميدان .. قال عمر لعمته ـ راسما لعدل الإسلام الاجتماعى ، لوحة ، ستظل متألقة فى تراثنا ، بل وفى التراث الإنسانى كله ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها .. وستظل بانتظار الفنان الذى يجسد بالألوان كلماتها المحملة بأرقى وأعمق المضامين ... وأيضا ستظل بانتظار الحاكم العادل الذى يسير على الدرب ليضعها فى التطبيق ويخرجها من عالم ، الأقوال ، إلى عالم ، الأفعال ، !ـ قال عمر لعمته : ، ياعمة ، إن الله ـ تبارك وتعالى ـ بعث محمدا ﷺ رحمة ـ لم يبعثه عذابا ـ إلى الناس كافة ، ثم اختار له ما عنده فقبضه إليه ، وترك لهم نهرا شربهم فيه سواء !. ثم قام أبو بكر، فترك النهر على حاله ، ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا؟! ثم ولى معاوية فاشتق منه الأنهار؟! ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ، ومروان ، وعبد الملك ، والوليد ، وسليمان، حتى أفضى الأمر إلى ، وقد يبس النهرالأعظم ؟!. ولن يروى أصحاب النهرحتى يعود النهر الأعظم إلى ماكان عليه ! ،(١) .

---

(١) (الأغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦

هكذا تكلم خامس الخلفاء الراشدين .. فطوبى للذين يحملون سلاحهم ويسيرون على دربه ؛ ليضعوا كلماته فى التطبيق !..

تلك هى فلسفة الإسلام المالية ... تألقت فى فكر الإسلام النظرى .. وعرفت طريقها إلى الممارسة والتطبيق .. فى عهد النبوة .. وفى ظل دولة الخلافة الراشدة العادلة ... ثم أعادها إلى ميدان التطبيق خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز بعد أن اقتلعتها المظالم الاجتماعية التى جاءت فى عهد من سبقه من الأمويين ..

***

وهنا يحق للمرء أن يتساءل :

ماذا عن حدود « حيازة » الإنسان الفرد من هذا المال المملوك لله - سبحانه وتعالى - ؟؟..

نستطيع أن نقول : إن « إشباع الحاجات الضرورية » للإنسان ولمن يعول هى الحدود التى يرفض الإسلام تعديها بصدد « حيازة » الإنسان للثروة والمال.. فما زاد عن الكفاية التى تشبع الحاجات الضرورية - وفق العرف والعصر ومستوى المجتمع فى الغنى والرخاء - مازاد عن هذه « الكفاية » ممنوع حيازته ، وواجب إنفاقه وتوظيفه فيما ينفع الناس ويشبع حاجات الآخرين !..

ذلك هو جماع موقف الإسلام فى هذا المقام ...

يروى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ تحدث عن تكالب الناس على جمع المال وحيازته ، وعن ذهابهم فى هذا الجمع وتلك الحيازة إلى أبعد مما يلزم لإشباع حاجاتهم الضرورية ، فانتقد ﷺ هذا المسلك ، وحدد

الحدود التى يرضى عنها الله ، فقال : « **يقول العبد : مالى ! مالى ! وإنما له من ماله ثلاث : ما أكل فأفنى ، أو لبس فأبلى ، أو أعطى فأقنى ، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس** » ؟!..(١)

وفى حديث آخر يقول ﷺ : « **يقول ابن آدم : مالى !.. وهل لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت ، أو لبست فأبليت ، أو أكلت فأفنيت** ؟! »(٢) ...

هنا، وفى هذه الأحاديث النبوية الشريفة يحدد الرسول ﷺ أن الإنسان قد جبل على السعى لجمع المال ، فهو يندفع طالبا إياه ، ومدعيا الحق فى حيازة ما لا حدود له من الثروات - « مالى !.. مالى ! » - .. لكن الإسلام يضع للإنسان المعالم على هذا الطريق ، ويدعوه إلى الاقتصاد فى هذا السبيل .. فما هو حق له ، وماله الذى شرعه له الإسلام ، هو ما يسد حاجاته ويكفى متطلباته ، ويضمن نجاته من الحاجة والعوز ، ويمكنه من أن يكون خيّراً نافعا لمن حوله من الناس ...

وهذه الاحتياجات التى أشار الحديث منها إلى « المأكل » و « الملبس » و « العطاء » .. نجد لها تفصيلا وبلورة فى حديث الإمام الغزالى (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ - ١١١١ م) عن الحاجات التى تمثل « الضرورات الإنسانية » .. فهى عنده : « الصحة » ، وما يحفظ « الحياة » ، و « المأكل » ، و « الملبس » ، و« المسكن » ، و « الأمن » ؟!... إنها الضرورات التى ينتظم بها أمر الدنيا ، بل ويتوقف على انتظامها انتظام أمر الدين !.. وبعبارة الإمام الغزالى : « فنظام الدين : بالمعرفة والعبادة ، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن ، وبقاء الحياة ،

---

(١) رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) رواه : مسلم والترمذى وابن حنبل .

وسلامة قدر الحاجات ، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن .. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية .. ، !(١) ..

وإذا كانت ، الكفاية ، التى تشبع هذه ، المهمات الضرورية ، هى الحدود التى طلب الإسلام أن تقف عندها ، حيازة ، الإنسان من الأموال والثروات .. فهو قد أوجب إنفاق مازاد عن إشباع هذه الضرورات ...

فعلى عهد الرسول ﷺ وقبل اكتمال التشريع .. كان الإسلام قد دعا الناس إلى الإنفاق .. فلما سألوا الرسول عن الحدود ؟ حدود ما يجوز لهم الاحتفاظ به من المال، وما يجب عليهم إنفاقه ؟.. جاء الوحى بقرآن يحدد وجوب إنفاق مازاد عن إشباع الاحتياجات الضرورية للإنسان ولمن يعول .. ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (٢)

.... ولقد ذهب العلماء الأعلام الذين فسروا القرآن الكريم ـ من جيل الصحابة والتابعين ـ إلى أن ، العفو ، الذى دعا القرآن إلى إنفاقه هو، ما فضل عن العيال ، !..وقالوا : إن معنى الآية : ، أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة ، ؟!... يذكر القرطبى (٦٧١ هـ /١٢٧٣ م) هذا التفسير فى كتابه (الجامع لأحكام القرآن) (٣) ويحدثنا عن إجماع هؤلاء العلماء الأعلام عليه ، وفيهم ابن عباس (٣ ق . هـ ـ ٦٨ هـ /٦١٩ ـ ٦٨٧ م) والحسن البصرى (٢١ ـ ١١٠ هـ /٦٤٢ ـ ٧٢٨ م) وقتادة بن دعامة السدوسى (٦١ ـ ١١٨ هـ/٦٧٩ ـ ٧٣٦ م) وعطاء بن دينار (١٢٦ هـ/٧٤٤م) والسدى :

---

(١) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٣٥ .

(٢) البقرة : ٢١٩ .

(٣) (الجامع لأحكام القرآن) ج ٢ص ٦١ . طبعة دارالكتب المصرية .

إسماعيل بن عبد الرحمن (١٢٨ هـ /٧٤٥م) والقرظى : محمد بن كعب .. وابن أبى ليلى : محمد بن عبد الرحمن (٧٤ - ١٤٨ هـ /٦٩٣ - ٧٦٥م) ... الخ ... الخ ...

وهذا المعنى الذى حددته هذه الآية القرآنية هو الذى نجده فى الحديث الشريف الذى يقطع بأن لا حق لإنسان فى مال يزيد عن إشباع احتياجاته .. يروى الصحابى أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قول الرسول ﷺ : « **من كان عنده فضل - (أى زيادة) - من ظهر - (دابة : وسيلة انتقال ، وعمل) - فليعد به على من لا ظهر له . ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له** » !. ثم يمضى أبو سعيد الخدرى فيقول : إن رسول الله ﷺ قد استمر « **فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل** »[1] - أى زيادة على ما يشبع الاحتياجات ؟!..

بقى أن نقول : إن القرطبى يذكر لنا أن مذهب الصحابة يجعل ما زاد عن الحاجة « كنزا » ستكوى به جباه وجنوب وظهور الجامعين له ، حتى ولو أخرجوا عنه الزكاة ؟![2] .. إنه « كنز » تحرم حيازته ؛ لأنه زائد عما هو ضرورى لإشباع الاحتياجات !

لكن ....

ليس معنى هذا أن الإسلام يميل إلى رفض « الغنى » ، أو يحبذ « الفقر » .... فهو يرفض « الفقر » رفضه « للترف » و « الاستغناء » ... ويدعو إلى التوسط والاعتدال فى حيازة الأموال ...

---

(١) رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٢٣ .

إن « الفـقـر » ... و « الغنى » ... و « الاسـتـغناء » ... و « التـرف » ... مصطلحات أربعة تأتى فى مقدمة ما يتداوله كتابنا ومفكرونا أثناء الحديث فى قضايانا الاجتماعية ... لكن الكثيرين لا يدققون فى المطابقة بين هذه المصطلحات وبين المضامين التى تحددت لها فى تراثنا وفكرنا الإسلامى ؟!..

فـ « الفقر » : هو الحد الهابط عن القدر اللازم لكفاية الاحتياجات وإشباعها على مدار العام . والفقير: هو الذى لا يملك ما يكفيه وأسرته لمدة عام ؟!..

و « الغنى » : هو من يملك ما يكفيه وأسرته طوال العام ؟..

أما « الاستغناء » : فهو حيازة ما زاد عن الاحتياجات !

و« الترف » : هو حالة الرفه ، والاستغراق فى الاستهلاك ، والعزوف عن العمل المنتج ، وتضخم أجهزة « الإدارة » و « القمع » على حساب أجهزة «العمل » و « الإنتاج » ... وهى صفات يخلعها ابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ/ ١٣٧٢ ـ ١٤٠٦ م) على المجتمع إذا توقف فيه نمو العمران ، فأخذ فى الاحتضار[١] .

وإذا كان الإسلام ينفر من « الفقر » ، ويحث أمته على طلب « الغنى » ، حتى ليتحدث الإمام على بن أبى طالب (٢٣ ق . هـ ـ ٤٠ هـ / ٦٠٠ـ ٦٦١م) عن كراهته للفقر ، إلى الحد الذى لو كان فيه رجلا لقتله ! .. وإلى الحد الذى وجدنا فيه رسول الله ﷺ يستعيذ بالله منه استعاذته من الشيطان الرجيم ؟!..

إذا كان هذا هو موقف الإسلام من حالتى « الفقر » و « الغنى » .. فإنه قد اتخذ موقفا عدائيا من حالتى « الاستغناء .. والمستغنين » و « الترف ..

---

(١) المقدمة ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ـ طبعة القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ .

والمترفين ، ؟.. لقد أدرك الإسلام أن « الاستغناء » ـ بما يحقق للإنسان من امتلاك واحتكار ما يزيد عن احتياجاته ـ إنما يضع فى يد « المستغنى » سلطانا قاهرا ، هو سلطان الثروة والمال ، وما لهما من قوة فى الجاه والنفوذ تمكنه من استعباد عباد الله الآخرين ؟!..

أدرك الإسلام ذلك ، حتى لقد حكم الله ـ سبحانه وتعالى ـ وقرر فى قرآنه الكريم اقتران « الطغيان » بـ « الاستغناء » ، حتى لكأنه القانون العامل ، والذى لا يتخلف عن العمل ، مهما تغير الزمن واختلف المكان .. فقال سبحانه : ﴿ **كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ** ﴾(١) .. إن طغيان الإنسان أكيد ومؤكد إذا بلغ حد « الاستغناء » !..

ويمضى القرآن الكريم ـ فى سور عديدة ـ فيقص علينا من أنباء الأمم التى خلت ما يؤكد هذه الحقيقة الاجتماعية ، ويفيد الإطلاق فى هذا الحكم الذى يجعل « الاستغناء » سببا وقرينا « للطغيان » .

فـ « المستغنون » الذين دفعهم « الاستغناء » إلى حياة « الترف » كانوا طلائع الجحود وأئمة الكفر ودعاة المحافظة والجمود على القديم ، دائما وأبدا ، ولذلك وجدناهم قادة المقاومة للدعوات الدينية والمحاولات الإصلاحية التى قادها الرسل والأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ!..

ففى مواجهة نبى الله شعيب ـ عليه السلام ـ وقف « المترفون » ينكرون «التوحيد» ، ويتمسكون بعبادة ما كان آباؤهم يعبدون .. ويتمسكون ـ كذلك ـ بحريتهم المطلقة فى التصرف المطلق بما جمعوا من أموال ؟!.. ﴿ **قَالُوا يَا**

---

(١) العلق : ٦ ، ٧ .

شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ (١) ؟! ..

وفى بنى إسرائيل .. عندما قال لهم نبيهم إن الله قد بعث لهم طالوت ملكا ... انبرى المستغنون للمقاومة والاعتراض، مستخدمين منطق الاستغناء ومتسلحين بأسلحته؛ فهم الأكثر مالا، والأعظم سعة فيه، فلم لا يكون لهم الملك قياسا على المال؟!.. ﴿ **وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾**(٢) ؟! .

وفى العرب - إبان البعثة النبوية - ساد ذات المنطق: منطق، الاستغناء والمستغنين، .. فعظماء مكة والطائف قد استنكروا وأنكروا أن يصطفى الله نبيا هاشميا فقيرا، ورفضوا أن تكون النبوة إلا فى واحد من القريتين عظيم.. عظيم مكة، الوليد بن المغيرة، (٩٥ق. هـ - ١ هـ / ٥٣٠ - ٦٢٢ م) أو عظيم الطائف، عروة بن مسعود الثقفى، (٩ هـ / ٥٣٠ م) .. لكن الله أنبأهم أن مقاييس الاصطفاء للنبوة ومعاييره ليست كمقاييس، الاستغناء، الظالم الذى رفعوا به بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ؟!.. ﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ * وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ**

---

(١) هود: ٨٧ .

(٢) البقرة: ٢٤٧ .

عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾(١) .

إنه قانون عام : (إن الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى) .. و « المترفون» هم أعداء التقدم والتغيير ورسالات السماء ، التي هي ثورات للتقدم والهداية والتغيير ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ * وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ** ﴾ (٢) !

ولذلك قضى الله أن يكون « الترف » هو طور الانهيار للحضارات ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** ﴾ ؟!(٣) .

صدق الله العظيم

* * *

---

(١) الزخرف : ٣٠ ـ ٣٢ .

(٢) سبأ : ٣٤ ـ ٣٥ .

(٣) الإسراء : ١٦ .

العروبة والإسلام

لعدة قرون سبقت ظهور الإسلام تقاسمت القوتان الكبريان : الكسروية الفارسية ، والبيزنطية الرومانية النفوذ فى الشرق ، والسيطرة على أقاليمه ، واستعباد الشعوب التى تعيش فيه ..

وخلال تلك القرون استعرت الحرب واستمرت بين هاتين القوتين الاستعماريتين ، وكانت فارس قد احتلت مشرق وطن الجماعة العربية - العراق - بل وجعلت عاصمتها - المدائن - فيه ؟!.. ومن حين لآخر كانت تمد نفوذها إلى الجنوب - اليمن - !.. أما بيزنطة ففضلا عن احتلالها لمصر ، فلقد استعمرت الشام الكبير ، وأعانت الأحباش - وهم نصارى مثلها - على استعمار اليمن فى الجنوب ... حتى جاء على العرب حين من الدهر حاربوا بعضهم بعضا لحساب كل من الفرس والروم .. فالمناذرة يحاربون فى جيش الفرس ، والغساسنة يحاربون فى جيش بيزنطة ، يقتتل الإخوة لحساب قوى السيطرة والاستعمار ؟!..

وكانت غزوة الإسكندر الأكبر (٣٥٦ - ٣٢٣ ق . م) قد أمالت الكفة لحساب الغرب الأوربى ، وعلى حساب الفرس الشرقيين ، فى هذا الصراع الطويل ... حتى لقد بسطت الإمبراطورية الرومانية سلطانها على أغلب بقاع الشرق .. ولم ينج من وطن العروبة سوى وسط شبه الجزيرة العربية ، الذى تهدده الغزو والاحتواء بحملة أبرهة الحبشى عام الفيل !..

وأمام هذا الخطر الذى أحدق بالجماعة العربية برزت ضرورات الوحدة بين قبائلها ، فبدأ التواصل بين وسط شبه الجزيرة وبين اليمن بعد تحريرها بقيادة سيف بن ذى يزن (١١٠ ـ ٥٠ ق . هـ /٥١٦ ـ ٥٧٤ م) .. ولعبت الأشهر الحرم دورها فى جعل القبائل العربية تعيش فترات من السلم تنمو فيه روابط الوحدة فى اللغة والتجارة والعادات والآداب ...

فلما ظهر الإسلام كان التحول الأعظم فى موازين القوى بين أطراف هذا الصراع !..

لقد صنع الإسلام معجزة التأليف بين القبائل العربية المتناحرة ﴿ **وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾ (١) ـ ﴿ **وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾(٢) .

فبعد تمزق الهوية الاعتقادية ـ بالوثنية ـ تألفت أمة الإسلام بالتوحيد الدينى لله الواحد الأحد ... وبعد تمزق الهوية السياسية والإدارية والقومية ـ بالتناحر القبلى ـ توحد العرب بدولة الإسلام ... فكان هذا التطور التاريخى العظيم طوق النجاة ،لا للجماعة العربية وحدها ، بل وللشرق قاطبة من الاستعباد والاحتواء من قبل الفرس والروم . كان العجز قد أصاب الكسروية الفارسية ، منذ غزوة

---

(١) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) الأنفال : ٦٢ ، ٦٣ .

الإسكندر الأكبر ، ففشلت فى قيادة الشرق وحمايته فى الصراع ضد البيزنطيين ... فلما ظهر الإسلام اندفع العرب تحت أعلامه فى موجة الفتوحات الإسلامية التى استهدفت تحرير الضمير الإنسانى من الطواغيت ، وتحرير أقاليم الشرق من قوى السيطرة والاستعباد ، انخرط مع العرب المسلمين فى موكب الفتح التحريرى هذا أولئك الذين كانوا يئنون من نير الفرس والروم ، حتى قبل التدين بدين الإسلام .. صنع ذلك العرب المجوس فى العراق .. والغساسنة النصارى فى الشام .. والقبط المسيحيون فى مصر . الخ .. الخ ..

ومع نهايات القرن الهجرى الأول كانت الدولة الإسلامية قد بسطت سلطانها على أكثر مما بسط عليه الرومان سلطتهم فى ثمانية قرون ؟!.. وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ موازين القوى بالشرق ، فلقد عقد الإسلام لواء القيادة للأمة العربية ؛ لتؤلف بالإسلام بين شعوبه ، ولتدفع بسلطان الدولة عن هذه الشعوب المخاطر والتحديات..

وحيثما امتد الفتح العربى امتد نور الإسلام .. فالعرب الذين فتحوا البلاد لم يحملوا معهم سلطان الدولة وحده ، وإنما حملوا معهم نور الإسلام .. وكانت عروبة القرآن مع عروبة الفاتحين ، مما أعان على ارتباط العروبة بالإسلام ، فامتد نطاق العروبة بامتداد نطاق الإسلام ؛ لما بين فقه الدين وتذوق العربية من روابط وعلاقات ؟!..

ولقد رسَّخ من هذه الحقيقة ، وجعلها مقبولة - بل ومطلوبة - لدى الشعوب التى فتح العرب بلادها، أن مفهوم العروبة - لدى العرب الفاتحين - لم يكن عرقا ولا جنسا ولا عصبية عمياء ، كتلك التى عرفتها جاهليتهم ، ثم جاء الإسلام فمحاها .. وإنما كانت عروبة حضارية ، يسعى إليها الناس ، لا خوفا

من جنس ولا خضوعا لعصبية ، وإنما رغبة فى فقه الدين وسعيا إلى إدراك أسرار كتابه العربى المبين ..

لقد دعا الرسول ﷺ العرب إلى ترك العصبية العرقية الجاهلية ؛ لأنها «منتنة» ! (١) .. وقدم للعروبة ذلك المفهوم الحضارى والمضمون الإنسانى ، عندما قال: «أيها الناس ، إن الرب واحد ، والأب واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب .. وليست العربية بأحدكم من أب أو أم ، وإنما هى اللسان ، فمن تكلم العربية فهو عربى ..» (٢) !.. ولقد نمت بذرة هذا المفهوم الحضارى للعروبة فى تربة المجتمع العربى الإسلامى ، فامتد نطاق العروبة والتعريب بامتداد نطاق التدين بدين الإسلام ، اللهم إلا حيثما صدّت «الشعوبية» أهلها عن شرف التعريب ؟!..

«فالشعوبيون» الذين دفعتهم إلى عداء العرب والعروبة أحقاد وثارات ومواريث دينية وثنية أهال عليها الإسلام التراب ، لم يكن باستطاعتهم إعلان العداء للإسلام .. فسلكوا فى حربهم له سبيلا آخر هو سبيل العداء للعرب والعروبة والتعريب ، مستفيدين فى ذلك من حقيقة موضوعية تؤكد أن الإسلام الدين ليس خاصا بجنس ولا وقفا على قوم ، ولا هو مقصور على أبناء لغة من اللغات .. فهو دين عالمى ، أرسل الله رسوله ﷺ رحمة إلى العالمين .. فقبل الشعوبيون الإسلام الدين ، ورفضوا العروبة والتعريب ، بل وشنوا على العرب حربهم الفكرية والعنصرية الشعواء !..

---

(١) رواه الترمذى والبخارى .

(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٢ ص ١٨٩ - طبعة دمشق .

وهكذا بدأت ـ فى تاريخنا الحضارى ـ أولى محاولات التفرقة بين العروبة وبين الإسلام ..

ثم مرت قرون تخلى فيها العرب عن خشونة الجندية وجلد المحاربين الفاتحين ، وشغلوا بترف البلاد التى فتحها الأجداد !.. وانشغلت أحزابهم بصراعات السلطة ، بالإضافة إلى صراعهم مع الشعوبيين .. فلجأت الخلافة العباسية ، فى عهد المعتصم (١٧٩ ـ ٢٢٧ هـ / ٧٩٥ ـ ٨٤٠ م) إلى استجلاب الجند الترك المماليك ، فكونت منهم قوة الجيش الضاربة ، وعدة الدولة المحاربة ، ظنا منها أن غربتهم عن أجناس الدولة وحضارتها ستجعلهم أطوع فى يد الخلافة وأبعد عن أن يكونوا طرفا فى الصراع على السلطة والسلطان .. لكن مخاطر الصراعات الداخلية فى دولة الخلافة ، وأخطار استقلال أطرافها عن مركزها ، جعل الدولة تكثر من أعداد هؤلاء الجند المماليك ، حتى تضخمت مؤسستهم ، فاستشعروا القوة التى جعلتهم يسيطرون على الدولة ويلعبون بالخلافة والخلفاء !..

كانوا جنداً تركا مماليك ، غرباء عن الروح الحضارية للأمة ، أخذوا من الإسلام الأشكال والطقوس ، دون أن تتهذب أرواحهم وتنطبع عقولهم بآداب هذا الدين الحنيف .. وفى خضم الصراعات بين أمراء هؤلاء الجند وقادتهم وبين الفرق العربية الإسلامية الثائرة ، كان التدين ، بشكل ، الإسلام هو الرباط الذى يربط هؤلاء ، الحكام ، بـ ، المحكومين ، .. أما العروبة فكانت رباطا غائبا ، تحولت إلى قوة تحفز ، المحكومين ، إلى التخلص من سلطان هؤلاء الجند المماليك !..

فكانت الحلقة الثانية فى تطورنا الحضارى ـ التى افترقت فيها العروبة عن

الإسلام .. حكم الأمة العربية المسلمة حكام غير عرب لكنهم « مسلمون » فبدأت المقولات الفكرية التى تشرع « انفكاك العروبة عن الإسلام » !..

فلما جاءت المخاطر الخارجية صليبية وتترية ، وانضمت إلى مخاطر التمزق الداخلى ، مد ذلك فى عمر دول العسكر المماليك ، حتى لقد استمرت سيطرتها ـ عبر الدولة العثمانية ـ إلى عصرنا الحديث ؟!..

وفى مواجهة هذه السيطرة لغير العرب على الأمة العربية استعار نفر من أبناء هذه الأمة سلاح القومية ، بمفهومها العلمانى ، الذى يفصل العروبة عن الإسلام .. استعاروا هذا السلاح من فكرية « التغريب » الاستعمارية ... فكان رد الفعل لدى نفر من الإسلاميين هو الفصل ـ أيضا ـ بين العروبة وبين الإسلام !..

* القوميون العلمانيون : ينحازون إلى « العروبة » بعد أن فصلوا بينها وبين « الإسلام » تأثرا بعلمانية الغرب الاستعمارى من جانب ، ونفورا من السلطة العثمانية التى أرادت تأبيد سلطانها على العرب باسم الإسلام ، من جانب آخر .

* والإسلاميون اللاعروبيون : ينحازون إلى « الإسلام » بعد أن فصلوا بينه وبين « العروبة » نفورا من الطرح القومى العلمانى من جانب ، وبفعل المواريث الفكرية التى فصلت بين « العروبة » وبين « الإسلام » منذ السيطرة المملوكية على مقدرات هذه الأمة ، من جانب آخر !..

وهكذا كانت الحلقة الثالثة ـ بتاريخنا الحضارى ـ فى سلسلة الفصل ما بين «العروبة » و « الإسلام » ..

لقد بدأت هذه السلسلة بالفكر الشعوبى وحركته ... ثم جاءت الحقبة «المملوكية .. العثمانية» فسارت على ذات الدرب ... ثم جاءت «القومية - العلمانية» لتلتهم ذات «الطعم» الذى التهمه «الإسلاميون العثمانيون» ؟!..

واليوم ....

تحدق المخاطر والتحديات بشعوب الشرق - والمسلمين منهم على وجه الخصوص - عربا وغير عرب ....

وتمتلك الأمة العربية من الرصيد الحضارى التاريخى ، ومن الإمكانيات المعاصرة ، ومن المكانة فى قلوب الشعوب الإسلامية وعقولها ما يؤهلها لأن تلعب ذات الدور الذى نهضت به عندما ظهر الإسلام .. دور القائد الذى يجمع - بالإسلام - أممه وشعوبه ؛ لصد المخاطر ومواجهة التحديات ...

فهل آن الأوان ليلتقى الفرقاء الأشقاء على المفهوم الحضارى - غير العرقى - للعروبة .. وعلى الرؤية غير «الشعوبية - المملوكية - العثمانية» للإسلام ؟!.. لتنهض بالعروبة والإسلام محققين العزة والسلطان لهما جميعا ؟!

وإذا كان «التطبيق» كافلا بأن يلعب دورا فى الإقناع بحقيقة الارتباط العضوى بين العروبة وبين الإسلام ، قد يفوق الدور الذى يلعبه الفكر «النظرى» فإن ارتباط العروبة بالإسلام فى معركة الإحياء والاستقلال الجزائرى نموذج جيد البرهنة على صدق هذه المقولة النظرية التى صدقها «التطبيق» !..

لقد كان للإمام السلفى عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) فضل الريادة والقيادة لكوكبة العلماء الجزائريين الذين وضعوا حجر الأساس لاستقلال الجزائر ، ومهدوا وعبّدوا الطريق للثورة التى أعادت هذا الوطن إلى أحضان الأمة ورحاب الإسلام !..

تتلمذ ابن باديس على الفكر السلفى العقلانى التجديدى للإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) وأصبح أبرز ممثلى تيار « الجامعة الإسلامية » فى المغرب العربى على الإطلاق .. ومنذ بدء نضاله الفكرى والسياسى كانت رؤيته واضحة وهدفه محددا ، وسبيله إلى تحقيق هذا الهدف واضحا ومحددا أيضا ..

فوطنه - الجزائر - لم يكن مجرد مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية .. بل ذهب الفرنسيون فضموه إلى وطنهم ، واعتبروه قطعة من فرنسا ، وقالوا إنه الامتداد لفرنسا وحضارتها عبرالبحر المتوسط ؟!..

ومايميز الجزائر عن فرنسا - وفى مقدمتها : « العروبة » و « الإسلام » - قد أصبح الحديث عنهما ، وإحياؤهما والاشتغال بنشرهما كبرى الجرائم فى نظر المستعمرين الفرنسيين !!.. فالعربية محرمة ، والإسلام الحقيقى - الإسلام الذى يمثل هوية الأمة ، ويحرك طاقاتها ، ويدفعها لرفض القهر والظلم - غير مسموح به فى وطن ابن باديس !..

ومن هنا وضحت الرؤية عند ابن باديس ... فهو يريد أن يعيد وطنه الجزائر إلى أحضان أمته العربية الإسلامية ، وسبيله إلى ذلك هو « العروبة » و« الإسلام » .. أما أدوات التنفيذ فهى كوكبة من الرجال ذوى الرؤية الواضحة ، حتى ولو كان علمهم قليلا ؟!... إنهم هم السبيل لإنضاج الواقع كى يصبح مؤهلا لقيام « الثورة » التى سينهض بها جيل يأتى من بعد جيل ابن باديس و «جماعة العلماء المسلمين الجزائريين » !..

وعندما كان ابن باديس فى الخامسة والعشرين من عمره (١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م) سافر حاجًّا إلى بيت الله الحرام ، وهناك التقى بعدد من علماء

الجزائر الذين هاجروا وجاوروا حرم الله ورسوله ، فعرض عليه أحدهم أن يجاور مثلهم في الحجاز .. لكنه رفض ، وصرح بالهدف الذي نذر له نفسه ، فقال : « نحن لا نهاجر ، نحن حراس الإسلام والعربية والقومية في هذا الوطن» !.. وعن سبيله لإعادة الجزائر إلى « العروبة والإسلام والقومية » قال : « أنا لا أؤلف الكتب ، وإنما أريد صنع الرجال »!.. فمكث ثمانية عشر عاما يعد هذا الجيل وتلك الكوكبة من الرجال ، حتى اكتمل له ألف منهم ، كون بهم (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) سنة ١٣٤٩ هـ / سنة ١٩٣١ م ...

ولقد كان الفرنسيون يشجعون رجال الطرق الصوفية ـ « الطرقية » ـ على احتكار الحديث باسم الإسلام ؛ لأن « إسلام » هؤلاء الطرقية كان يخدر طاقات الأمة ويعتقل قدرات الجزائريين .. ولذلك كانوا يسمون أهل الجزائر بـ « المسلمين الفرنسيين » ؟!..

لكن ابن باديس رأى في الإسلام ما يناقض الرضا بـ « الفرنسة » والاندماج في فرنسا ، فعلاقة الإسلام الجزائري بالاستعمار الفرنسي هي علاقة النقيض بنقيضه .. أما علاقته الطبيعية والعضوية فهي « بالعروبة » فأن تكون مسلما حقا ـ في الجزائر المقهورة ـ لابد لك من رفض القهر ، والنضال لعودة الجزائر إلى العروبة والقومية والإسلام !..

ولقد كتب ابن باديس الكثير في العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام .. وله في ذلك سلسلة مقالات جعل عنوانها: (العرب في القرآن) وفي إحداها يقول : « إن العرب قد رشحوا لهداية الأمة ، وإن الأمم التي تدين بالإسلام وتقبل هدايته ستتكلم بلسان الإسلام ، وهو لسان العرب ، فينمو عدد الأمة العربية بنمو عدد من يتكلم لغتها ، ويهتدون مثلها بهدى الإسلام ... » .. وعنده

أن رسول الإسلام ﷺ كان « رسول الإنسانية .. ورجل القومية العربية ، والأمة العربية ، فى آن واحد .... نهتدى بهديه ، ونخدم القومية العربية خدمته ، ونوجهها توجيهه ، ونحيا لها ، ونموت عليها .. ! » (١) - وفق عبارة ابن باديس - ....

ومعيار العروبة عند ابن باديس هو اللغة ، وليس العرق والجنس والعصبية ، وفى ذلك يستشهد بقول الرسول ﷺ : « **أيها الناس ! إن الرب واحد ، والأب واحد ، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم ، وإنما هى اللسان - (اللغة) - فمن تكلم العربية فهو عربى** » !..

أما عن العلاقة بين « الأمة العربية » وبين « الأمم الإسلامية » - غير العربية - التى تكون مع العرب المحيط الإسلامى الأوسع ، فلقد حدد ابن باديس أن التضامن والتناصر المؤسسين على الروابط الأدبية والاجتماعية ، هى الخيوط التى تشد كل عالم الإسلام ، وفى داخل هذا العالم هناك أمم - بالمعنى القومى - فى مقدمتها « الأمة العربية » التى يجب عليها أن تحقق وحدتها السياسية و « القومية » عندما تحرر وطنها من قبضة الاستعمار .. وفى عبارته التى صاغ فيها فكرته هذه يقول : « إننا نعنى بالعرب : هذه الأمة الممتدة من المحيط الهندى شرقا إلى المحيط الأطلانطيقى غربا ، والتى تنطق بالعربية ، وتفكر بها ، وتتغذى من تاريخها ، وتحمل مقدارا عظيما من دمها ، وقد صهرتها القرون فى بوتقة التاريخ حتى أصبحت أمة واحدة ، تربط بينها - زيادة على اللغة - روابط الجنس ، والتاريخ ، والألم ، والأمل . فالوحدة القومية بينها متحققة لا محالة .. أما الوحدة السياسية فإنها ممكنة للعرب المستقلين ،

---

(١) كتاب (آثار ابن باديس) ج ٢ مجلد ٢ ص ٢١ - طبعة الجزائر سنة ١٩٦٨ م .

بل واجبة عليهم ، ؟!.. (١).

لقد واجه ابن باديس مدافع فرنسا ، بالعروبة والإسلام ، .. وكان يسمى أسلحته تلك : « مدافع الله » !.. ولقد انتصرت - بنضاله فى الجزائر - « مدافع الله » على مدافع الاستعمار !

والآن....

وعند هذا الحد من الحديث عن علاقة العروبة بالإسلام .. من حقنا - بل ومن الواجب - أن نسأل عن هذه « العروبة » التى يدور حولها الجدل بين البعض ، فى عدد من المناسبات ؟!....

فبين الحين والآخر يتجدد الحديث - فى السر أو فى العلن - حول « عروبة مصر » على وجه التحديد ؟!.. يحدث ذلك من « الأصدقاء » ومن « الأعداء » ، على حد سواء ؟!... ويثور ، ومصر وشقيقاتها مقبلون على بعضهم البعض ، أو هم مدبرون يقطعون خيوط التضامن ، كالعنكبوت التى تنقض غزلها دون روية أو إدراك ؟!...

وفى الحديث عن « عروبة مصر » هناك الكثير الذى يمكن - ويجب - أن يقال - ليس فى المناسبات المحاطة بثورات النفوس وفورات العقول - وإنما فى لحظات التأمل التى تحسب فيها الأمة مكاسبها وخسائرها إثر منعطفات حادة ، وعقب هزات عنيفة فى ميدان المسلمات !.. وعندما تتطلع أبصارها وبصائرها إلى غد ترجو أن يكون أكثر إشراقا من الأمس وأخف منه فى الآلام والقيود ؟!...

---

(١) المصدر السابق ج ٢ مجلد ٢ ص ١٩ ، ج ١ مجلد ٢ ص ٣٩٨ - ٤٠٠ .

* فمن الأهمية بمكان ـ ونحن نتحدث عن « عروبة مصر » .. التمييز بين هذه العروبة من حيث « الحضارة والثقافة » ، بمعنى أن أهلها هم عرب ؛ لأنهم يتكلمون اللغة العربية ، ويفكرون بها ، ويتأدبون بآدابها ، ويمنحون ولاءهم الأول والأوحد لتراثها ، وتحكم سلوكهم وعاداتهم القيم والشمائل العربية ، وينتسبون إلى التراث الحضارى العربى العظيم ، الذى هو الامتداد المتطور ـ فى عصر الإسلام ـ للمواريث الحضارية العريقة التى عرفتها الشعوب التى تعربت ـ ومنها المصريون ـ قبل هذا التعرب الذى أعقب فتح العرب لبلادها...

ذلك أن عروبة مصر ـ بهذا المعنى « الحضارى والثقافى » ـ ليس عليها أدنى خلاف .. يستوى فى التسليم بها الأصدقاء والأعداء على حد سواء !..

أما العروبة التى يدور الجدل حولها أحيانا ، والتى تختلف حولها « بعض » الآراء ، فهى العروبة بالمعنى « القومى » الذى لا يقف عند « الحضارة والثقافة» بل يرى أنصار هذا المعنى أن مصر ـ لعروبتها « قوميا » ـ هى جزء من القومية العربية والأمة العربية ، لها ما لهذه القومية والأمة من سمات وقسمات ، ومن ثم فإنهم يرتبون على هذه العروبة ـ بهذا المعنى ـ مهام «سياسية ـ وحدوية ـ أو ذات توجه وحدوى » على مصر والمصريين جنبا إلى جنب مع العرب من الخليج إلى المحيط !..

إن بين « القوميات » الأوربية و « الأمم » الأوربية الكثير من عناصر الوحدة فى الحضارة والثقافة ، وبينها الكثير من مقومات « الوحدة » فى المصالح .. وبينها الكثير من ضرورات « الأمن المشترك » التى تدفع بها إلى التقارب ؛ تمهيدا لما يشبه الاتحاد ...

لكن الذين يؤمنون بعروبة مصر « قوميا » يرون ما بينها وبين بقية الشعب العربى شيئا يختلف فى «النوع» عن ذلك الذى هو قائم بين « الأمم والقوميات» فى أوربا ... فنحن هنا بإزاء قومية واحدة وأمة واحدة ، مزقها الأعداء الداخليون أو الخارجيون، أوهما معا متحالفين !.. وعلى هذه الأمة أن تسعى إلى وحدتها القومية ، لا أن تقف دولها عند حدود حسن الجوار أو التضامن الذى يحقق الأمن لدول الطوائف وتشرذم الإقليمية !..

تلك هى العروبة ـ العروبة القومية ، التى تتأسس عليها مهام سياسية وحدوية ـ التى يدور حولها الجدل فى بعض الأوقات والظروف ..

* وعلى الساحة المصرية ، وبحثا عن الكتل والتيارات التى تناهض «العروبة القومية» لمصر ، والمهام الوحدوية المتوجبة عليها .. يخطىء البعض عندما يعمم ، فيظن أن كل أقباط مصر أو معظمهم يقفون من هذه العروبة ـ بهذا المعنى ـ موقفا عدائيا ... فحول هذه القضية لا يوجد « استقطاب كامل ونقى » بين المسلمين والأقباط فى مصر ... فعدد من « المثقفين » المسلمين المصريين ضد عروبة مصر « قوميا » ... وعدد من « المثقفين » الأقباط المصريين مع هذه « العروبة القومية » .. وما فكر وموقف « مكرم عبيد » عنا ببعيد .. فهو القائل : « إننا مسيحيون فى الدين، مسلمون فى الوطن ! » معبرا بهذه الكلمات ـ فى عمق شديد ـ عن إدراكه للدور القائد « للإسلام الحضارى » الذى طبع مصر بطابعه منذ أن انخرطت فى محيط الإسلام العربى والعروبة المسلمة ... وهو القائل أيضا : « إننا عرب ، ورابطة اللغة والثقافة العربية والتسامح الدينى هى الوشائج التى لم تفصمها الحدود الجغرافية ، ولم تنل منها الأطماع السياسية منالا ... والوحدة العربية هى أعظم الأركان التى يجب أن

تقوم عليها النهضة الحديثة فى الشرق العربى . وأبناء العروبة فى حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم ، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبنى حضارة زاهرة .. إن الوحدة العربية حقيقة قائمة وموجودة ، ولكنها فى حاجة إلى تنظيم ؛ كى تصبح كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة ، أو وطنا كبيرا تتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها ، لكنها فى خصائصها القومية العربية متحدة متصلة اتصالا قوميا بالوطن الأكبر .. » (١) .

تلك هى كلمات المثقف والسياسى القبطى مكرم عبيد !..

أما رجل الدين : مطران « منفلوط » « الأنبا لوكاس » فإنه يؤصل عروبة مصر وقبطها فيقول : « .. إن الدم القبطى فى صميم الدم العربى ، ذلك أن «إسماعيل» - أبا العرب - أمه هى « هاجر » المصرية ، أخت « رمسيس » !.. «فرمسيس» المصرى هو خال « إسماعيل » العربى ، فالقرابة وصلة الدم تجمع الاثنين ، حتى قبل ظهور الإسلام وتعرب مصر تعربا خالصا !..

يحدث هذا .. فى الوقت الذى يحسب فيه مثقفون « مصريون » أن عروبة مصر القومية هى خطر على مصريتها ؟!.. ويحسب فيه مثقفون إسلاميون ، أن العروبة « شعوبية » تناقض عالمية الإسلام ؟ لكن ... من حسن حظ مصر والعرب والعروبة أن كل هذا الجدل محصور فى دائرة محدودة لإطار محدود من المثقفين وأشباه المثقفين .. أما الشعب فإنه لا يناقش عروبته ولا انتماءه القومى العربى ؛ لأن البديهيات لا تكون مادة للنقاش !

بل إن هذه الحقيقة لتصل فى صدقها إلى الحد الذى يثير الغرابة والاستغراب !!.. وذلك عندما نرى اتفاق « الإخوة الأعداء » على رفض هذا

---

(١) مكرم عبيد : مجلة الهلال . عدد أبريل سنة ١٩٣٩ م .

المفهوم الحقيقى للعروبة .. وتبنى مفاهيم لا تخدم إلا الفكر المسبق ، المعادى للعروبة ، والذى لا وجود له خارج أذهان هؤلاء « الإخوة الأعداء » ؟!..

ففى النصف الأول من سنة ١٩٧٨ م ثار الجدل فى مصر حول « عروبتها القومية » .. وقال مثقفون مصريون - منهم المسلم ومنهم المسيحى - : إن عروبة مصر قرار فرضه عليها عبد الناصر ، على غير هواها ، وفى معاكسة لحقائق التاريخ !.. وذهب التجاوز إلى حد إلقاء هذا القول المنكر كمحاضرة فى جامعة « حيفا » بإسرائيل ؟!..

وفى ذات الفترة سود أحد الكتبة - وهو عضو جماعة إسلامية شهيرة - سود صفحات فى المجلة الشهرية لتلك الجماعة ، وصف فيها دعاة القومية العربية بأنهم « الشعوبيون العرب » !.. ووصف القومية العربية بأنها « أعنف حرب على الإسلام والعروبة - (كذا ؟!) - عرفها تاريخ الإسلام القديم والحديث» !!.. وذهب فأنكر أية خصوصية للعرب فى محيط عالم الإسلام ، وجعل علاقة المسلم بأخيه المصرى مساوية تماما لعلاقته بالمسلم فى إندونيسيا ونيجيريا وتركستان ..ولم ير فى دعوة القومية العربية إلا عصبية عنصرية شعوبية ؟!...

وفى نفس الشهر الذى ظهر فيه هذا المقال كتب الدكتور لويس عوض - طبعا ليس فى نفس المجلة الإسلامية ؟!- يتهم العروبة وحركتها القومية بذات التهمة .. بالعنصرية والعرقية ؟!..

وكاتب إسلامى آخر لم يعترض على الفكرة « القومية » - فى ذاتها - لكنه اشترط لتأييدها أن تكون سبيلا لربط الوطن القومى بالوطن الأكبر للإسلام ...

فهو لن يناضل فى سبيلها ، وسيقف منها موقفا سلبيا ، لكنه سيرضى عنها إن هى حققت ذلك الأمل الذى يريد !..

وكان الدكتور لويس عوض يكتب فى ذات الفترة فيقول عن « الأمة العربية .. والقومية العربية والوطن العربى » : إنهـا مجـرد « أمل » و « حلم » و « أمنية » .. وهى جميعا من اختصاص معمل اختبار المستقبل ... فإذا زالت الحدود والسدود وقامت الدولة العربية المركزية ، كانت هذه « الأمة والقومية والوطن » حقيقة ... وإلا فهى « أسطورة من الأساطير » ؟!...

وهنا يبرز السؤال ليتوجه إلى هؤلاء الإخوة الذين تناقضت منطلقاتهم ، ثم اتحدوا ـ ويا للعجب !ـ فى هذا الموقف الغريب ... نسألهم :

* ما هو الموقف تجاه « الآمال والأحلام والأمانى » ؟!.. ونقول لهم : أليس النضال فى سبيلها مما يقرب يوم « تحقيقها » وتحقيق « ثمراتها » ؟!.. على حين يفضى الموقف السلبى ـ فضلا عن المعادى لكثير من « الحقائق والممكنات » ـ إلى تراجعها وذبولها وزوالها ؟ الأمر الذى يدخلها فى متحف « الأساطير » ؟!..

ثم ... كيف تكون الدعوة القومية العربية « شعوبية » ؟!.. على حين كانت « الشعوبية » ـ ولا تزال ـ هى الدعوة التى تنكر تميز العرب ودورهم القائد فى يط الإسلام .. الإسلام الدين .. والإسلام الدنيا معا .

وهذا الاجتماع على هـذا الموقـف مـن بعض « الكتبة » الإسلاميين و « الكتاب » الأقباط ... يثير سؤالا حار الكثيرون فى الإجابة عنه :

* ما الذى جمع بين أصحاب المنطلقات المتناقضة هؤلاء على العداء لعروبة مصر قوميا ؟!..

وفى اعتقادنا أننا إذا تجاوزنا عن « غلالة « اليسار » « مسحة » التقدمية التى تكسو بعض مثقفى الأقباط المنكرين لعروبة مصر، والمعادين لها .. فإن «أصابع الاستقراء » تشير إلى غلبة الفكر والموقف المحافظ والرجعى على الأقباط الذين ينكرون عروبة مصر قوميا ؟!..

ونفس الشىء نجده فى الساحة الإسلامية .. فكل الذين لا يتعاطفون مع عروبة مصر- من كتبة بعض الجماعات الإسلامية - هم من ذوى الفكر المحافظ فى فهم الإسلام ؟!..

أما الذين يتخذون هذا الموقف - موقف العداء للعروبة القومية لمصر- سواء أكانوا من أقباط اليسار ، أم يسار القبط ، أم من المسلمين « التقدميين المستنيرين» فإنهم جميعا تجمعهم رابطة الولاء للحضارة الغربية ، وهم جزء أصيل فى موكب تيار « التغريب » - !.. وهذه الحضارة .... - كما هو معروف - هى التى تقف - بجناحيها الليبرالى والشمولى - من القومية العربية ومن الوحدة العربية ، وبالذات من عروبة مصر - قوميا - وعلى الأخص من قيادتها لحركة الوحدة العربية موقفا معاديا ، أو غير ودى ، على أحسن الفروض والظنون ؟!..

فهل تكون المحافظة فى الفكر والموقف - أحيانا - .... وإدارة الظهر للمشروع الحضارى العربى المتميز والمستقل - سعيا وراء التشكل بشكل الحضارة الأوربية ومضمونها - ... هل تكون « المحافظة الفكرية » و «التغريب» هى الأسباب والمنطلقات التى جمعت - على العداء لعروبة مصر قوميا - ذلك الخليط الذى نحسبه متنافرا ، ولا ندرك سببا لاجتماعه على هذا الموقف الغريب ؟!..

فى اعتقادنا أن هذه الإشارة ـ التى حاولنا أن نجيب بها على هذا التساؤل ـ هى واحد من أهم المفاتيح للإجابة عليه ...

وإذا صدق هذا الذى نقول .. فمن الواجب علينا أن نغير من إطار الخلاف حول هذه القضية ـ قضية عروبة مصر قوميا ـ فلا يصبح الإطار هو :(أقباط ... ومسلمون) ... وإنما يصير : (محافظون رجعيون ودعاة تغريب ـ فى جانب ـ ... وتقدميون يؤمنون بالمشروع الحضارى العربى المتميز ، والمستقل ـ فى جانب آخر) ......

ففى مواجهة المحافظة والجمود وفكرية عصور التخلف المظلمة ... وفى مواجهة الهجمة التغريبية الغازية .. لا سبيل إلى النهوض والتجدد إلا بكيان عربى قومى موحد ... ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحمل القلب ـ مصر العربية ـ ما عليه من تبعات .

* * *

الشريعة.. والقانون

من الشعارات المظلومة فى واقعنا الفكرى والقانونى والسياسى شعار : «تطبيق الشريعة الإسلامية» ؟!

فالبعض ـ ومنهم المسلم وغير المسلم ـ ينفر من هذا الشعار ويخشى تطبيقه.. لأن تطبيق الشريعة الإسلامية ـ في نظر قوم ـ إنما يمثل قسر المجتمع على أن يولى وجهه إلى الوراء بدلا من التقدم إلى الأمام ؛ وفى ذلك مضاعفة لتخلف المتخلفين ، تزيد من حدة المأساة ؟!.. وهو فى نظر قوم آخرين سيشق الوحدة الوطنية والقومية لأمة تضم أقليات دينية غير مسلمة ، وفى ذلك مضاعفة للتشرذم الذى نشكو منه مر الشكوى ؟!..

والبعض لا يرى فى الشريعة الإسلامية سوى الحدود والعقوبات ، فيتوق إلى تطبيقها باعتبارها الرادع الأفعل الكفيل بحفظ الواقع الراهن وحراسة الحالة الاجتماعية السائدة ، والحيلولة بين من لا يملكون وبين التطلع إلى ما يتمتع به الملاك من ثروات ؟!..

وآخرون يعلقون على صياغة قوانيننا وفق الشريعة الإسلامية آمالا مثالية ، فيعتقدون أن هذه الصياغة هى العصا السحرية التى ستملأ الأرض بالبركة وتشفى المجتمع من أمراضه ، وتخلص ديار الإسلام من كل الشرور ؟!..

وجميع الذين يتحمسون للتطبيق الفورى للشريعة الإسلامية يحصرون هذه المهمة فى استخلاص القوانين من مصادرها الإسلامية وصياغتها الصياغة

القانونية ، فبذلك يتم إنجاز المهمة ، وتعود إلى الأمة شريعتها ، ويعلو سلطان الإسلام فى مؤسسة التشريع ومؤسسة القضاء ؟!..

وفى اعتقادنا أن أكثر الأمور جوهرية وخطرا قد غابت عن جميع هؤلاء ، سواء منهم النافرون من الشريعة الإسلامية، أو المتحمسون لها كل الحماس !..

فالشريعة الإسلامية ـ فى موضوعنا هذا ـ هى تراث الأمة فى القانون ، وبمعنى أدق هى « فقه المعاملات » الذى أبدعه وصاغه الفقهاء المسلمون ، مسترشدين فى إبداعه وصياغته بالآيات القرآنية القليلة التى نزلت فى «الأحكام» ، والأحاديث النبوية التى مثلت السنة التشريعية ، والتى لا تزال متفقة مع مصالح الأمة ، تلك المصالح التى هى الهدف من بعثة الرسل وإنزال الشرائع من الله ـ سبحانه وتعالى ـ إلى الناس عبر الرسل والأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ !..

وفقه المعاملات هذا حافل باختلاف وجهات النظر بين الفقهاء ؛ لاختلاف الرؤية المرتبطة باختلاف المنهج الوثيق الصلة باختلاف الزمان والمكان .. وهذه الحقيقة تفرض علينا أن « نميز » ـ دون أن نفصل ـ بين « الدين » الثابت الذى لا يجوز الاجتهاد فى أصوله ولا إعمال الرأى فى قواعده ، ولا القول بحدوث التطور فيه .. وبين « القانون الإسلامى » الذى هو ـ فى معظمه ـ ثمرة للرأى والاجتهاد ، والذى يقبل الاختلاف ويخضع للتطور وفق الزمان والمكان .. فـ « الدين » : وضع إلهى .. و« القانون الإسلامى » ـ فى معظمه ـ : وضع بشرى محكوم بالكليات التى شرعها الله ، وبالروح التى أشاعتها الشريعة الإلهية فى المنظومة الفكرية للإسلام !..

وعلى ضوء هذه الحقيقة فليس من حق غير المسلم أن ينظر إلى « الشريعة

الإسلامية « ـ بمعنى القانون الإسلامي ـ باعتبارها « الدين الإسلامي » ، يسعى «المسلم » لفرضه وتطبيقه على غير المسلم .. ذلك أن الإسلام الدين قد أعطى لغير المسلمين « المعاهدين » ـ « أهل الذمة » ـ ومن باب أولى بعد أن وحدتهم الروابط القومية مع المسلمين ، فغدوا أمة واحدة بالمعنى القومي ـ أعطى الإسلام لغير المسلمين حرية التدين « بشرائعهم » ، ومنع أن تطبق شريعته الدينية على غير المسلمين . أما « فقه المعاملات » الذى يمثل تراث الأمة القانوني ، ومخزون إبداعها فى التشريع لأمور المجتمع فإنه جزء من تراث عبقريتها وإبداعها الحضارى .. وهو إبداع قد شهدت له دراسات ومؤتمرات كان أغلب أهلها ممن لا يتدينون بدين الإسلام !.. شهدت بتميزه بين أنماط التشريع العالمية .. وبمرونته التى أهلته وتؤهله للاستجابة لمستحدثات الأمور.. وبتقدميته التى جعلته منحازا لمجموع الأمة ، وليس للقلة من بنيها .. الخ .. الخ ..

فلسنا ـ إذن ـ بصدد « دين » يريد أهله فرضه على غير المتدينين به .. وإنما نحن بإزاء قسمة من قسمات حضارتنا المتميزة ، نريد ـ ونحن نسعى لاستكمال قسمات استقلالنا الحضارى ـ نريد أن نحتضنها ، ونعيد لها فعاليتها ، تحقيقا لاستقلال المؤسسة القضائية ، وتخليصا لها من سيطرة « التغريب القانونى »!.. وأيضا تحقيقا لمصلحة الأمة ـ كل الأمة ـ التى ستجد ذاتها فى قانونها الملائم لنمط حضارتها وسبيلها المتميز فى المعاش !..

ثم إننا نريد أن نسأل الذين يخشون على وحدة الأمة من تطبيق الشريعة الإسلامية : لماذا لا تكون الحساسية عندما نأخذ عن « الرومان » وعن قانون «نابليون » ؟ ثم تكون الحساسية عندما نستلهم أبا حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠ هـ/ ٦٩٩

ـ ٧٦٧ م) والشافعى (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ /٧٦٧ ـ ٨٢٠ م) ومالك (٩٣ ـ ١٧٩ هـ /٧١٢ ـ ٧٩٥ م) والماوردى (٣٦٤ ـ ٤٥٠ هـ/ ٩٧٤ ـ ١٠٥٨ م) والليث ابن سعد (٩٤ ـ ١٧٥/ ٧١٣-٧٩١ م) وابن حزم (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ/ ٩٩٤ ـ ١٠٦٤ م) .. الخ .. الخ .. وهم مثلنا عرب ؟!.. ألا تدعونا المنطلقات القومية والحضارية إلى احتضانهم ، واستلهام إبداعهم القانونى ، خصوصا بعد أن علمنا أنه ليس « الدين » الذى نختلف فيه ، وإنما هو الإبداع الإسلامى فى القانون ، المحكوم بمصلحة مجموع الأمة ، المتطور مع هذه المصلحة وفق مقتضيات الزمان والمكان ؟! إن تطبيق الشريعة الإسلامية ـ وفق هذه النظرة ـ شرط من شروط استقلال هذه « الأمة » ، وانعتاقها من أغلال التبعية .. وليس كالاستقلال بوتقة لتوحيد أبناء الأمة أجمعين !..

وهذه الحقيقة ... كما تطل علينا من « الفكر النظرى » ، تطل علينا من «صفحات التاريخ » ؟!...

يقول المقريزى (٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ /١٣٦٥ ـ ١٤٤١ م) فى (الخطط) ـ وهو يبحث عن أصل كلمة « السياسة » ـ : إنها كلمة « مغلية » (١) . أصلها «ياسة » .. ذلك أن جنكزخان (٥٦٢ ـ ٦٢٤ هـ / ١١٦٧ ـ ١٢٢٧ م) قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب سماه « ياسة » .. جعله شريعة لقومه ... فلما كثرت وقائع التتر مع المسلمين وأسروا كثيرا منهم وباعوهم ، واشترى الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٠٣ ـ ٦٤٧ هـ /١٢٠٦ ـ ١٢٤٩ م) جماعة منهم سماهم البحرية .. ومنهم من ملك ديار مصر .. ولقنوا القرآن وعرفوا أحكام الملة المحمدية .. وجمعوا بين الحق والباطل ، وضموا الجيد إلى الردىء ،

---

(١) نسبة إلى المغل ـ أى : المغول .

وفوضوا لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام ، وجعلوا إليه النظر فى الأقضية الشرعية ، واحتاجوا فى ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكزخان ، والاقتداء بحكم « الياسة » ، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضى بينهم على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه - مع ذلك - النظر فى قضايا الدواوين السلطانية » (١) ؟!..

كتب المقريزى هذه السطور ليعرف قارئه بأصل كلمة « السياسة » ، فوضع يدنا على حقيقة هامة من الحقائق التى تكتنف حقل تشريعنا القانونى ، وعلاقة هذا التشريع بتراثنا القانونى الإسلامى ، وحدد لنا الفترة الزمنية التى انحرفت فيها « الدولة » عن هذا القانون الإسلامى ، والملابسات التى أحاطت بهذا الانحراف !..

إن كثيرين يحسبون أن تاريخ انحراف المجتمعات الإسلامية عن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية فى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعدو تلك الفترة التى بدأت منذ أن سيطر الاستعمار على بلادنا فى القرن الماضى وحتى الآن .. لكن سطور المقريزى هذه تضع يدنا على صورة قديمة لهذا الانحراف !..

فقبل سيطرة الدولة المملوكية على مقدرات الوطن الإسلامى (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) كانت الشرعية والمشروعية فى حكم البلاد وقضائها لشريعة الإسلام ولفقه المعاملات المستلهم منها .. استوى فى ذلك أبناء الأمة أجمعون .. فحضارة الأمة كانت مطبوعة بالطابع العربى الإسلامى ، وكان إبداع الفقهاء

---

(١) المقريزى (الخطط) ج ٣ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ - طبعة دار التحرير / القاهرة .

فى القانون ثروة قانونية تسد احتياجات المؤسسة القانونية وتستجيب ـ بالرأى والاجتهاد ـ للمصالح المتجددة فى عالم المسلمين ....

فلما وثب الجند المماليك واستولوا على مقاليد الحكم والسلطة برز الانفصام والتناقض بين الطابع الحضارى العربى الإسلامى ، وبين المؤسسة المملوكية الحاكمة والغريبة قوميا وحضاريا عن جمهور الأمة وتراثها ومكوناتها الفكرية .. فكان الانحراف عن قانون الأمة الإسلامى إلى « ياسة » جنكزخان واحدا من مظاهر الانفصام بين الأمة وبين هؤلاء المماليك الحاكمين !..

لقد ترك المماليك لقاضى القضاة أن يحكم بالشريعة فى أمور « الدين » .. وأتوا بالحاجب ليقضى بينهم ، وأيضا ليقضى فى « قضايا الدواوين السلطانية » ، أى فى وزارات الدولة ودوائر الحكم والإدارة فى جهازها ، ليقضى فى جميع ذلك بـ « ياسة » جنكزخان ؟!..

من هنا نشأت الازدواجية بين « الدين » وبين « السياسة » .. فاقتصرت دائرة « الدين » على ما يشبه ما نسميه اليوم « بالأحوال الشخصية » ومعها العبادات ، أما شئون السياسة والدولة والمؤسسة الحاكمة فلقد أصبح لها قضاء خاص ، يحكم فيها بقانون وضعى مستمد من شريعة السلطان الوثنى جنكزخان !!..

والذين يتتبعون التطور الحضارى لأمتنا العربية الإسلامية ، ويتأملون الأسباب التى وقفت خلف تراجع حضارتنا ، وتحول هذا التراجع إلى الانحطاط الذى كبل طاقات الأمة الإبداعية ، يعرفون أن سيطرة الجند المماليك على مقاليد الحكم فى عالمنا العربى والإسلامى ـ رغم فضلهم الحربى وحمايتهم الديار من الغزاة التتار وتحريرهم لها من بقايا الصليبيين ـ يعلمون أن هذه السيطرة كانت هى البداية لتراجعنا الحضارى الذى سرعان ما أدخل حضارتنا فى دور الانحطاط ..

فالغربة الحضارية للمؤسسة الحاكمة عن جمهور الأمة ، وغياب الوحدة القومية والرباط القومى بين الحاكمين والمحكومين قد أثمرت عداء الحاكمين لأهم ماتتميز به حضارتنا من قسمات .. عداءهم « للعروبة » ، فافتعلوا التناقض بينها وبين الإسلام !.. وعداءهم « للعقلانية » التى تمثل أهم مرشد يسترشد به المسلمون فى شئون الدين والدنيا على حد سواء !.. وفى مناخ الانفصام الحضارى هذا بين الحاكم والمحكوم كان انحراف المؤسسة الحاكمة المملوكية عن قانون الأمة وشريعتها ، وانحيازها إلى « ياسة » الوثنيين ! .

وعندما وثب الاستعمار الغربى فحكم بلادنا فى القرن التاسع عشر صنع ذات الشيء فى ذات الميدان !! .

فهو قد ركز جهوده لتحل حضارته محل حضارتنا العربية الإسلامية .. وفى الميدان القانونى قصر نفوذ الإسلام على عبادات الناس وأحوالهم الشخصية ، وجاء بقانونه الوضعى ليحكم شئون الدولة وسياسة المجتمع .. ففعل مافعله المماليك ؟!..

فهل نتعلم من هذه الحقيقة عبرة ودرسا ؟!.. وهل ندرك أن واحدا من أهم مقاييس استقلالنا الحقيقى هو عودة السيادة لقانون الأمة فى كل مجالات الحياة؟!.. إذ بدونها سيظل الانفصام شاهدا على أن « الدولة » ليست دولة «الأمة » ؛ لأنها لا تحكم بقانونها الذى أبدعه فقهاؤها العظام على هدى من أحكام شريعتها الدينية الغراء !..

لكن .... كيف السبيل - الطبيعى والمأمون - لعود الأمة إلى شريعتها وقانونها ؟...

إن لبعض الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى حياتنا القانونية أفكارا تبسط هذه القضية إلى درجة الإخلال بها ، وحتى ليخيل إلينا أنهم لا يدركون خطر الأمر الذى إليه يدعون ؟..

فهم يتحدثون عن ضرورة « التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية » ظانين أن الأمر لا يتطلب أكثر من مراجعة القوانين المعمول بها حاليا على كتب الفقه الإسلامى ، وتعديل القوانين التى تصادم الشريعة بما يجعلها متمشية معها .. وبذلك يتم تطبيق شريعة الله ، ويصبح مجتمعنا مجتمعا إسلاميا ، يحكم بين الناس بما أنزل الله ؟

وأمام هذا التبسيط المخل لواحدة من أهم القضايا المرتبطة باستقلالنا الحضارى ، لابد من التنبيه إلى عدد من الحقائق الجوهرية فى هذا الموضوع :

* إن القانون الإسلامى ، أو « فقه المعاملات » قد نشأ ونما فى تراثنا الإسلامى كثمرة لاجتهاد الفقهاء المسلمين ؛ انطلاقا من آيات الأحكام والسنة التشريعية ، واستجابة لمصالح الأمة المتطورة أبدا مع اختلاف الزمان والمكان والملابسات ..

* ولقد بلغ البناء القانونى الإسلامى قمة النضج والغنى والحكمة - إن فى الإحاطة بمشكلات المجتمعات التى صيغ فيها وإن فى الشكل وطرق الصياغة - وكان ذلك مصاحبا ومرتبطا بالازدهار الذى حققته الحضارة العربية الإسلامية .. ففى ظل هذا الازدهار تبلورت المذاهب الفقهية مثلما تبلورت مختلف مناحى العطاء العربى الإسلامى فى فروع العلوم والفنون ..

* وكانت عروبة الدولة والمجتمع ، وعقلانية الإسلام فى مقدمة العوامل التى أتاحت لهذه الحضارة سبل الازدهار ، ومن ثم لعلمائها سبل الإبداع فى فقه المعاملات كغيره من ميادين التفكير ...

*فلما استعجمت الدولة ، بعد استيلاء الجند الترك المماليك على مقاليد الخلافة فى العصر العباسى الثانى ، ونشأ الانفصام بين السلطة الغريبة قوميا وحضاريا عن الأمة وبين هذه الأمة وحضارتها ، بدأت الحضارة طريق

الجمود ، فالتوقف ، فالانحطاط .. فتوقف الإبداع فى أغلب ميادين المعرفة واقتصر الأمر على « التدوين » و«الجمع » .. وعرف الفقه الإسلامى منذ ذلك التاريخ ما سمى بـ « إغلاق باب الاجتهاد » ، وانصبت جهود « الفقهاء » على «الشرح » و« التهميش » و« التحشية » و« التعليق » : ..

لقد ولى زمن المبدعين فى الفقه .. وكان العاجزون عن الإبداع أمناء مع أنفسهم ومع ميراثهم فى الفقه ، فأعلنوا إغلاق باب الاجتهاد تحاشيا للعبث من قبل العاجزين عن الإبداع ؟!..

* توقف الفقهاء عن الخلق والإبداع ، ومن ثم فلقد توقف بناء الفقه عن التطور ... لكن الحياة لم تتوقف عن التطور ، فجدت أمور وقضايا ومشكلات ، وتغيرت نظم واستحدثت معاملات ، وحدث ما يشبه الانقلاب الجذرى فى حياة المسلمين عبر القرون التى توقف فيها الاجتهاد .. فنشأت أخطر المعضلات فى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية :

١ ـ حدث « الطلاق » بين « الفقه » وبين « الواقع » .. عندما توقف الأول، واستمر الثانى فى الحركة والتغير والتطور ..

٢ ـ ولم يعد الواقع محكوما بالشريعة .. فالمماليك قد حكموا الدولة بـ «ياسة» جنكيزخان (٥٦٢ ـ ٦٢٤ هـ /١١٦٧ ـ ١٢٢٧ م) وقصروا نطاق الشريعة على الأحوال الشخصية والعبادات .. فكان أن تم تطور الواقع فى اتجاهات وفق نظم ومعايير وقيم لا يتفق الكثير منها مع أصول الشريعة وروحها الهادفة إلى تحقيق العدل لجمهور المسلمين .. فتعمق الانفصام بين القانون الإسلامى وبين الواقع الذى يحياه المسلمون !..

فلما جاء الاستعمار الغربى واحتل بلادنا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، أراد أن يحتل « العقل » حتى يضمن لنفسه دوام احتلال «الأرض» !..

فوجدناه يجرد الأمة من الروابط التى تربطها بقانونها الإسلامى ، ويحل محله القوانين الوضعية المستمدة من فلسفة حضارته الغربية فى التقنين والتشريع .. وكان الاستعمار حريصا على هذه المهمة حرصه على تجريد الأمة من سلاحها بتسريح جيوشها الوطنية ، وإحلال قواته الأجنبية محلها ؟!..

وتطورت مجتمعاتنا ـ بمعدل أسرع ـ فى ظل سلطة الاحتلال ، ووفق فكرية « التغريب » التى أراد لها أن تحل محل « الفكرية » ـ الأيديولوجية ـ الإسلامية فاتسعت المسافة وزاد البون بين « واقعنا » وبين « قانوننا الإسلامى » الذى تجمد فى مكانه وفى بطون كتبه منذ عصر المماليك .

فإذا جئنا اليوم ـ ونحن نسعى لا ستكمال قسمات استقلالنا الحضارى ـ نبحث عن قانوننا الإسلامى ، ونريد إحلاله فى مكان السيادة بحياتنا العامة ، فلابد لذلك من إنجاز مهمتين أساسيتين وعظيمتين :

(أ) تهيئة الفقه .. أى تطويره ، بالاجتهاد ؛ ليتوافق مع مصالح الأمة التى تجددت وتتجدد باستمرار ..

(ب) وتهيئة الواقع .. حتى يبرأ مما لايمكن أن تقبله « الحدود » وآيات الأحكام والسنة التشريعية وروح الشريعة ومقاصدها ..

وهذه المهمة يجب « البدء » فيها فورا .. وإن استحال « اكتمالها » على الفور كما يظن الكثيرون ؟

إنها المقدمة الضرورية « لعقد القران » ثانية بين « القانون الإسلامى » وبين « واقع المسلمين » !

* * *

حقوق الإنسان

الشائع فى الكتابات السياسية والدراسات الاجتماعية أن عهد الإنسان بالوثائق والشرائع التى بلورت حقوقه أو تحدثت عنها - مقننة لها - قد بدأ بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م .. فلقد وضع أمانول جوزيف سييس (١٧٤٨ - ١٨٣٦م) وثيقة حقوق الإنسان ، التى أقرتها الجمعية التأسيسية وأصدرتها كإعلان تاريخى ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩م .. ثم دخلت هذه الوثيقة - كمقدمة - فى الدستور الفرنسى - دستور الثورة - الذى صدر فى سنة ١٧٩١ م ..

والمصادر الأساسية لهذه الوثيقة هى نظريات المفكر الفرنسى جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ م) وإعلان الاستقلال الأمريكى الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ م الذى كتبه توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦ م) ..

ولقد نصت هذه الوثيقة على حقوق الإنسان « الطبيعية » ، من مثل حقه فى « الحرية » ، و« الأمن » و« الملكية » ، و« سيادة الشعب كمصدر للسلطات فى المجتمع » ، و« سيادة القانون ، كمظهر لإرادة الأمة » . الخ .. الخ ..

ولقد فعلت هذه الوثيقة فعل السحر فى الحركات الثورية والإصلاحية ، سواء فى أوربا أو خارجها منذ ذلك التاريخ .. حتى جاء دور تدويلها ، فدخلت مضامينها فى ميثاق « عصبة الأمم » سنة ١٩٢٠ م ، وميثاق « الأمم المتحدة» سنة ١٩٤٥ م .. ثم أفردت - دوليا - بوثيقة خاصة هى « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » ، الذى أقرته الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م ...

ذلك هو التاريخ الشائع لنشأة مواثيق حقوق الإنسان ... وهو تاريخ إذا تأملناه وجدناه : « التاريخ الأوربى » لحقوق الإنسان ؟!.. فليس فيه قليل أو كثير عن « الفكر » و« الشرائع » التى عرفتها حضارات قديمة وكثيرة - غير أوربية - عن حقوق الإنسان !..

ولقد شهدنا فى العقود الأخيرة ، وكمظهر من مظاهر الصحوة الإسلامية ، وبحث أمتنا عن ذاتها فى تراثها وحضارتها ، وفى فكريتها الإسلامية على وجه الخصوص.. شهدنا كتابات طيبة وجيدة تبرز حديث الإسلام وسبقه فى التقنين « لحقوق » الإنسان ، وهو ميدان خصب ، لازال ينتظر الكثير من الجهود التى يمكن أن تسلح إنساننا ضد الاستبداد من جهة ، وتثرى الفكر الإنسانى الخاص بهذه القضية من جهة أخرى ، وتنصف حضارتنا العربية الإسلامية، والدين الإسلامى من جهة ثالثة ...

لكن .... يبدو أن هذه الجهود الفكرية الإسلامية التى بذلت وتبذل فى دراسة وبلورة « حقوق » الإنسان فى الإسلام - رغم تحليها بفضيلة إبراز الذاتية الإسلامية المتميزة فى هذا الميدان - نراها قد تبنت ذات المصطلح الذى وضعه الأوربيون لهذا المبحث .. مصطلح « الحقوق » .. على حين - وهذا ما نعتقده ، ونعتقد بأهميته - نجد الإسلام قد بلغ فى الإيمان بالإنسان ، وفى تقديس «حقوقه » إلى الحد الذى تجاوز بها مرتبة « الحقوق » ، فأدخلها فى إطار «الواجبات » ؟!.. فالمأكل والملبس والمسكن والأمن والحرية فى الفكر والاعتقاد ... الخ .... فى نظر الإسلام ليست - فقط - « حقوقاً » للإنسان ، من حقه أن يطلبها ، ويسعى فى سبيلها ، ويتمسك بالحصول عليها ، ويحرم صده

عن طلبها . وإنما هى « واجبات » لهذ الإنسان .. بل و« واجبات » عليه أيضا ؟!..

إن هذه الأمور - فى نظر الإسلام - هى « ضرورات » إنسانية ، لا سبيل إلى « حياة » الإ نسان بدونها... والحفاظ على « الحياة » ليس مجرد « حق » للإنسان، بل هو « واجب » عليه أيضا .. يأثم هو ذاته إذا هو فرط فيه ، وذلك فضلا عن الإثم الذى يلحق كل من يحول بين الإنسان وبين تحقيق هذه «الحياة» !...

بل إن الإسلام ليبلغ فى تقديس هذه « الضرورات الواجبة » إلى الحد الذى يراها الأساس الذى يستحيل قيام « الدين » بدون توفرها للإنسان المؤمن .. فصلاح أمر الدين - كما يقول الإمام الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨- ١١١١م) - مستحيل بدون صلاح أمر الدنيا ، فتوافر ضرورات المأكل والمسكن والملبس والأمن للإنسان شرط ضرورى للعلم والعمل ، الذى هو الدين !..

وليس المأكل والملبس والمسكن والأمن هى وحدها « الضرورات الواجبة » التى رفعها الإسلام عن مرتبة « الحقوق الإنسانية » إلى مرتبة « الواجبات » .. بل وكذلك « العلم » ، فهو « فرض » و« واجب » على الإنسان .. «فرض عين» - ذاتي - فى أمور .. و« فرض كفاية » - جماعى - يلزم الأمة متكافلة ، كمجموع ، فى أمور أخرى ؟!.. و« الثورة » أى التغيير بالعنف الثورى لمجتمعات الظلم والجور والفساد ، والموقف الإيجابى الفعال تجاه ما يطرأ على المجتمع والحياة من منكر وانحراف عن جادة الصواب ونهج العدل الإسلامى ... هذه الثورة ليست مجرد « حق » للإنسان .. وإنما هى « واجب » عليه ،

يأثم - كفرد وكجماعة - إذا هو تخلى عن ممارستها واللجوء إليها عندما تصبح ضرورة من الضروارت ؟!..

هكذا بلغ الإسلام بالإنسان مالم تبلغه شريعة من الشرائع ولا ثورة من الثورات ولا أيديولوجية من الأيديولوجيات ... فما اعتبره الآخرون « حقوقا » لهذا الإنسان ، قررها له الإسلام « كواجبات » ... وذلك فضلا عن فروق «نوعية» ، جعلت وتجعل هذا المبحث فى الفكر الإسلامى أكثر تقدما وغنى وثراء ... الأمر الذى يعطى البحث فيه أهمية قصوى ... ويعطى النضال فى سبيل الممارسة والتطبيق لهذه « الواجبات الإنسانية » - بواقعنا - أهمية أكثر من مجرد الوقوف عند « الأفكار » و« الأبحاث » ؟!..

وإذا كان هذا هو موقف الإسلام من « حقوق » الإنسان ... قدسها حتى لقد جعلها « فروضا » و« واجبات » ... فماذا عن حق الإنسان فى «المعارضة»؟؟.. هل لها - هى الأخرى - مشروعية فى الإسلام ؟؟..

إن المسلمين لم يختلفوا فى « الدين » ، ولم تنشأ فرقة من الفرق الإسلامية الرئيسية بسبب الخلاف حول عقيدة من عقائد الدين ولا أصل من أصوله ، وإنما كانت السياسة ، وفلسفة نظام الحكم ، ومنصب الخلافة ، واختلاف المناهج فى سياسة الأمة هى أسباب الخلاف الذى أقام الفرق ، وأنشأ الأحزاب ، وأشعل الحروب والصراعات ، على امتداد التاريخ الإسلامى واختلاف أقاليم المسلمين !..

فعقب وفاة الرسول ﷺ اجتمع الأنصار - من الأوس والخزرج - فى سقيفة بنى ساعدة ؛ لاختيار من يخلف الرسول فى سياسة الناس ورئاسة الدولة ، واتجهت أنظارهم إلى سعد بن عبادة (١٤ هـ / ٦٣٥ م) زعيم الخزرج ،

والمتحدث باسم الأ نصار ، وأحد النقباء الاثنى عشر الذين بايعوا الرسول على تأسيس الدولة العربية الإسلامية - فى العقبة - قبيل هجرة الرسول إلى المدينة ، والمقاتل الذى حضر المشاهد والغزوات مع رسول الله ؛ تأسيسا للدولة وحماية لحرية الدعوة للدين الجديد ..

ويقينا من الأنصار بأحقيتهم لهذا المنصب ؛ لأن المدينة دارهم ، وسيوفهم هى التى نهضت بالنصيب الأكبر فى تأسيس الدولة وحماية الإسلام ، اجتمعوا ليبايعوا سعد بن عبادة ليخلف الرسول - عليه الصلاة والسلام - ..

لكن الخبر بلغ عمر بن الخطاب ، فاستدعى أبا بكر الصديق ، وصحبه على عجل إلى السقيفة ، ولقيهما فذهب معهما أبو عبيدة بن الجراح .. وهم قرشيون، ذوو مكانة فى قريش ، وسابقون إلى الإسلام ، هاجروا فى سبيل الدين، وكانوا أعضاء فى جماعة (المهاجرين الأولين) التى كانت بمثابة حكومة المدينة على عهد الرسول !

وفى السقيفة عرض أبو بكر الرأى القائل إن المهاجرين الأولين هم الأحق والأجدر بمنصب الخلافة ؛ فهم أسبق إلى الإسلام ، وأقرب إلى نبيه ، وهم قرشيون ، أقدر - لمكان قريش من العرب - أن تجتمع عليهم قبائل العرب فتستمر وحدة العرب فى دولة الإسلام !..

ولقد مالت الأوس - من الأنصار - إلى المهاجرين الأولين ، وتبعت عمر بن الخطاب فى مبايعة أبى بكر خليفة على المسلمين ، وجرف التيار الخزرج ، فبايعوا ، إلا سعد بن عبادة ، فإنه رفض البيعة لأبى بكر طوال خلافة أبى بكر .. فلما ولى عمر بن الخطاب الخلافة بعد أبى بكر ظل سعد على رفضه البيعة لعمر حتى توفاه الله .. ولم يحدث أن أكرهه أحد على البيعة ، أو عاقبه

على خلافه للأمة فى هذا الأمر .. فدل ذلك على أن خلاف المسلمين فى السياسة لا يقدح فى عقائد الفرقاء المختلفين ، ونهض هذا الموقف ـ منذ ذلك الوقت المبكر ـ شاهدا على مشروعية المعارضة فى فكر الإسلام السياسى والتجارب القائمة على أساسه .. بل إن التاريخ يحكى كيف كان سعد بن عبادة عندما يذهب للحج ينفرد بأداء مناسكه ، ولا يتبع الأمير المعين من قبل الخليفة !.. وعندما لقى عمر ـ وهو خليفة ـ وكان يركب فرسا ، وعمر يركب بعيرا ، دار بينهما حوار عنيف ، بدأه عمر :

ـ هيهات يا سعد !..

ـ هيهات يا عمر !.. والله ما جاورنى أحد هو أبغض إلى من جوارك !..

ـ إن من كره جوار رجل انتقل عنه !..

ـ إنى لأرجو أن أخليها لك عاجلا إلى جوار من هو أحب إلى جوارا منك ومن أصحابك ؟!..

فلم يغضب منه الخليفة عمر .. ولم يكرهه على البيعة له .. وتركه ورأيه حتى انتقل إلى جوار ربه ، ولم يكن سعد بن عبادة وحده الذى تخلف عن خلافة الصديق أبى بكر والفاروق عمر .. فلقد تلكأ نفر من بنى أمية التفوا حول عثمان بن عفان ، ونفر من بنى زهرة التفوا حول سعد بن أبى وقاص وعبد الرحمن بن عوف ، لكنهم بادروا إلى البيعة عندما دعاهم إليها عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح .. لكن رهطا من بنى هاشم امتنعوا عن البيعة لأبى بكر ، والتفوا حول على بن أبى طالب ، يريدونه الخليفة على المسلمين ، واستمر امتناعهم هذا زمنا غير يسير .. ستة أشهر فى رأى البعض ، وأربعة فى رأى البعض الآخر !.. وفى تلك الأثناء لم يُكْرِهْ أبو بكر عليا على مبايعته .. وعندما اشتد عمر بن الخطاب على علىٍّ كى يبايع ، وقال له ـ فى حضرة أبى

بكر - : « إنك لست متروكا حتى تبايع! » .. تدخل أبو بكر ، ووجه الحديث إلى على بن أبى طالب ، فقال له : «إن لم تبايع فلا أكرهك ! » ..

ولقد استمر على بن أبى طالب على رفضه البيعة لأبى بكر ، حتى توفيت زوجته فاطمة الزهراء - رضى الله عنها - وحتى تهدد خطر القبائل المرتدة عن وحدة الدولة المدينة ذاتها ، فنهض بدوره فى تحصين المدينة وحراستها وحمايتها ، ثم ذهب فبايع أبا بكر بخلافة الرسول فى حكم المسلمين .. فأثبت أن الخلاف فى الرأى ، والمعارضة فى السياسة ، لا تقدح فى العقيدة الدينية ، ولا تقلل من ولاء الفرقاء المختلفين للوطن الجامع لهم جميعا!..

وكان ذلك شاهدا على مشروعية المعارضة السياسية فى النهج السياسى للإسلام والمسلمين ..

وإذا كان هذا هو حال الإسلام مع النظم العادلة ، كما تمثلت فى الخلافة الراشدة ، فإن موقفه تجاه النظم الجائرة يتعدى «مشروعية» معارضتها إلى «وجوب» المعارضة لها ، و«الثورة» عليها !.. ومأثوراته فى هذا المقام أكثر من أن تحصى !.. فالرسول ﷺ يطلب منا التصدى لإزالة المنكر بالفعل ، فإن لم نستطع فبالقول - خطابة وإعلانا - فإن لم نستطع فلا أقل من الرفض لواقع الجور وحكوماته .. يقول : « **من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .. وذلك أضعف الإيمان**» (١) ويحذرنا ﷺ إذا نحن لم نجبر الحاكم الظالم وندخله فى الحق قسرا ، فيقول : «**لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم تدعون**

---

(١) رواه مسلم والترمذى والنسائى وابن حنبل .

فلا يستجاب لكم !» (١) .. كما يعلمنا أن « أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر : » (٢) ..

فهل بعد ذلك مجال « لفقهاء السلاطين » الذين يلغطون ويهرفون زاعمين أن الإسلام ينكر المعارضة ، ويعمل على « استئناس » أمته لحكامها !!.. وأن على المسلمين الشكر إذا عدل الحكام ، والصبر إذا هم سلكوا فى الرعية سبيل الجور والفساد ؟!!..

لكن البعض يحسب أن الجائز هو « المعارضة الفردية » دون « الحزبية المنظمة ـ الجمعية » .... فيتساءل هذا البعض عن مدى « المشروعية الإسلامية» لقيام المعارضة المنظمة ـ مثل الأحزاب السياسية مثلا ـ : فى النظم الإسلامية ، ومجتمعاتها ؟؟..

ويزيد من أهمية هذا التساؤل أن الإنسان المسلم الذى ينشأ تنشئه إسلامية يجد مصطلح « الأحزاب » مرتبطا فى ذهنه بالشرك والمشركين الذين حاصروا مدينة الرسول ﷺ فى غزوة « الخندق » ، التى اشتهرت بغزوة « الأحزاب »!.. كما يردد هذا المسلم فى دعاء عيد الأضحى المبارك : « لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم (الأحزاب) وحده » !.. وأيضا فمؤرخو الفرق والملل والنحل الإسلاميون يروون حديثا نبويا يتحدث عن افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، جميعها فى النار إلا فرقة واحدة !.. الأمر الذى يوهم أن المشروعية مقصورة على جماعة واحدة وحزب واحد ، ومن عداه فهو فى النار !..

---

(١) رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وابن حنبل .

(٢) رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حنبل .

وهذا المناخ الفكرى الذى ينشأ المسلم فى محيطه هو الذى يوجد الصدى فى بعض أوساط عامة المسلمين لاتهام السلطة - فى بعض المجتمعات الإسلامية - لمعارضيها بتهم « الخروج » على « إجماع » الأمة و« وحدتها » ، الأمر الذى يشكك - إسلاميا - فى مشروعية المعارضة المنظمة فى النظم الإسلامية ..

ولقد أسهم فى إشاعة هذا المفهوم وترسيخه فكر « فقهاء السلاطين » الذين منحوا المشروعية لنظم التغلب والاستبداد ، ودعوا إلى طاعة ولاة الجور والفسق والفساد إذا هم اغتصبوا السلطة بالقوة ، بدعوى أن الثورة فتنة ، تعطل المصالح ، وتجلب من الأضرار ما هو محقق وما يفوق المحتمل من الإيجابيات!..

لكن هذه المقولات - التى شاعت فى أوساط إسلامية كثيرة وواسعة - ليست بالصحيحة إذا نحن عرضناها على الفكر السياسى الإسلامى ، وإذا نحن حاكمناها بمعايير الإسلام ..

* ففى صدر الإسلام : كانت شورى المسلمين للرسول ﷺ فى شئون الدنيا لونا من ألوان المعارضة ، وإن لم تأخذ نظام الجماعات والأحزاب .. ففى المواطن الخلافية ، وتجاه القضايا التى لم يكن الرأى فيها مستقرا معروفا ، وعندما كان الرسول يدلى بالرأى ، كان صحابته يسألونه : يا رسول الله أهو الوحى ؟ أم الرأى والمشورة ؟؟.. أي أهو « دين » جاءك فيه وحى السماء ، فيجب علينا السمع والطاعة وإسلام الوجه لله ؟؟.. أم أن هذا الأمر « دنيا ، وسياسة » ، فهو موطن من مواطن الرأى والشورى والنقد والأخذ والعطاء ؟؟.. وعندما كان الرسول ينبئهم أن هذا الأمر فيه للرأى والمشورة مجال كانوا يدلون بآرائهم ، فيعارضون أو يتفقون ، دونما حرج أو تردد من معارضتهم رسول الله!.. والسيرة النبوية زاخرة برجوع الرسول عن رأيه إلى رأى صحابته فى

الكثير من مواطن الرأى والشورى .. حدث ذلك فى تحديد موقع جيش المسلمين فى غزوة بدر ... وفى قصة تأبير النخل ... وفى مشروع مصالحة الرسول لفريق من المشركين المحالفين لقريش فى غزوة الأحزاب ، فلقد شرع فى عقد معاهدة « حربية ـ اقتصادية » مع « غطفان » وأهل « نجد » ، ينصرفون بموجبها عن نصرتهم لقريش مقابل إعطائهم ثلث ثمار المدينة ، فلما عرض مشروع المعاهدة هذه على قادة الأنصار سأله سعد بن معاذ وسعد بن عبادة : « يا رسول الله ، هذا أمر تحبه فنصنعه لك ؟ أو شيء أمرك الله به فنسمع له ونطيع ؟ أو أمر تصنعه لنا ؟.. قال : بل أصنعه لكم ! » .. فلما علموا أن الأمر سياسة ـ يصنعها القائد للرعية ـ أدلوا برأيهم معترضين ، وقالوا لقائدهم : إننا ـ ونحن على الشرك ، وقبل أن يعزنا الله بالإسلام ـ لم نفرط فى ثمار مدينتنا ، ولم يذقها هؤلاء القوم إلا كضيوف نكرمهم أو فى البيع والشراء ، فكيف ـ بعد أن أعزنا الله بالإسلام ـ نعطيهم ثلث ثمار مدينتنا؟!ـ (وهى يومئذ دولة الإسلام والمسلمين) ـ ... « والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بينهم وبيننا ! » .. فنزل الرسول على رأيهم .. وتناول الصحيفة ـ (مشروع المعاهدة) ـ فمزقها ؟!(١) فماذا نسمى « الرأى والمشورة » عندما تبلغ حد الاعتراض على مشروع معاهدة ، حررت بنودها وسطرت موادها ، ولم يبق إلا الإشهاد ـ (التصديق) ـ عليها ، فيلغى هذا المشروع .. ماذا نسمى ذلك إن لم نسمه « معارضة » شرعها النهج السياسى الإسلامى ، حتى فى ظل حكم الرسول عليه الصلاة والسلام ؟!..

---

(١) ابن عبد البر « الدرر فى اختصار المغازى والسير » ص ١٨٤ ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م .

* أما مصطلح « الحزب » و « الأحزاب » فليس صحيحا أن المأثورات الإسلامية تنكرها هكذا بتعميم وإطلاق ، فلقد اتخذت من انتظام الناس فى « الأحزاب » موقفا معياره : « الفكر والموقف والهدف » الذى قامت وتسعى إليه هذه الأحزاب .. فهناك (حزب الشيطان) وهو ﴿ **يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ** ﴾ (١) . لكن هناك أيضا الذين يؤمنون فيكونون « حزب الله » ﴿ **وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ** ﴾ (٢) والذين ﴿ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٣) .. فحتى مصطلح « الحزب » و« الأحزاب » غير مرفوض بإطلاق ، ولامدان !..

وإذا كان القرآن الكريم قد دعا المؤمنين إلى أن يناضلوا - منظمين - عن طريق إقامة جماعة - (أمة) - تنهض « بفروض الكفاية » التى هى أهم وأخطر من فروض العين - (الفردية) - ... مثل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .. فقال : ﴿ **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٤) ... إذا كان القرآن قد شرع للمؤمنين « التنظيم » الذى عليه وعلى أهله النهوض بالمراقبة والمحاسبة

---

(١) فاطر : ٦ .

(٢) المائدة : ٥٦ .

(٣) المجادلة : ٢٢ .

(٤) آل عمران : ١٠٤ .

والتقويم للمعوج من شئون المجتمع العامة .. بل وأوجب على المؤمنين سلوك هذا السبيل ، وجعله « فرض كفاية » ، يقع الإثم على الأمة جمعاء إذا هى لم تسلك سبيله ... إذا كان هذا هو موقف القرآن من « التنظيم » ، فإن بالاستطاعة أن نتساءل : ماذا إذا تعددت السبل بالمسلمين ، مع الاتفاق على الغايات والأهداف ، فأقاموا أكثر من جماعة، وأكثر من « حزب » فى مجتمعهم الإسلامى ؟؟.. وهل من حق فريق واحد أن يحتكر لحزبه صفة «الشرعية » ويحجبها عن الآخرين ؟؟..

لا نعتقد أن النهج الإسلامى يعطى هذا لفريق دون فريق .. فطالما كانت مصلحة مجموع الأمة هى الغاية فلا بأس أن تتعدد الرؤى ، وتتنوع السبل التى يسلكها المسلمون لتحقيق المصلحة العامة للأمة جمعاء .

* * *

طبيعة السلطة السياسية

فيما يتعلق بـ « طبيعة السلطة » السياسية فى الدولة والمجتمع : تختلف وتتمايز مواريث الأمم والشعوب والحضارات !..

ففى الدولة الكسروية الفارسية الساسانية كانت طبيعة السلطة السياسية محكومة بما يشبه « الحق الإلهى » .. فالعلاقة المزعومة بين « كسرى » وبين الإله « أهورا ـ مزدا » ، قد بررت لكسرى أن يحكم حكما مطلقا ، حتى لقد كان قانونه هو قانون الله ؛ لأن نيابته لم تكن عن الأمة ، وإنما عن هذا الإله ، وحكمه لم يكن باسم الشعب وإنما كان باسم « أهورا ـ مزدا » ؟!..

وفى القيصرية الرومانية ـ وحتى قبل اعتناقها المسيحية ـ كان القيصر « ابن السماء » !... وكانت لسلطته وسلطانه قداسة الحاكم باسم السماء ؟!..

وفى التاريخ العبرانى القديم توحدت وامتزجت سلطات « الأنبياء » و« القضاة » و« الملوك » ... ووضح ذلك فى العهد القديم ، كما وضح فى تطبيقات العبرانيين حينما اقتنصوا من الدهر فترات قليلة أقاموا فيها لهم دولة وكيانا سياسيا ؟!..

وعن هذه الحقيقة فى تاريخ العبرانيين القديم يحدثنا رسول الله ﷺ فى الحديث فيقول : « إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبى خلفه نبى ... » (١) .. « فالسياسة » و« النبوة » كانت متحدة غالبا ؛ لأن

---

(١) رواه : البخارى وابن ماجة وابن حنبل .

«البشر» لم يكونوا قد بلغوا بعد المرحلة التطورية التي تجعل «السماء» تعهد إليهم ـ واعتمادا على عقلهم وتجربتهم ـ بسياسة أمور الدنيا !..

وكانت تلك هي الحال أيضا في مصر الفرعونية .. فكثير من سلطات «الفرعون» وامتيازاته قد نبعت من الزعم بأنه ابن الإله ؟!..

وهذا التطور لعلاقة «الحاكم» بـ «الله»، وهذا التشخيص لـ «طبيعة السلطة» السياسية في الدولة والمجتمع قد استمر في الدولة الرومانية بعد اعتناقها للمسيحية ، فأصبح القيصر رأس الكنيسة بعد أن كان ابن السماء ، وأضفيت القداسة الدينية على الطقوس والأعياد الوثنية .. ثم استمرت هذه المقولة في ظل تحالف البابوات الكاثوليك مع الأباطرة تحت نظرية «الحكم بالحق الإلهي» التي سادت أوربا العصور الوسطى المظلمة !.. وهي النظرية التي أثمرت التطبيقات والممارسات التي أكسبت تلك العصور ما اكتسبت من ظلمة وتخلف وبشاعة واستبداد ؟!..

وهذا الواقع الذي أثمرته هذه الفلسفة السياسية في أوربا العصور الوسطى هو الذي خلق وبلور رد الفعل الإصلاحي فيها ، ذلك الذي تمثل في «العلمانية» ، والتي انحازت للطبيعي والدنيوي والواقعي ضد «المقدس»، ففصلت «الدين» عن «الدولة» ، وحصرت سلطان الكنيسة في الشئون الفردية الخاصة المحدودة بنطاق العلاقة بين الإنسان وبين الله !..

تلك هي أبرز الملامح لأبــرز التجــارب الحضاريــة في علاقة «الدين» بـ «الدولة» ، وطبيعة السلطة السياسية في المجتمع ... إما مزج وتوحيد بين السلطتين «الزمنية» و«الروحية» وإما الفصل والعداء بينهما !..

لكن حضارتنا العربية الإسلامية لم تعرف هذه الثنائية ، ولم تعترف بالشرعية والمشروعية لهذا الاستقطاب ..

* فرسول الله ﷺ عندما حدثنا عن امتزاج « السياسة » بـ « النبوة » فى التراث والتاريخ العبرانى القديم ، استطرد فى ذات الحديث فنبه على « تمييز » النهج الإسلامى بين هذين الميدانين .. فكانت الصيغة الكاملة للحديث الذى أشرنا إليه هى قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « إن بنى إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبى خلفه نبى . وإنه لا نبى بعدى ، إنه سيكون خلفاء »..

وهؤلاء الخلفاء هم خلفاء الرسول فى سلطته الزمنية وحدها ، أما سلطته الدينية المخولة له باعتباره رسول الله ونبيه ، فلقد ختمت بحكم كونه خاتم الرسل والأنبياء !..

* وفى التجربة السياسية التى تمثلت فى الدولة العربية الإسلامية الأولى ، التى أسسها الرسول ﷺ وصحابته ـ بالمدينة ـ بعد الهجرة إليها .. فى هذه التجربة السياسية وضحت ملامح « التمييز » ـ وهو غير « الفصل » ـ بين «الدين» وبين « الدولة » ...

فـ « أمة الإيمان والدين » قد تكونت من المؤمنين بالدين الجديد .. على حين ضمت « أمة السياسة والدولة » مع هؤلاء « المؤمنين » أولئك المواطنين الذين ارتضوا أن يكونوا « رعية سياسية » فى هذه الدولة الجديدة ، مع احتفاظهم بدينهم القديم .. ومن هؤلاء كان « اليهود العرب » أى القطاعات العربية التى انتشرت فيها اليهودية .. و« المؤلفة قلوبهم » و« الأعراب » الذين «أسلموا » ، أى انخرطوا فى تبعية الدولة الجديدة وطاعتها ، (ولما يدخل الإيمان) بعد فى قلوبهم ؟!..

ولقد كان القرآن الكريم هو « دستور الدين » لجماعة المؤمنين .. على حين صاغ الرسول ﷺ دستورا سياسياً للدولة ورعيتها السياسية التى تعددت فيها المعتقدات ، وسماه المؤرخون « الصحيفة » و« الكتاب » !..

فنحن إذا ذهبنا نبحث عن وثائق « دولة المدينة المنورة » لنستقرئها فى قضيتنا هذه ـ قضية طبيعة السلطة السياسية فى الدولة ـ فإننا واجدون فى أمهات كتب السيرة النبوية ـ ومنها (سيرة ابن هشام) ـ وكذلك فيما كتبه النويرى عن سيرة الرسول ﷺ بموسوعته الرائعة (نهاية الأرب فى فنون الأدب) (١) نلتقى بذلك النص الدستورى الذى كان أول دستور وضعه الرسول ﷺ ؛ كى تحكم به أول دولة للعرب المسلمين بالمدينة المنورة ... والمؤرخون ـ كما أشرنا ـ يسمون هذا الدستور ـ الذى نلمح فى صياغته طابع الدساتير ، من حيث إمكانية تقسيمه إلى « مواد » ؟! ـ يسمونه : « الصحيفة » ، وأحيانا يسمونه : « الكتاب » !.. فلقد كان « كتاب الدولة » مثلما كان القرآن الكريم « كتاب الدين » ؟!..

ولقد حددت مواد هذا الدستور أن الذين آمنوا بالدين الجديد ، من المهاجرين والأنصار ـ « من قريش ويثرب » ـ يكونون « أمة واحدة من دون الناس » .. فهم « أمة الدين » ورعيته .. ومع هؤلاء « المؤمنين » يأتى « من تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم » من « الأعراب » و« المنافقين » و« المؤلفة قلوبهم » فنواة « الرعية السياسية » كانت هى الجماعة المؤمنة ، وحول النواة كل الذين ارتبطوا ـ سياسيا ـ بالمجتمع الجديد والنظام الوليد .. الأمر الذى يبرز الوجه السياسى والمدنى لهذا البناء السياسي الجديد !..

ولقد عدد الدستور القبائل والأحياء التى تتكون منها هذه« الأمة الواحدة من

(١) (نهاية الأرب) ج ١٦ ص ٣٤٨ ـ ٣٥١ .

دون الناس » ، وأقر كلا منها على ما هو صالح من عاداتها وقيمها وتقاليدها ، وذلك تعبير عن وراثة المجتمع الجديد وتبنيه واستفادته واحترامه لكل تراث صالح عاش فى هذه البيئة قبل ظهور الدين الجديد ..

ثم حدد هذا الدستور أن مجرد الانتماء إلى « الجماعة المؤمنة » لا يمكن أن يكون سبيلا للخروج عن العدل ، أو ارتكاب الظلم والإثم والعدوان ، فنص على « أن المؤمنين المتقين على من بغى منهم » أو سعى إلى « ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين » وأن هذه الجماعة ستقف ضد هذا الخارج عليها وتضرب بكل قواها المجتمعة على يديه حتى « ولو كان ولد أحدهم » !..

كما قنن الدستور ذلك التضامن المالى والاقتصادى الذى أقامه الرسول بالمدينة بعد الهجرة إليها ، بين المهاجرين أولا ، ثم بين المهاجرين والأنصار بعد ذلك ، وهو الذى عرف « بالمؤاخاة » ، وتضمن اشتراكهم فى المعاش والرزق ، والمساهمة بينهم فيه .. وهى المساواة التى ظلت مستمرة حتى بعد أن نسخت آية ﴿ **وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** ﴾(١) نظام التوارث بين المتآخين ، وجعلته فى الأقارب من ذوى الأرحام ... لقد قنن الدستور هذا الجانب الاجتماعى المتقدم عندما نص على أن المؤمنين لا يتركون من أثقله الدَّيْن أو كثرة العيال بل يعطونه ما يدفع عنه العوز والاحتياج.

ثم يمضى هذا الدستور ليقرر ويبرز ملامح « القسمة المدنية » فى هذه الدولة العربية الإسلامية ، عندما يحدد الطابع « المدنى والسياسى » لرعيتها

---

(٢) الأنفال : ٧٥ .

السياسية التى هى أوسع من « النواة المؤمنة » لهذه الرعية .. فهذه « الجماعة المؤمنة » تكون مع غير المؤمنين ـ من اليهود العرب ، الذين دخلوا فى «الدولة» الجديدة ، دون « الدين » الجديد ـ تكون هذه « الجماعة المؤمنة » مع تلك «الجماعة غير المؤمنة » : « أمة واحدة » رغم اختلاف الدين ؟!.. ولهذه «الجماعة غير المؤمنة » عقيدتها الخاصة التى لا تلتزم فيها « بالمؤاخاة » الاقتصادية القائمة بين « المؤمنين » ... وإنما هى تلتزم مع المؤمنين بالجوانب الأخرى التى تتعلق بنفقات الحرب الدفاعية عن « المدينة » ، والرامية إلى حماية المجتمع الجديد ..

والأمر الذى يؤكد وضوح هذه القسمة « المدنية السياسية » فى ذلك البناء السياسى المدنى الجديد ، هو أن الحرب التى شنها المسلمون ـ بعد ذلك ـ ضد اليهود ، فى المدينة وما حولها ، لم تكن ضد هؤلاء اليهود العرب ، الذين انخرطوا مع المؤمنين العرب فى بناء الدولة الجديدة ، ملتزمين جميعا بدستورها هذا .. وإنما كانت هذه الحرب ـ فى الأساس ـ ضد اليهود ذوى الأصول العبرانية الذين كانوا يحتلون فى ذلك المجتمع مكان « الغزاة » ، المتعالين بكتابهم على العرب الأميين ، والزارعين بذور الخلاف ، قبل الهجرة ـ بين الأوس والخزرج ـ حتى لا يتحدوا ضد هؤلاء اليهود الغزاة !.. فلقد عاهد هؤلاء اليهود العبرانيون دولة الإسلام فى مرحلتها الأولى ، ولم يكونوا قد أدركوا خطرها القادم .. فلما انتصرت على المشركين فى بدر بدأت مخاوفهم، وبدأ غدرهم ونقضهم للعهد ، واتفاقهم السرى مع المشركين فى غزوة الخندق ـ (الأحزاب) ـ.... أما الأجزاء العربية من قبائل المدينة التى تدينت باليهودية

قبل الإسلام فلقد دخلت - من منطلق قومى عربى - فى إطار الرعية السياسية للدولة الجديدة ، ثم دخلوا بعد ذلك فى دين الإسلام .

وأخيرا .. ينص هذا الدستور - (الصحيفة - الكتاب) - على أن المرجع فى تفسير ما يختلف عليه من مواده ، وما يحدث بين الملتزمين به إنما هو الله ورسوله - عليه الصلاة والسلام - ... وبمعنى آخر كتاب الله - الذى هو دستور الدين تفصيلا ، ودستور الدنيا ، فى القواعد والفلسفات والكليات - وتفسير الرسول - عليه الصلاة والسلام - من خلال سنته الشريفة لهذا الكتاب .. وهو بذلك « يميز » - دون أن « يفصل » - ما بين المواد الدستورية التى تضمنتها هذه (الصحيفة) وما بين القرآن الكريم الذى جاء بالهداية الدينية والإرشاد الروحى ، وبالمبادىء الكلية والمثل العليا والمقاصد والغايات فى شئون الحياة الدنيا .... فهو - أي القرآن - إطار عام ، فى ضوء روحه ، وفى ظل مثله العليا يضع البشر من الدساتير والقوانين مايقربهم من تحقيق المثل العليا التى حددها الله - فى قرآنه - للإنسان ..

هكذا اكتملت لهذه الدولة العربية الإسلامية الأولى مقومات الدولة - بمقاييس العصر والبيئة - وذلك عندما امتلكت جهازا وليدا نبع من طبيعة المجتمع وفكره الجديد ، ودستورا جسد هذا الحدث ورعى ذلك البناء الذى أقامه الرسول - عليه الصلاة والسلام - وصحبه من المهاجرين والأنصار وحلفائهم وأتباعهم منذ أربعة عشر قرنا من الزمان .

***

لكن ......

هل معنى « مدنية » الدولة أنها غير « إسلامية » ؟!

أم أن المنفى هو « الكهانة » و« السلطة الدينية » ـ فى ميدان السياسة ـ التى ينكرها الإسلام ، كما ينكر « العلمانية » التى تفصل «الدين» عن «الدولة» ؟!..

إن من الأمور التى تميزت بها اليهودية العبرانية والمسيحية الكاثوليكية : مزج السلطتين الزمنية والدينية وتوحيدهما ، على النحو الذى بلور فى تراثهما ما عرف بنظرية « الحكم بالحق الإلهى » .

ويبدو أن بعض المفكرين المسلمين المعاصرين قد نحوا هذا النحو ، حتى ليذكرنا أمرهم بالحديث النبوى الشريف الذى رواه أبو هريرة ـ رضى الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ مخاطبا أمته : « **لتتبعن سنة من كان قبلكم ، باعا بباع ، وذراعا بذراع ، وشبرا بشبر. حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه** » ! .. **قالوا : يا رسول الله، اليهود والنصارى ؟! قال :** « **فمن ، إذًا ؟!** » [1] ..

فهؤلاء الذين يذكّروننا اليوم ـ فى فكر الإسلام السياسى ـ بقول العبرانيين والكاثوليك القدامى بـ « الحكم بالحق الإلهى » ، وبالطبيعة الدينية للسلطة السياسية فى الدولة والمجتمع ، يذهبون إلى صياغة نظريتهم السياسية تحت عنوان (الحاكمية الإلهية) ، ويزعمون أن فكر الإسلام السياسى ينفى أن يكون ...مة الحق فى التقنين والتشريع ، ويرون فى القول بأن الأمة هى مصدر ...طات شركا بالله ؛ لأنه يشرك الأمة فيما اختص الله به نفسه دون الناس !..

ونحن إذا تجاوزنا الحديث عن النشأة الأولى لهذه النظرية على يد «الخوارج» عندما صاحوا فى جنبات معسكر أمير المؤمنين على بن

---

(١) رواه : البخارى ومسلم وابن ماجه وابن حنبل .

أبـى طالب (٢٣ق . هـ - ٤٠هـ/ ٦٠٠ - ٦٦١م) قائلين : « لا حكم إلا لله ! » وعندما حكموا « بكفر على وأتباعه » لأنهم قد مضوا فى « التحكيم » بينهم وبين معاوية بن أبى سفيان (٢٠ ق. هـ - ٦٠ هـ/ ٦٠٣ - ٦٨٠ م) لأن هذا «التحكيم» - فى نظرهم - هو « إشراك » للرجال فيما اختص الله به نفسه وحكم به فى القرآن الكريم ...ولقد وصف الإمام على نظريتهم هذه - التى عبرت عنها صيحتهم تلك - بقوله : « إنها كلمة حق أريد بها باطل » ؟!..

إذا تجاوزنا الحديث عن هذه النشأة الأولى لنظرية « الحاكمية الإلهية » هذه، والتمسنا صورتها العصرية والمعاصرة ، فإنا واجدوها فى التراث الفكرى لأول وأعظم بناتها : الأستاذ المرحوم أبو الأعلى المودودى (١٣٢١ - ١٣٩٩هـ/ ١٩٠٣ - ١٩٧٩ م) .. ففى العديد من أعماله الفكرية يلقى عليها الأضواء ويركز حولها الحديث ، حتى لتكاد تبلغ درجة المحور واللب لأكثر وأهم ماخلف لنا من كتابات :..

يتحدث المودودى فى كتابه (نظرية الإسلام السياسية) فيلخص هذه النظرية : نظرية الإسلام السياسية باعتبارها تعنى : « نزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدى البشر ؛ لأن ذلك أمر مختص به الله وحده .. ولما كانت الديمقراطية السلطة فيها للشعب جميعا .. فلا يصح إطلاق كلمة « الديمقراطية » على نظام الدولة الإسلامية ، بل أصدق منها تعبيرا كلمة : الحكومة الإلهية ، أو الثيقراطية Theo-Cracy .. » (١) ؟!..

ورغم اعتقادنا أن هناك ملابسات سياسية محلية - بشبه القارة الهندية قبل

---

(١) (نظرية الإسلام السياسية) ص ٣٠ ، ٣٤ . طبعة بيروت - ضمن مجموعة عنوانها: (نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون والدستور) - سنة ١٩٦٩ م .

تقسيمها إلى هند وباكستان ـ هى التى أملت على الأستاذ المودودى هذا الموقف الفكرى .. ورغم أن الرجل قد تحفظ على هذه الصياغة فى كتب أخرى ـ بل وكتب ما يناقض هذه الفكرة أو يحد من إطلاقها[1] ـ .. إلا أن صياغته هذه ـ وأمثالها ـ قد أصبحت النظرية السياسية لدى جماعات إسلامية عديدة ، يتنامى عددها ويتزايد تأثيرها على امتداد وطننا العربى وعالمنا الإسلامى .. ومن هنا برزت وتبرز أهمية الإشارة ـ فى نقاط موجزة ـ إلى ما ينفى كون هذه النظرية ـ (الحاكمية الإلهية) ـ هى حقا ، نظرية الإسلام السياسية ، !.. فمثلا :

١ ـ إن أصحاب هذه النظرية يخلطون بين ، أصول الدين وقواعده وعباداته، أى بين ، الثوابت ، التى حكم فيها وبها الله ـ سبحانه وتعالى ـ وهى التى لا مجال فيها ، للرأى ، أو ، الاجتهاد ، لأنها مما لا يدخل فى الأمور ،المتطورة ، .. يخلطون بينها وبين ،الفروع ، و ، شئون الدنيا ، ، ومنها سياسة الأمة والمجتمع ، سلما وحربا وعمرانا ، ولا يميزون بين ما هو حلال وحرام وواجب ومندوب ومكروه ـ دينيا ـ .. وبين ، المصالح والمنافع والمضار ، الدنيوية ..

وهذا التمييز قد استقر الأمر عليه فى الفكر الإسلامى ، وعبرت عنه ـ ثورات عديدة ، من مثل قول الرسول ﷺ : ، **ما كان من أمر دينكم فإلى ، وما كان من أمر دنياكم فشأنكم به ، أنتم أعلم بأمر دنياكم** ، [2] ..

٢ ـ ويخطئ أصحاب هذه النظرية عندما يتصورون أن مصطلح (الحكم)

---

(١) انظر دراستنا عن فكر المودودى فى فصل ، الجماعة الإسلامية ، بكتابنا (الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى) ، وكتابنا (أبو الأعلى المودودى) .

(٢) رواه : مسلم وابن ماجة وابن حنبل .

فى القرآن الكريم يعنى « نظام الحكم السياسى للدولة » .. على حين نجد هذا المصطلح القرآنى يعنى : القضاء ، أو الفقه ، أو الحكمة ، أو النبوة .. الخ .. الخ .. فعيسى بن مريم لم يكن حاكما .. ومع ذلك تحدث القرآن عن أن الله قد آتاه ﴿ **الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ** ﴾ (١) ونبى الله يحيى - وهو صبى - قد آتاه الله «الحكم» ﴿ **وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا** ﴾ (٢) .. وموسى بمصر لم يكن حاكما ، ومع ذلك تحدث الله فى القرآن فقال : ﴿ **آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾ (٣) .. الخ .. الخ .. أما السياسة فإنها ترد فى القرآن تحت مصطلح « الأمر » ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ (٤) .. وأبو بكر الصديق يتحدث عن الخلافة فيقول : « إن محمدا قد مضى لسبيله ، ولابد لهذا الأمر من قائم يقوم به .. » .

٣ - لقد استقر الأمر على أن « السنة التشريعية » - التى هى « دين » - هى ما تعلق من أحاديث الرسول بالتبليغ عن الله ، وبالفتاوى التى هى تفسير وتفصيل للوحى الذى يبلغه الرسول عن الله .. أما ما تعلق منها « بالحكم » - أى - القضاء ، وبالإمامة وشئونها - أى بالسياسية - وكل ما يتعلق بعلوم الدنيا ، والحرف ، والصنائع ، وشئون الحرب والسلم ، والعمران ، فهو ليس من باب تبليغ الرسالة ، ولايدخل فى الدين وثوابته (٥) .. وإنما المرجع فيه للرأى والاجتهاد بناء على مصلحة الأمة وفى إطاركليات الدين « فالحاكمية الإلهية» ، التى تجرد الأمة من سلطانها فى شئون دنياها لا يمكن أن تكون الفكر السياسى للإسلام ..

---

(١) آل عمران : ٧٩ . (٢) مريم : ١٢ .
(٣) القصص : ٤ . (٤) الشورى : ٣٨ .
(٥) (الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام) ص ٨٦ - ١٠٩ ، طبعة حلب . سنة ١٩٦٧ م .

الصحوة الإسلامية

من القضايا المثارة ، فى الساحة العربية والإسلامية ـ منذ سنوات ـ قضية : «الغلو فى الدين » ، وموقف الإسلام من « الغلاة » الذين يخرجون بالإسلام عن طبيعته السمحة الميسرة ، فيكلفون أنفسهم والآخرين غلوا وعنتا فى هذا الدين !.

ومن الأمور البديهية ـ التى لاخلاف عليها ـ أن الإسلام هو دين اليسر ، لأنه دين « الوسطية والتوسط » ، التى تعنى الاعتدال ورفض التطرف فى سائر الأمور .. هكذا أراد الله لدينه ، وأراد للأمة التى تدينت بهذا الدين ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ (١) .

وعلى هذا النهج الإلهى ـ الذى أودعه الله قرآنه الكريم ـ سار الرسول ﷺ فى القول والعمل ، فازدانت السنة النبوية الشريفة بالحديث الذى يقول فيه الرسول ﷺ : « **إن هذا الدين متين ، فأوغلوا فيه برفق** » (٢) !.. وبالحديث الذى يقول فيه ﷺ : « **إياكم والغلو فى الدين ؛ فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو فى الدين** » (٣) ...

كما تزدان الأحاديث النبوية الشريفة بالحديث عن روح « اليسر » ونهج «التيسير » اللذين تميز بهما الإسلام، ورفض بهما « العسر » و« العنت » فى

---

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) رواه : أحمد .

(٣) رواه : النسائى وابن ماجة وابن حنبل .

التكاليف التى كلف بها المسلمين .. فرسول الله ﷺ يقول : « إن الله - عز وجل - لم يبعثنى معنفا ، ولكن بعثنى معلما ميسرا »(١) !... ويقول: « أيها الناس إن دين الله عز وجل يسر »(٢) !... ويخاطب أمته ، ويصف دينها فيقول : «إنكم أمة أريد بكم اليسر .. وإن خير دينكم أيسره »(٣) !... وتتحدث أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - عن « اليسر » الذى كان النهج الدائم لرسول الله ﷺ فى أمور الدين ، فتقول : « ما خير رسول الله بين أمرين فى الإسلام إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه . وما انتقم رسول الله لنفسه فى شىء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم بها لله »(٤) !...

هكذا تحدث القرآن الكريم .. وتحدثت السنة النبوية .. فأبرزا رفض الإسلام « للغلو فى الدين » !..

وإذا كانت هذه القضية قد بلغت من الوضوح والحسم - فى الإسلام - إلى الحد الذى جعلها موضع اتفاق بين مختلف تيارات الفكر الإسلامى ومذاهبه ، فإن البعض قد سعى ويسعى - بالخلط والتمويه - إلى توظيف رفض الإسلام «للغلو الدينى » فيما هو خارج عن الإطار والميدان الذى حدده له الإسلام ؟!.. فذهب هذا البعض ويذهب إلى إلقاء وصف « الغلو » على تيارات فكرية إسلامية - قديمة أو معاصرة - لا لشىء إلا لأنها ترفض الواقع البائس والظالم الذى فرض على الإسلام والمسلمين ، فسعت وتسعى إلى « الثورة » عليه !..

---

(١) رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) رواه : البخارى والنسائى وابن حنبل .

(٣) رواه: ابن حنبل .

(٤) رواه : البخارى ومسلم وأبو داود ومالك فى الموطأ وابن حنبل .

وهنا يحدث الخلط بين « الدين » وبين « الدنيا » .. وبين « الروحانيات » والشعائر والعبادات ، وبين « سياسة » المجتمع وتنظيم دنيا الناس !..

فـ « الغلو » الذى نهى عنه الله ورسوله هو « الغلو فى الدين » .. و« اليسر» الذى حبذه الإسلام هو « اليسر فى الدين » ، ولا يعنى شيء من ذلك اللين أو التهاون مع الأعداء الذين يقهرون الأمة ، ويمسخون ذاتيتها ، ويسحقون هويتها، ويفرطون فى أرضها وعرضها وثروتها ، داخليين كان هؤلاء الأعداء أم خارجيين ؟!..

فالقرآن الكريم عندما تحدث عن أن الله يريد بنا اليسر ، كان يشرع للصيام، ويرخص للمريض بالفطر فى شهر رمضان ... وجميع الأحاديث التى تحدثت عن « اليسر » ورفضت « الغلو » كانت مناسباتها وملابسات قول الرسول ﷺ لها أمورا « دينية بحتة » ، وتقرير النهج الإسلامى المعتدل فى أداء شعائر كالصلاة والطهارة والحج .. الخ .. الخ ....

ومن الأمور الجديرة بالانتباه أن أولئك الذين يظلمون الإسلام بتوجيه تهمة « الغلو » إلى غير أهله لا يرمون بالغلو أولئك الذين ينقطعون عن الدنيا ، فيديرون لها الظهر ويتفرغون لشئون الآخرة و« شعائر الدين » ، مع أن هؤلاء وأمثالهم هم « الغلاة » الحقيقيون ، الذين يسيرون على نهج من أراد من الصحابة أن يصوم الدهر ، ويقوم الليل ، ويصوم النهار ، ويعتزل النساء .. فنهاهم الرسول عن هذا الغلو فى الدين !..

لا يوجه هؤلاء تهمة « الغلو » إلى الغلاة الحقيقيين .. وإنما يوجهونها إلى التيارات الإسلامية التى ابتعدت وتبتعد عن حقيقة « الغلو » ، كما قررها الإسلام ، والتى تميزت وتتميز بالبساطة والتيسير فى أداء الشعائر ، فتتخذ من

النهج السلفى ـ المنحاز للبساطة والرافض للبدع والإضافات والتعقيدات التى طرأت على الشعائرالدينية ـ تتخذ منه طريقا لأداء مناسك الدين ... ولكنها تتخذ من حياة المسلمين ومجتمعهم ، ومن المظالم التى خيمت على واقعهم من التحديات التى فرضها عليهم الأعداء .. تتخذ من ذلك كله الموقف « الثورى » الذى لا يرضى بأنصاف الحلول ؟!..

إن من أوجب الواجبات على المفكرين الإسلاميين أن يميزوا بين « الغلو فى الدين » ، فيحاربوه .. وبين « الفهم الثورى » للإسلام ، الذى هو الفهم الوحيد الصحيح لدين الله ! ..

وإلا فهل الانحياز إلى « أن نكون » ، وأن تكون لنا حضارتنا الخاصة فى وطن الإسلام المستقل هو « الغلو » ؟!.. بينما يكون الاستسلام لمخططات «السحق القومى » و « مسخ الهوية الإسلامية » و « عزل المسلمين » عن امتلاك مقدرات وطنهم وثرواته » هو « التسامح واليسر » الذى دعا إليه الإسلام ؟!..

إن محاربة « الغلاة » واجب ... شـريطة أن يكونوا ـ حقا ـ هم « الغلاة » ؟!..

وكما يجب التمييز بين « الإسلاميين الغلاة » و « الإسلاميين الثوريين » .. كذلك يجب التمييز بين تيار « الصحوة الإسلامية » وتيار « الرفض الإسلامى» الذى يمثل « الغضبة » الإسلامية ضد « التفريط » الذى وقع فيه المسلمون حيال واجب الاحتكام العام والشامل إلى شريعة الإسلام ..

ففى التأريخ لنشأة « المد الإسلامى المعاصر » يخلط البعض فلا يميز بين «الصحوة الإسلامية » وبين ما يمكن أن نسميه « تيار الرفض الإسلامى » ،

الذى لا تبرأ جماعاته من ملامح ، للغلو ، فى بعض قضايا الدين أو شئون الدنيا !..

فـ ، الصحوة الإسلامية ، هى ذلك التيار الإسلامى الذى تبلور أول ما تبلور من حول جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ /١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) فى القرن التاسع عشر ، وهو التيار الذى اشتهر بحركة ، الجامعة الإسلامية ، ، والذى قاده ـ مع الأفغانى ومن بعده ـ كوكبة من أبرز أعلام العصر ، من مثل الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ /١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) فى مصر ، وعبد الرحمن الكواكبى (١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ /١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م) فى المشرق ، وعبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ ـ ١٣٥٩هـ /١٨٨٧ ـ ١٩٤٠ م) فى المغرب .. ولقد مثل هذا التيار الامتداد المتطور والمتقدم لبواكير الحركة السلفية التجديدية التى تمثلت فى ، وهابية ، شبه الجزيرة و ، سنوسية ، المغرب و ،مهدية ، السودان .. كما مثل المنبع والمنطلق للتيار الإسلامى الجماهيرى المنظم : تيار ، الإسلام السياسى ، ، الذى كانت ، جماعة الإخوان المسلمين ، أبرز فصائله وأحزابه ...

فهـو - إذن - تيـار قديـم وعريض .. نشـأ لمواجهة ، التخلف ، العثمانى و ،التقدم، الاستعمارى الأوربى على حد سواء ؟!..

، فالتخلف ، العثمانى قد فتح الثغرات فى جدار الأمة للمد الاستعمارى الغربى فزحف لينهب الثروة ، فى حماية آلته الحربية الحديثة ، ثم استعان ،بالتغريب الفكرى ، ليمحو الهوية الإسلامية المميزة للأمة ؛ طامحا إلى تحويلنا إلى هامش حضارى لحضارته الغربية ، كى يتأبد تحويلنا إلى هامش له فى الأمن والاقتصاد ؟!!

لقد انطلقت « الصحوة الإسلامية » لتواجه « التخلف العثمانى » و « التقدم الاستعمارى » بـ « التجديد » : تجديد فكرية الأمة الإسلامية لتجديد واقعها ، مستهدفة بلورة المشروع الحضارى العربى الإسلامى الخاص المتميز بما يتميز به الإسلام !..

وبسبب من نشأة تيار « اليقظة الإسلامية » هذا فى مناخ كان الاستعمار الغربى يبشر فيه بحضارته وثمراتها ـ وكانت « الليبرالية » واحدة من هذه الثمرات .. وبسبب من الانبهار ـ الذى عادة ما يصيب المهزوم ـ بحضارة المنتصرين .. فلقد أتاح القدر الذى عرفته بلادنا من « الليبرالية » ، وما شهدته حياتنا الفكرية من حرية فى البحث والتفكير ، أتاح لتيار « اليقظة الإسلامية » أن يبدع فى المجال الفكرى ، الأمر الذى خدم حركة التجديد الإسلامى وتحرير العقل المسلم أجل الخدمات ... فكانت الجهود الفكرية الخصبة للإمام محمد عبده فتحا جديدا أمام العقل المسلم المعاصر فى فهمه للإسلام .. وكانت إبداعات الكواكبى السياسية حربا مقدسة ضد الفكرية العثمانية التى كبلت عقل الأمة وطاقاتها بقيود الاستبداد .. وكانت سلفية ابن باديس عودة بالجزائر وبلاد المغرب إلى التسلح بالإسلام والعروبة فى مواجهة «الفرنسة » التى حاولت اقتطاع هذا الجزء من أمة العرب وعالم الإسلام !..

وعندما تصاعد المد الاستعمارى الغربى فأطبقت جيوش دوله على الغالبية الساحقة من أرض العروبة والإسلام وسقطت « الخلافة ـ الرمز » : خلافة آل عثمان ، بدا أن الغزوة الاستعمارية الحديثة قد تجاوزت فى النجاح أحلام الإسكندر والصليبيين ! وبدأت محاولات « التغريب » الفكرى تؤتى أكلها ، حتى فى صفوف الأحزاب الوطنية والقومية التى نشأت لطلب الاستقلال والعمل على إنهاء الاحتلال ... عندما انتصر « التغريب » فلم يعد قاصرا على عقول الذين أصابتهم الهزيمة باليأس ، وإنما امتدت سيطرته إلى عقول القوى الوطنية

والقومية وأحزابها ، فسعت إلى الاستقلال وفى ذهنها تجارب أوربا تريد محاكاتها ، « يمينا ، كانت تلك التجارب أم ، يسارا » ؟!.. عند ذلك أوشكت «البلوى » على العموم !.. وتهددت المخاطر هوية الأمة المتميزة وشخصيتها الحضارية الخاصة وقسماتها القومية التى صمدت بها أمام التحديات .

ولقد استفز هذا « الخطر التغريبى » الذى امتد سلطانه فشمل الكتاب والصحيفة والنادى والمدرسة والمسرح والسينما والإذاعة ، بعد أن سيطر على الجامعات والأحزاب ، والذى غذى كل هذه المراكز بمنابع الفكر والفن والأدب الأوربى .. لقد استفز هذا الخطر قوى المقاومة فى كيان الأمة وعقلها وضميرها، فكانت النشأة الأولى للتيار الإسلامى الحزبى الجماهيرى المنظم فى العقد الثالث من هذا القرن العشرين .. ذلك التيار الذى خرج بالإسلام من النطاق المحدود لحركة التجديد الفكرى ، ودخل به إلى ساحة العمل السياسى الجماهيرى ، فلم تعد تناقضاته الأساسية ضد فكرية الجمود العثمانية الممثلة لعصورنا المظلمة ، وإنما كانت تناقضاته الأساسية مع فكرية التغريب ، ومع الأحزاب الليبرالية التى اجتذبت الجماهير إلى طريق الإصلاح على النمط الغربى المخالف لنهج الإسلام !..

ولأن المرحلة كانت تتسم بقدر من « الليبرالية » فلقد عملت تنظيمات التيار الإسلامى ـ فى معظمها ـ تحت مظلة « الشرعية ـ القانونية » ، فلم تتخذ «العنف» ، بل ولا « الثورية » سبيلا لتحقيق أهدافها...

ولم يكن ذلك هو حال تيار « الرفض الإسلامى » الذى ينمو ويتزايد حجمه فى مختلف بلاد المسلمين ، حتى ليذهب الكثيرون إلى القول بأنه إذا كانت «الصحوة الإسلامية » هى أعظم ظواهر واقعنا المعاصر فإن « تيار الرفض الإسلامى » هو أعظم فصائل هذه « الصحوة » قوة وخطرا ؟!..

ونحن نعنى بـ « تيار الرفض الإسلامى » ذلك التيار الذى يضم جماعات إسلامية متعددة .. بل ومتناحرة ، والذى يتخذ من الإسلام فكريته ـ أيديولوجيته ـ والذى قطع ويقطع جميع الصلات التى ربطت وتربط العقل المسلم « بالتغريب » والحضارة الغربية بتياراتها المختلفة والمتناقضة ، والذى أدان ويدين الواقع البائس الذى يحياه المسلمون ، إلى الحد الذى جعله يحكم «بالكفر» على الأمة ـ عند البعض ـ وعلى الدولة وأنصارها ـ عند البعض الآخر ـ والذى يسعى بالعنف والثورة لتدمير الواقع وبناء الدولة الإسلامية التى تعيد الإسلام ـ بعد أن أصبح غريبا ـ إلى دنيا المسلمين .

ذلك هو « تيار الرفض الإسلامى » الذى نعنيه ، والذى تتنامى قوته، رغم تعدد جماعاته ، حتى ليقض اليوم مضاجع الغرب ونظم الحكم المحلية على حد سواء ؟!..

وإذا كان البعض يخلط بين هذا التيار الرافض وبين تيار « الصحوة الإسلامية » الذى بدأه الأفغانى(١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ /١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) وحركة « الجامعة الإسلامية » .. والذى استمر معدلا فى صورة « جماعة الإخوان المسلمين » التى كونها الشيخ حسن البنا (١٣٢٤ ـ ١٣٦٨ هـ /١٩٠٦ ـ ١٩٤٩ م) فى العقد الثالث من هذا القرن .. إذا كان البعض يخلط بين هذين التيارين فإن من الأهمية بمكان تحديد ما يميز « تيار الرفض الإسلامى » عن ما سبقه من التيارات الإسلامية التى عملت فى ظل « الشرعية ـ القانونية » .. وتحديد الفترة التاريخية التى بدأت فيها نشأة هذا التيار ، والعوامل التى جعلته أبرز فصائل المد الإسلامى المعاصر على الإطلاق !..

* أما ما يميز هذا التيار الرافض فهو تركيزه على جانب « الرفض » للواقع

الإسلامى المحكوم والمشبع بفكر « التغريب » ، المخالف لكثير من القيم الإسلامية ، والمعادى لما تتميز به الحضارة العربية الإسلامية من خصائص ومميزات .. التركيز على جانب « الرفض » للغرب وحضارته ، وللواقع المحلى المطبوع بطابع « التغريب » ، وللنظم والتيارات الفكرية والسياسية التى تمثل فى وطننا الامتداد لحضارة الغرب وقيمه وفكره وفلسفته .. التركيز على هذا الرفض أكثر بكثير من الاهتمام بتحديد معالم « البديل الإسلامى » الذى به يبشرون !..

لقد استغرق هذا التيار فى نقد الواقع وإدانته ورفضه ، ولم تتحدد بعد لدى أغلب جماعاته معالم « البديل الإسلامى » الذى يدعون إليه .. اللهم إلا الحديث العام عن « الإسلام » و« الدولة الإسلامية » و« المجتمع الإسلامى » !..

والبعض يحسبون فى غياب ملامح هذا « البديل الإسلامى » سلبية من سلبيات هذا التيار ، لكن آخرين يعدونه فى الإيجابيات ؟!.. ذلك أن الانصراف عن التفصيل والتدقيق فى تحديد معالم « البديل » المأمول يساعد على تركيز الجهد فى محاربة الواقع ، وهى المهمة العاجلة ، بدلا من تبديد الطاقات فى مناقشة الأمور الآجلة .. كما أن تأجيل البحث فى تفاصيل « البديل الإسلامى» يجنب هذا التيار مخاطر خلافات لاداعى - فى هذه المرحلة - لإثقال الحركة الإسلامية بأوزارها ؟!..

* وثانى ما يميز هذا التيار الإسلامى الرافض هو التركيز على « الإسلام السياسى ».. وتلك قسمة قلما يتنبه لها الكثيرون!.. فنحن نقرأ فى نقد هذا التيار: أنه يركز على « الشكل » ، فيهتم بالزى ، وباللحية ، و« بالسواك » وبأسلوب العيش القريب من بساطة الأسلاف ... الخ ... لكن النظرة الأعمق تجعلنا نرى فى هذه « الشكليات » انحيازا إلى نمط متميز فى الحضارة

والسلوك وطرائق العيش ، يعمق الفواصل بين هذا التيار وبين « التغريب » وأهله ، ومن ثم تبرز الدلالة الحضارية والسياسية لهذه « الشكليات » ؟!..

فإذا أضفنا إلى ذلك ما يتميز به هذا التيار من نزعة سلفية ، تعود بالإسلام إلى بساطته الأولى ، وتبتعد بالمسلم عن الاستغراق فى الروحانيات ، بل وتوظيف العبادات فى تهذيب النفس وتقوية البدن إعدادا واستعدادا للمهمة الكبرى : « بناء الدولة الإسلامية » ، علمنا مبلغ الاهتمام الذى يوليه هذا التيار « للإسلام السياسى » .

* وثالث ما يميز هذا التيار هو « الجرأة » التى جعلته يعطى نفسه الحق والصلاحية « للتكفير » « تكفير » الآخرين .. فبعض فصائله تكفر من عداها ، حكاما أو محكومين .. وبعض الفصائل « تكفر» الحكام دون المحكومين .. وكما نشأ التكفير لدى « الخوارج » قديما كموقف سياسى ضد بنى أمية ، فكذلك هو الآن - فى الحقيقة وواقع الأمر - لدى هذا التيار !.. ففى مواجهة « الغلو » فى «التغريب » المناهض للإسلام نشأ « الغلو » الذى يكفر كل من لا يتبنى مفهوم هذا التيار للإسلام ؟!..

* ورابع ما يميز هذا القيار الإسلامى الرافض هو « نظرية الحاكمية الإلهية» التى يرونها مستلزمة لعزل الأمة والشعب عن أن تكون مصدر السلطة والسلطان .. وهنا نلمح كذلك تأثير « الغلو » فى رفض كل ما له علاقة «بالغرب والتغريب » .. فالديمقراطية تعطى السلطة للشعب ، وهى واحدة من قسمات الحضارة الغربية ، فلا بد من رفضها ، والاستعاضة عنها « بالحاكمية الإلهية» التى رفع « الخوارج » لواءها ، رغم قول على بن أبى طالب عنها : «إنها كلمة حق يراد بها باطل ! » لأن أصحابها لم يميزوا بين الحاكمية الإلهية

المطلقة فى « الدين » وأصوله ، وبين « السياسة » وشئون الدنيا التى استخلف الله عليها وفيها الإنسان !.. تلك هى أهم ما تميز به تيار « الرفض الإسلامى » عن غيره من فصائل حركة « الصحوة الإسلامية » التى تعد أبرز معالم الواقع الإسلامى المعاصر ..

لكن ......

منذ متى كانت النشأة والتبلور لـ « تيار الرفض الإسلامى » ؟..

الناس مختلفون فى الإجابة على هذا السؤال ، رغم معاصرتهم ومعايشتهم لنشأة هذا التيار ؟!..

أما سبب هذا الاختلاف فراجع إلى الاختلاف فى تشخيص الأسباب التى يراها كل فريق سببا فى نشأة هذا التيار وانتشاره ..

فالبعض يؤرخ بهزيمة سنة ١٩٦٧ م لنشأة هذا التيار ؛ لأن تلك الهزيمة قد أبرزت إفلاس « الخيار القومى » و « الخيار اليسارى » على حد سواء .. ومن قبلها - منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ م - برز إفلاس « الخيار الليبرالى » ، فلم يبق إلا « الخيار الإسلامى » الذى جاء هذه المرة ثوريا وعنيفا ليكون فى مستوى التحدى المتمثل فى واقع الهزيمة ، وثمرة للمعاناة التى لقيها التيار الإسلامى من ثورة يوليو ، واعتبارا بالفشل الذى منيت به الحركات الإسلامية التى سلكت إلى أهدافها طريق « الشرعية - القانونية » ، وحتى يستطيع مواجهة الردة التى سادت فى السبعينات ، عندما استسلمت مواطن القيادة وأدواتها «للتغريب» ، على نحو فرض رموز السيطرة الغربية - وفى مقدمتها الصليبية والصهيونية - على الإنسان العربى والمسلم !.. فكان لابد من أن يأتى «الخيار الإسلامى» - هذه المرة - حادا وعنيفا؛ ليكون فى مستوى التحديات !..

تلك هى رؤية البعض ممن يؤرخ بهزيمة سنة ١٩٦٧ م لنشأة هذا التيار... لكن التأمل الأعمق يرى فى هذه الهزيمة، وفى الظروف التى تلتها، وفى ردة السبعينات أسبابا «لشيوع» هذا التيار و«انتشاره» .. بينما تظل «نشأته» سابقة لهذا التاريخ .. وليس أدل على ذلك من أن بواكير تنظيمات هذا التيار فى وطننا العربى هو تنظيم المرحوم الأستاذ سيد قطب (١٣٢٤ ـ ١٣٨٦ هـ/ ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦ م) وباكورة الأطروحات الفكرية التى بلورت نظريته هى كتابه (معالم فى الطريق) وهما سابقان على هزيمة سنة ١٩٦٧ م، بل ومن ثمرات الحقبة الأولى من عقد الستينات، زمن ازدهار الناصرية ومشروعها القومى العملاق ؟!..

وهذا التأمل العميق الذى قادنا إلى رفض التأريخ بهزيمة سنة ١٩٦٧ م «لنشأة» هذا التيار الإسلامى «الرافض»، يقودنا إلى البداية الحقيقية لهذه النشأة .. ومما يعين على الدقة فى هذا التحديد :

١ ـ رصد المعالم التى تميز تيار الرفض الإسلامى هذا عن غيره من تيارات المد والصحوة الإسلامية .

٢ ـ وتحديد الأسباب التى أثمرت هذه المعالم التى تميز بها ..

لقد ولد هذا التيار من رحم «جماعة الإخوان المسلمين» .. إنه ابنها الشرعى، ولد من خلال معاناتها وعذاباتها، وشب ليعلن إفلاسها، ووراثته لها؛ لأنها لم تعد مؤهلة ولا قادرة على تحقيق ما استهدفت من غايات وأهداف؟!.. ولد هذا التيار الرافض من رحم «الإخوان المسلمين» كما ولدت الأحزاب الشيوعية الثورية من رحم الاشتراكية الديمقراطية ... وكما ولد اليسار الجديد من رحم الأحزاب الشيوعية ؟!..

وإذا كانت أبرز المعالم لهذا التيار هى : «التكفير» للآخرين ـ حكاما فقط، أو حكاما ومحكومين ـ ووصف المجتمع «بالجاهلية»، ونظرية «الحاكمية

الإلهية » ، بالمعنى الذى يجرد الأمة والشعب من حق التشريع للدنيا والمجتمع إذا كانت هذه هى أبرز المعالم المميزة لتيار الرفض الإسلامى ، فإن « بداية » هذه الملامح قد ظهرت ، على استحياء ، فى صفوف « الإخوان المسلمين » فى الأربعينيات ، عندما تساءل بعضهم هامسا : « هل المسلمون هم جماعة المسلمين ؟ أم المسلمون هم جماعة الإخوان المسلمين ؟!..

فلما وقع صدام « الإخوان » مع السلطة سنة ١٩٤٨ م ، وحلت بهم محنة التعذيب الشاملة ، واغتيل مرشدهم وإمامهم الشيخ حسن البنا (١٣٢٤ - ١٣٦٨ هـ / ١٩٠٦ - ١٩٤٩ م) فى العام التالى ، افتقدت الجماعة قيادتها التاريخية الملهمة ، وكانت تتميز بواحدة من الآفات التى أضيفت ظلما إلى الإسلام .. آفة التفرد المستغنى .. فبين الإمام وسلطاته وبين كوادر الصف الثانى بون شاسع وأمد طويل ؟!.. فلما غابت هذه القيادة التاريخية فى ظروف المحنة هذه ، وافتقدت الجماعة القيادة التى تملأ الفراغ ، انفتح الباب على مصراعيه ليدخل منه فكر وافد ، يمثل تجربة متميزة بل ومختلفة ، هى تجربة الأستاذ أبو الأعلى المودودى (١٣٢١ - ١٣٩٩ هـ /١٩٠٣ - ١٩٧٩ م) وجماعته الإسلامية - فى شبه القارة الهندية - فى هذا الفكر كان قد تبلورت قسمة «التكفير » التى واجه بها المودودى الإنجليز والهندوس ومادية الحضارة الغربية ووثنية الهندوس .. كما تبلورت نظرية « الحاكمية الإلهية » ، بالمعنى الذى يرفض الديمقراطية وحق الأمة فى السلطة والسلطان والتشريع ؛ لأن الديمقراطية - التى تعنى حكم الشعب ، أى الأغلبية - كانت تعنى فى واقع المودودى سيطرة الهندوس على المسلمين واستبعادهم للإسلام !

فلما غابت قيادة حسن البنا التاريخية ، وعجز الصف الثانى عن ملء الفراغ ، بدأت مع بداية الخمسينات بواكير الترجمة لأعمال المودودى الفكرية للغة العربية، وبدأت تأثيراته تعمل عملها فى إنضاج وبلورة تيار الرفض الإسلامى فى رحم « جماعة الإخوان » !..

وعندما دخل « الإخوان » محنتهم العامة الثانية بعد صدامهم مع ثورة يوليو سنة ١٩٥٤ م أخذ « الفكر الطبيعى » يخلى مكانه « للفكر المتوتر » التابع من «الأزمة » ، فكان انتقال سيد قطب - بل وتخليه عن إبداعه الفكرى الأول - إلى (معالم فى الطريق) الذى جاء صورة « كربونية » لما أبدع المودودى فى الواقع المخالف الذى نشأ فيه ؟!..

تلك كانت « البداية » .. وبعدها كان « الشيوع والانتشار » .



التدين بين الشكل والمضمون

إنه معرض للمخطوطات يفجر قضية هامة من قضايا الدين والدنيا فى حياتنا المعاصرة ؟!..

فعلى شاطىء نهر النيل - بمدينة القاهرة - يقوم مبنى « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ، والذى يضم « دار الكتب والوثائق القومية » .. وأول ما يواجه الداخل إلى هذا المبنى الكبير ذلك المعرض للمخطوطات الذى يثير القضية التى نتناولها بهذا الحديث ...

يضم هذا المعرض عددا من أندر المخطوطات العربية وأجملها وأقدمها .. ومن بين هذه المخطوطات تمثل « المصاحف » الجانب الأكبر والأهم ، الذى يلفت الأنظار ويجذب الاهتمامات ..

والناظر فى مخطوطات « المصاحف » هذه - حسب التواريخ التى كتبت فيها - يلحظ ما يلى :

* أن مخطوطات القرون الإسلامية الأولى - التى تميزت بالازدهار الحضارى للأمة العربية الإسلامية ، وبالإبداع الحضارى فى مختلف فروع العلم : الدينى منه والدنيوى - إن مخطوطات « مصاحف » تلك القرون تتميز ببساطة شديدة ، جعلتها خالية تماما من الزينة والزخرف والتزويق .. لقد جاءت متسقة مع الطابع الذى تميز به الإسلام : الاهتمام - أولا - بالمضمون والجوهر ، والعزوف عن البهرج ، وخاصة فيما يتعلق بأمور الدين .. والقرآن الكريم - المخطوط فى المصحف - هو عماد هذا الدين ..

لقد كان الإسلام - فى تلك القرون الإسلامية الأولى - طاقة روحية مبدعة وخلاقة ، التحمت بحياة الأمة ودنياها ، فأبدعت تلك الحضارة التى كانت هى حضارة العالم أجمع فى تلك القرون ... كان الإسلام جوهرا ومضمونا ... ولم يكن شكلا ولا زينة ولا زخرفا ... ومن هنا تميز رسم كتابه الأول - القرآن الكريم - بالبساطة التى عرفتها بيوت الله ، وعقائد الدين وشعائره فى تلك القرون ...

* أما مخطوطات « المصاحف » التى امتلأت بالزينة والزخرف والجماليات التى تدهش البصيرة وتخطف الأبصار ؛ لما فيها من فنون الرسم ، وبهاء التنسيق ، وكميات الذهب والفضة والزمرد والأحجار الكريمة والثمينة ، وروعة التجليد ، وضخامة الأحجام ... أما هذه المخطوطات - التى غدت آية من آيات الفن والرسم والزخرفة والزينة - فهى تلك التى كتبت فى عصر المماليك ، عندما توقف الإبداع الحضارى لهذه الأمة ، وأصاب الجمود ملكة الخلق والإضافة فى أغلب مجالات الفكر وميادين العلوم ، ودخلت الحياة الفكرية عصر الانحطاط ، واكتفى « أعلام » ذلك العصر « بالجمع » و « التدوين » و « الحواشى » و « التعليقات » و « التخريجات » و « المحسنات » و « الحكاكات » ؟!..

فى هذا العصر المملوكى كان « الإبداع » فى « الشكل » وكان « الموات » « للمضمون » ؟!.. فعندما كان الإسلام : « عقيدة » تتجسد فى أمة ، صنعت حركتها الحيوية حضارة عملاقة ، تميزت مساجد الإسلام وشعائره بالبساطة فى الشكل ، على حين زخرت هذه المساجد بالإبداع العلمى والإشعاع الفكرى الذى تجسد فى علوم الإسلام ومذاهب الأئمة الأعلام . وعندما كان القرآن

نهجا تسلكه الأمة لدينها ودنياها ، وشريعة تحكم سلوك هذه الأمة وتتعايش مع واقعها وتسهم فى تشكيل هذا الواقع وفق قيم الإسلام ، تميز رسم هذا القرآن بالبساطة التى جسدتها مخطوطاته فى تلك القرون الإسلامية الأولى ...

أما فى العصر المملوكى .. عصر الجمود والتراجع على جبهة « المضمون » و « التطبيق » لروح الإسلام وجوهره .. فإن الازدهار والتألق قد سادا على جبهة « الشكل » ، فكانت الزينة والزخرفة والروعة فى مخطوطات القرآن الكريم ؟!..

ففى العصر المملوكى تحول « المسجد » من دور البساطة الذى مكن آحاد الناس وجماعاتهم من إقامة المساجد ، فى استقلال عن الدولة وذوى النفوذ والسلطان .. إلى دور غدا فيه المسجد « عمارة » شامخة ، يعجز عن القيام بها الآحاد من الناس والفقراء من الجمهور . ودخلت الدولة والأمراء ميدان السباق فى تشييد هذه « العمائر » ، ثم وقفوا عليها الأوقاف الغنية ، فظهرت للمرة الأولى فى حياة المسلمين فئة « الفقهاء ـ الموظفين » لدى الدولة ، والذين يرتزقون من الأوقاف التى حبسها الأمراء على هذه « المؤسسات » ؟!.. ومنذ ذلك التاريخ افتقدت الأمة « استقلال » كثير من هؤلاء « الفقهاء » ، فانتزع الأمراء المماليك سلاح الفكر من أيدى العامة والجمهور ؟!..

ولا تسل عن مصادر الأموال التى بنى الأمراء بها هذه « المساجد العمائر » .. ولا تسل عن مصدر « الأوقاف » التى حبسوها على هذه المؤسسات .. ففى كتب (الخطط) ـ التى تؤرخ لأحشاء المجتمع ولحياة جمهور الأمة ـ وليس لحياة السلاطين وحدهم ـ تجد العجب العجاب عن هذه المصادر التى اغتصبها المماليك بالقهر الذى فاق الحدود وتجاوز الخيال ، ثم بنوا بها المساجد وحبسوها على فقهاء وطلاب ذلك الزمان !..

فمن حيث « الكم » نقرأ فى (الخطط الجديدة) لعلى باشا مبارك (١٢٣٩ - ١٣١١ هـ /١٨٢٣ - ١٨٩٣ م) أن عصر المماليك الجراكسة قد قفز بعدد الجوامع فى القاهرة من ثمانية إلى مائة وثلاثين جامعا ، وذلك خلال ثلاثة قرون ونصف ، تراجعت فيها الحضارة والحياة ، بل ونقص فيها تعداد السكان بالأوبئة والمظالم والمجاعات ؟!(١) .

ومن حيث « الشكل » نقرأ أن هؤلاء الجراكسة « قد تغالوا فى نظام المساجد وزينتها ، وأحدثوا المحاريب المطعمة بالصدف والعاج والأبنوس والأعمدة المنطقة بالفضة ... حتى صارت من أفخر المبانى !... » (٢) ...

أما الأمراء المماليك الذين بنوا هذه الصروح المعمارية فلقد جسدت حياتهم الغرائب والمفارقات ... فهم قد سخروا عامة الناس فى بناء هذه المساجد ، كما سخر الفراعنة الناس - قديما - فى بناء الأهرامات ؟! ثم هم قد صادروا أوقاف من سلف منهم ، وكذلك أرزاق الكثيرين من خصومهم وغرمائهم ثم حبسوها على هذه المؤسسات « الدينية - الخيرية » ؟!... وعندما يتحدث على مبارك عن الأمير عبد الرحمن كتخدا (١١٩٠ هـ /١٧٧٦ م) ، الذى لقب «بصاحب العمائر» لكثرة ما أقام من « المساجد والزوايا والمدارس والأسبلة والسقايات والمكاتب والحيضان والقناطر والرباطات ... » يقول عن دينه وتدينه وأخلاقياته : « لقد كان - عفا الله عنه - يقبل الرشا !.. ويتحايل على مصادرة بعض الأغنياء فى أموالهم !.. واقتدى به فى ذلك غيره ، حتى

---

(١) (الخطط الجديدة) ج ١ ص ٨٧ طبعة بولاق .

(٢) المصدر السابق . ج١ ص ٥٤ .

صارت سنة مقررة ، وطريقة مسلوكة ليست مستنكرة ؟!.. ، (١) ..

أما الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى الظاهرى (٨١٥ ـ ٨٢٤ هـ/ ١٤١٢ ـ ١٤٢١ م) والذى كان ـ كما يقول على مبارك ـ ، يحب أهل العلم ويجالسهم .. ويجل الشرع النبوى ، ويذعن له !.. ويرفض البدع .. وله قيام فى الليل إلى التهجد أحيانا .. ، فإنه هو الذى كان ـ وفق عبارة على مبارك أيضا ـ : ، من أكبر أسباب خراب مصر والشام ؛ لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن ... وكثرة المظالم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس ؟!.. ، (٢)

وهذا الأمير جمال الدين الأستادار (٨١٢ هـ /١٤٠٩م) ، الذى كان من ،أصحاب العمائر والخيرات ، يبنى مدرسة من أعظم دور العلم بمصر ، ويقف عليها الأوقاف الغنية ، ويرتب منها المرتبات للشيوخ والصوفية وطلاب العلم الذين يدرسون الحديث والتفسير والمذاهب الأربعة .. لكن بناء هذه المدرسة وأوقافها قد جاء من القهر والحرام والمصادرات والاغتصاب .. فحتى ما بهذه المدرسة من تحف ونفائس وشبابيك وأبواب .. بل ، وحتى المصاحف وكتب الحديث التى جهزها بها .. قد انتزعها بعشر ثمنها ؟! .. ، أما أوقافها ، فقد أخذها من الناس غصبا .. وأعمل فيها الصناع بأبخس أجرة ؟! .. ، كما يقول على باشا مبارك فى خططه الجديدة (٣) ...

لقد تراجع ، السلوك ، الدينى ، وتقهقر ، المضمون ، الإسلامى ، على حين

---

(١) المصدر السابق . ج٥ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المصدر السابق . ج ٥ ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق . ج ٥ ص ١٢١ .

ازدهرت « الأشكال » و المظاهر » ، فتناقض الشكل والمضمون حتى فى مؤسسات الدين ؟!..

وبعد أن كان القرآن ـ فى عصر بساطة مخطوطاته ومصاحفه ـ شريعة الأمة وقانون الدولة وسياج الخاصة والعامة ... جاء العصر المملوكى فازدهرت « صناعة » نسخ حروف المصحف وغدت مخطوطاته آية فى الزينة والزخرفة والجمال ... أما مضمون القرآن ـ كشريعة ـ وقوته كقانون للفرد والأسرة والأمة والدولة ، فلقد تراجع كل ذلك فى ظل حكم المماليك !..

كانوا « يتعبدون » « بنسخ » الحروف على رق الغزلان بماء الذهب ، ثم يغلفونه بأغلفة تزينها الأحجار الكريمة .. على حين يتحاكمون فى حياتهم ودواوين دولتهم ، لا إلى شريعة القرآن الكريم ، بل إلى « ياسة » ـ (قانون) ـ الملك الوثنى جنكز خـان (٥٦٢ ـ ٦٢٤ هـ /١١٦٧ ـ ١٢٢٧ م) .. وهى القانون الذى امتزجت فيه أخلاط من الوثنية واليهودية والنصرانية والإسلام ، كما يقول المقريزى (٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ /١٣٦٥ ـ ١٤٤١ م) أبرز وأعظم مؤرخى عصر المماليك !.. لقد « نسخوا » شريعة القرآن ، فى الواقع والجوهر والتطبيق .. على حين « نسخوا » حروفه بماء الذهب ومداد الزعفران ؟!.. فكانت قمة المأساة عندما يتحول التدين عن الجوهر والبساطة ليغرق فى الأشكال والمظاهر التى لا تغنى شيئا عن المضمون !..

صحيح أن الاهتمام « بعمارة » المساجد قد نهض « بالفن » الإسلامى ، فازدهر هذا الجانب من حضارة الأمة .. وكذلك الحال مع زخرفة المصاحف التى ازدهرت منذ ذلك التاريخ .. لكن غياب المضمون الإسلامى وتخلف

التطبيق للجوهر والغاية قد أصاب حياة الأمة بالانفصام الذى جعل ذلك العصر - رغم تقدمه فى الشكل - عصر انحطاط لا عصر ازدهار ....

ولقد تعلمنا - ولازلنا بحاجة لأن نتعلم من ذلك العصر - :

* أن الاهتمام « بالشكل » يجب أن لا يطغى على « الجوهر » و « المضمون» ... خصوصا فى ظل شريعتنا الإسلامية ، التى هى مقاصد وغايات !..

* وأن تنمية « الفنون » يجب أن تقف عند مجالات « الفنون » .. على حين يجب أن تحتفظ جوانب « العبادة » ودورها ، وكتب الدين وشعائره بالبساطة التى لا تصرف المتدين عن «المضمون» ! ...

فحياتنا - والدينية منها بخاصة - يجب أن تبرأ من تناقض « الشكل » مع «المضمون» .. ورحم الله السلف الذين قالوا :

«إن الصلاة : عادة .. والصوم : جلادة .. أما الدين فهو : المعاملة » ؟! .

* * *

صورة المرأة فى صدر الإسلام

١ـ الحـديث عن المرأة المسلمـة ـ فى فكرنا الإسلامى الحـديث وتصوراتنا الإسلامية المعاصرة ـ حديث طويل وعريض وعميق !... وأكثر من هذا فإنه ملىء بالاختلافات والتناقضات ؟!..

بل إننا إذا شئنا الدقة قلنا : إن هذا الاختلاف البالغ إلى حد التناقض ، فى تصور فكرنا الإسلامى لصورة المرأة المسلمة ومكانها فى المجتمع ودورها فى الدولة ، ليس خاصية لفكرنا الحديث : فلقد رأيناه ونراه وقرأناه ولازلنا نقرؤه فى كتب التراث ..

وعلى سبيل المثال .... فمن مذاهب الإسلاميين ـ كما عند الخوارج ـ من قرر المساواة بين المرأة والرجل فى « الولاية » ، بما فيها « الولاية العامة » ، فأجازوا توليها الخلافة وإمارة المؤمنين .. ووضعوا هذا المذهب فى التطبيق !..

ومن هذه المذاهب من أجاز ولايتها للقضاء جميعه ، قياسا على جواز ولايتها « للإفتاء » .. كما هو رأى الإمام محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ/ ٨٣٩ ـ ٩٢٣م) ... على حين أجاز لها ذلك أبو حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠هـ/٦٩٩ ـ ٧٦٧م) مستثنيا قضاء « القصاص والحدود » ... أما الشافعى (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ /٣٦٧ ـ ٨٢٠ م) فإنه منع ولايتها للقضاء قياسا على منعها من الولاية العامة وإمارة المؤمنين !...

ولم يكن حال فكرنا الإسلامى الحديث ، وتصوراتنا لحال المرأة المسلمة ودورها فى المجتمع ، بأفضل مما كان الحال عليه فى كتب التراث ومذاهبه !..

فكثيرة هى تلك الحركات والدعوات الإسلامية التى تدعو إلى جعل المنزل وحده ميدان عمل المرأة الوحيد ، ومن ثم تدعو إلى أن لا تتجاوز ، فى ـ التعليم ـ العلوم التى تؤهلها لعمل المنزل وتربية الأطفال ... وهم فى ذلك يستلهمون تراثنا عن المرأة فى عصورنا المظلمة ، تلك التى تحولت فيها المرأة إلى دمية للمتعة الجنسية ، حتى لقد ذبلت فيها ما عدا الشهوة الجنسية من ملكات .. حتى الروح الجاهلية ـ روح وأد البنات ـ عادت إلى أدبيات ذلك العصر ، لابسة ـ زورا وبهتانا ـ ثياب الإسلام !.. فرأينا الشاعر يتحدث عن أن استكمال النعمة بالنسبة لوالد البنت إنما يتحقق عندما « يزف كريمته » إلى القبر ؟!.. فهى « عورة » لا يسترها إلا « القبر » !..

ولم أر نعمة شملت كريما — كنعمة عورة سترت بقبر !

وقال آخر ، متحدثا عن الذى تهواه ابنته له ـ الحياة ـ والذى يهواه لها ـ الموت ـ ! :

تهوى حياتى وأهوى موتها شفقا — والموت أكرم نزال على الحرم !

وتحدث ثالث عن موت البنات ، باعتباره مجدا !..

ومن غاية المجد والمكرمات — بقاء البنين وموت البنات !..

صحيح أن فكرنا الحديث لم يعد يتردد فيه هذا الشعر الركيك ... لكن هذه «المضامين الركيكة » لازالت مستكنة فى كثير من عقول أصحاب دعوات ترفع أعلام دين الإسلام وراياته ؟!..

ولقد اجتهد أصحاب هذا « الفكر » حتى أجهدوا الحقيقة الإسلامية فلووا عنق بعض المأثورات المروية ، وجردوها من ملابساتها ، حتى انتزعوها من

«الخصوص» إلى «العموم» ، ومن «النسبية» إلى «الشمول المؤبد» ... فبشروا بأن المرأة ـ كل امرأة وبصرف النظر عن عقلها وعلمها ـ ناقصة عقل ودين .. ولن يفلح أى قوم منحوها فى مجتمعهم ولاية من الولايات ؟!...

حدث ذلك ... ووجدنا هذا «الفكر» تبشر به حركات ودعوات إسلامية فى عصرنا الحديث .... وإلى جانب هذا «الفكر» وجدنا تيار (الجامعة الإسلامية) ، على لسان واحد من أعظم أعلامه وهو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ ـ ١٣٢٣ هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) يجلو الغبار عن وجه الإسلام الحق فى هذه القضية ، فيحرر المقالات والفصول ليقدم تصور الإسلام الحقيقى ونظرته الصادقة لقضية المرأة المسلمة ، وهو تصور ونظرة تتساوى فيها النساء مع الرجال فى الأهلية والحقوق والواجبات .. فالقرآن الكريم يجمع هذا التصور فى الآية الكريمة : ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ** ﴾ (١) .. فالكلمات الأولى من الآية ـ كما يقول الإمام محمد عبده ـ : «قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل فى جميع الحقوق ... فهما متماثلان فى الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل ، أى أن كلا منهما بشر تام ، له عقل يتفكر فى مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه وينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ...» .

أما الشق الآخر من الآية ، وهو الذى يتحدث عن «الدرجة» التى للرجال على النساء ، فهى «القوامة» ، أى الرئاسة ، التى للرجال على النساء ،

---

(١) البقرة : ٢٢٨ .

واللازمة لسير الاجتماع الإنسانى ، والنابعة من الخبرة الأكثر ، والنهوض بالعبء المالى فى الإنفاق على المنزل والأسرة .. فهذه « الدرجة » و « القوامة » .. كما يقول الإمام محمد عبده « توجب على المرأة شيئا وعلى الرجال أشياء» !... وهى « الرياسة التى يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره ، فإن كون الشخص قيما على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه فى تنفيذ ما يرشده إليه ، أى ملاحظته فى أعماله وتربيته ... فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن .. »(١) ؟!...

هكذا ... وعلى هذا النحو المختلف ، والمتناقض ، تجاورت فى « فكرنا الإسلامى الحديث الأحكام والتصورات الخاصة بموقف الإسلام من المرأة ، وبصورة المرأة المسلمة فى الإسلام ... الأمر الذى يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوى ؛ لنرى الموقف الحق للإسلام الحق وللمسلمين الأولين من المرأة ... وحتى تتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة فى صدر الإسلام ، وحتى لا يظل عقلنا الإسلامى الحديث أسيرا لفكرية العصور المظلمة - عصور الحريم والإقطاع - المحسوبة - زورا وبهتانا - على الإسلام - فى الوقت الذى يتوهم فيه أن ولاءه إنما هو لدين الإسلام !...

٢ - **فليس حقا ولا صدقا أن الخيار** أمام المرأة العربية والمسلمة ، محصور فى طريقين اثنين ، وفى صورتين لا ثالث لهما :

الأولى : صورة امرأة العصر « المملوكى - العثمانى » - عصر الحريم -

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٦٣٠ - ٦٣٥ .

عندما تحولت المرأة إلى دمية للشهوة الجنسية ، تتزين بها المخادع ، على نحو ما كان عليه الحال فى المدن ، ولدى الطبقة الثرية المترفة و « الراقية » على وجه الخصوص !..

والثانية : صورة المرأة الأوربية ، التى تتشبه بالرجال ، وتقرأ القصص الغرامي ، وتشرب السيجار ، وتعرض على الملأ من زينتها ما أمر بستره شرع الله !..

ليس حقا ولا صدقا أن البديل لامرأة عصر الحريم - التى ذبلت ملكاتها ، كإنسانة ، باستثناء غرائز الجنس و « ملكات » المكر والخداع التى اشتهرت بها فى قصص (ألف ليلة وليلة) - هو امرأة الحضارة الأوربية ، التى ثارت وتثور اليوم علامات استفهام كثيرة حول الجدوى الأدبية والمادية التى تحققت للمجتمع من وراء الفكرة التى أسست عليها تحررها الحديث .. فكرة : أن حرية المرأة تعنى إلغاء أى تمايز بينها وبين الرجل ، إن فى الطبيعة أو فى الاختصاص !..

وأمام علامات الاستفهام هذه ، التى ثارت وتثور بعد أكثر من قرن اقتفت فيه « امرأة المدينة » - العربية والمسلمة - أثر المرأة الأوربية ، متخذة منها النموذج والمثل الأعلى ، إن فى الزى أو العادات أو طرائق العيش أو أنماط السلوك ... وبعد اليقين الرافض لصورة « امرأة عصر الحريم » ، التى خبرتها مجتمعاتنا فى القرون التى رزحت فيها تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين أمام هاتين الصورتين بدأ الفكر العربى الإسلامي رحلة البحث عن الصورة المثلى للمرأة العربية المسلمة ، تلك التى تستدعيها ضرورات واقعه الطامح

للنهضة المستقلة ، والتي تحقق استقلالها من خلال رفض « التخلف المملوكي ـ العثماني » والتحفظ على « التقدم والتمدن الأوربي » على حد سواء ؟!..

واتساقا مع القانون الذي يحكم صحوة هذا الفكر العربي الإسلامي ، فلقد عادت وتعود الاهتمامات بالعقل العربي المسلم ليرى وليكتشف حقيقة الثورة التي مثلها ظهور الإسلام في حياة المرأة ... وحقيقة الموقع الذي احتلته المرأة في المجتمع بثورة الإسلام هذه ... وحقيقة القسمات التي ميزت وتميز المرأة «العربية والمسلمة » عن « امرأة عصر الحريم » و « امرأة الحضارة الأوربية » ـ معا !..

لقد ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ، دون أن تعني مساواته هذه إلغاء تمايز الجنسين ، في الطبيعة أو الاختصاص ، فقرر للمرأة إنسانيتها ، واحتفظ لها بتميزها ، بل لقد رأى في هذا التميز قسمة من قسمات إنسانيتها ، التي بها تتحقق المساواة بينها وبين الرجال ؟!..

ولقد صنعت ثورة الإسلام في الواقع العربي ، وفي نفس الإنسان المسلم ، تلك النهضة التي عقدت لواء القيادة في الدنيا ، يومئذ ، لتلك القبائل التي كان بأسها بينها شديدا ، وتناحرها دائما لأتفه الأسباب ، والتي كانت ـ قبل نهضة الإسلام ـ طيرا مهيض الجناح يتخطفه كل من الفرس والروم !..

ولقد كان « الإسلام المجاهد » هو السر الأعظم والفاعل الأول في هذا التحول الذي أصاب الإنسان العربي عندما اهتدى بهدى الإسلام ... فكما تحول أعراب البادية وجفاة القفار ـ بهذا « الإسلام المجاهد » ـ إلى فرسان للفتوح التي حررت الشرق من تسلط الساسانيين واستعمار البيزنطيين .. وإلى صناع للتمدن والحضارة والعلوم والفنون ... كذلك انتقل « الإسلام المجاهد »

بالمرأة العربية من « همل » تتساوى بسقط المتاع ، أو « زينة » تتحلى بها حياة شيوخ القبائل وأثريائها .. إلى مكان المرأة المجاهدة التى زاملت الرجل فى تأسيس « الدين » وبناء « الدولة » جميعا ..

* وإذا كان الله ـ سبحانه ـ قد اصطفى لرسالة الإسلام محمد بن عبد الله ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ فلقد كانت المرأة هى أول مستجيب ومناصر ومؤازر للإسلام الدين !.. بل لعلنا لا نغالى إذا قلنا إن تصديق زوج الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (٦٨ ـ ٣ ق . هـ / ٥٥٦ ـ ٦٢٠ م) بهذا الدين الجديد ، وبصدق رسوله قد سبق وضوح الأمر حول حقيقة ذلك الوحى الذى فاجأ النبى فى غار حراء عندما بلغ سن الأربعين !..

ففى البدء ـ وبعد طور « الرؤيا الصادقة » ـ رأى النبى ﷺ « ضوءا » وسمع صوتا » .. ولم يكن يدرى ماهية هذا الضوء ولا حقيقة ذلك الصوت ، حتى لقد خشى أن يكون به مس من جنون ! لكن خديجة كانت أسرع إلى التصديق والطمأنة، فنفت عنه الهواجس ، وأخذت بيده إلى ذلك الحبر : ورقة بن نوفل (١٢ ق . هـ / ٦١١ م) الذى طمأنه إلى أن هذا الذى رأى هو الوحى والناموس الذى كان يراه موسى عليه السلام .. ففى الحديث الذى يرويه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١ هـ / ٧٨٠ ـ ٨٥٥ م) فى (مسنده) : قال الرسول ﷺ لخديجة ـ رضى الله عنها ـ : « إنى أرى ضوءا وأسمع صوتا ، وإنى أخشى أن يكون بى جن » قالت : لم يكن الله ليفعل ذلك بك يا بن عبد الله !.. فكانت أسرع إلى التصديق بالدين الجديد من وضوح أمر ذلك الوحى الذى فاجأ النبى ـ عليه السلام ـ فى غار حراء !...

ثم توالت الفضائل والأفضال من هذه السيدة الأولى فى حياة الإسلام

والمسلمين ... فكانت أول من استجاب للدعوة الجديدة ... واقترنت استجابتها بالدعم الذى لا يعرف الحدود للنبى وللدين ولجماعة المسلمين المستضعفين، على اختلاف الميادين وتنوع المجالات التى اتخذها هذا الدعم الذى نهضت به خديجة فى حياة المسلمين ... ويكفى أن نعلم أن موتها كان حدثا جللا، هز قدرات المسلمين على الصمود فى محنتهم هزا عنيفا، حتى لقد سمى الرسول - عليه الصلاة والسلام - العام الذى ماتت فيه «عام الحزن» ؟!..

تلك كانت الصورة الأولى، التى افتتح بها الإسلام أولى صفحات «كتاب المرأة المسلمة»، لتتوالى بعد ذلك الصور والصفحات .. تلك التى تجلى حقيقة موقف الإسلام الحق من النساء : نصف المجتمع، وشقائق الرجال .

٣ - إننا نعلم أن بلادا إسلامية كثيرة لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوق سياسية كثيرة، تتراوح ما بين الحرمان من التصويت فى الانتخابات العامة، وما بين الترشيح للمجالس النيابية وتمثيل الأمة فى هذه المجالس التشريعية ... وأغلب الذين يزكون هذا الحرمان ويدافعون عنه يتمسحون بالإسلام، فيزعمون أنه يحول بين المرأة وبين «الولاية»، أى السلطة والسلطان فى شئون الدولة العامة، ومنها مجالس التشريع !...

وحتى البلاد الإسلامية التى «منحت» المرأة حق الانتخاب، أو الانتخاب والترشيح وتمثيل الأمة فى المجالس التشريعية، فإن حكوماتها التى أقدمت على هذا «التطور» قد احتذت فيه حذو المجتمعات الأوربية ؛ لأنها حكومات أغلبها «علمانى» !. على حين ظل الكثيرون من الرافعين لأعلام الإسلام وراياته فى هذه البلاد يعارضون هذا «التطور»، زاعمين تناقضه مع موقف

الإسلام من المرأة ، وهو الموقف الذى يصرون على تحريمه « ولاية » المرأة فى شئون الدولة وسياسة الأمة !...

فهل حقا يقف الإسلام ضد « ولاية » المرأة ، وسلطتها وسلطانها فى عالم السياسة والتشريع ؟... وهل إذا قلنا إن الأمة هى مصدر السلطات .. تحفظ الإسلام على هذا المبدأ فقال : إن الأمـة هنـا هـى « الرجال » ولا يدخل فيها « النسـاء » ؟!...

لندع جانبا - ونحن نبحث عن رأى الإسلام الحق فى هذه القضية الهامة - ثمرات « فكر » المسلمين فى هذا الميدان ، فهى ثمرات مختلف ألوانها باختلاف مواقع هؤلاء المفكرين وحظهم من الاستنارة والعقلانية فى فهم النصوص والمأثورات والتجارب الأولى التى ساست المجتمعات بنهج الإسلام ... لندع جانبا ثمرات هذا « الفكر » ، ولننظر مباشرة فيما صنع الرسول ﷺ عندما شرع هو وصحـابتـه - عليهم رضوان الله - فى تأسيس الدولة ، دولة المدينة ، أولى دول العرب المسلمين ... لننظر فى هذه التجربة السياسية ، ولنبحث عن مكان المرأة فيها ؛ لنرى هل كان لها مكان فى تأسيس « الدولة » ؟ - بل ولنبحث أيضا لنرى هل كان لها مكان فى تأسيس « الدين » ؟!...

نحن نقرأ فى الفكر السياسى الأوربى عما يسمى بـ « العقد الاجتماعى » .. وهو عقد « نظرى - مفترض » ، يرتضيه المحكومون والحاكمون لتأسيس «الدولة » التى تنظم علاقات الناس بعضهم مع بعض وعلاقات المحكومين بالحاكمين ... نقرأ عن هذا « العقد » «النظرى - المفترض » ... لكننا نعلم أن تأسيس دولة الإسلام العربية الأولى ، تلك التى قامت بالمدينة المنورة، عقب الهجرة ، قد قام على « عقد حقيقى » ، ولم يكن فقط عقدا نظريا !...

ففى موسم حج السنة التى سبقت الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة عقد الرسول ﷺ مع ممثلى قبيلة الأوس وقبيلة الخزرج عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى ، ذلك الذى اشتهر فى التاريخ السياسى الإسلامى بـ « بيعة العقبـة » ، وكان عدد المتعاقدين ـ الذين بايعوا الرسول تلك البيعة ـ خمسة وسبعين مثلوا ما يمكن أن نسميه « الجمعية التأسيسية » التى قررت إقامة سلطة النبى ودولة الإسلام بالمدينة عندما يصلها الرسول مهاجرا ... لقد كانوا يمثلون من أسلم فى الأوس والخزرج ، وبعد أن بايعوا الرسول ، وتعاقدوا على تأسيس الدولة ، انتخبوا واختاروا منهم اثنى عشر نقيبا ليكونوا قيادة المجتمع المسلم بالمدينة فى ذلك الحين ...

وما يعنينا هنا من هذه الحقيقة التاريخية الإسلامية أن هذه « الجمعية التأسيسية » قد ضمت امرأتين ، اشتركتا فى البيعة وأسهمتا فى هذا الحدث السياسى التاريخى ، وبايعتا رسول الله ﷺ كما بايعه الرجال سواء بسواء .. ولم يحدث أن اكتفى النبى ببيعة الرجال عن بيعة النساء ، ولا أن أخر الرجال النساء... فـالأمـة « ـ (الجمـاعـة) ـ التى ملكت سلطان تأسيس الدولة ، وسلطات التعاقد مع الرسول على إقامتها ، هذه « الأمة » ـ مصدر هذه السلطة ـ قد ضمت النساء والرجال على قدم المساواة .. لقد كانوا ثلاثة وسبعين رجلا وامرأتين : « أم عمارة : نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) .. وأم منيع : أسماء بنت عمرو بن عدى الأنصارية....

وبعد أن تأسست « الدولة » وقامت تناضل أعداءها استمرت المرأة المسلمة جزءا أصيلا وفعالا فى « الجماعة .. والأمة السياسية » ـ بل والجيش المقاتل ـ

التى حمت الدولة ، ودعمت أركانها ، وامتدت بحدودها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة المنورة .... وعلى سبيل المثال .. ففى عام الحديبية (٦ هـ/ ٦٢٨م) عندما خشى المسلمون غدر قريش برسول المسلمين إليهم عثمان بن عفان ، بايع المسلمون الرسول القائد على « الحرب والقتال » . وفى هذه البيعة شاركت المرأة المسلمة مشاركة الرجال .. وكانت أم عمارة : نسيبة بنت كعب ضمن النساء المبايعات لرسول الله على « الحرب والقتال » !.. ولقد تمت هذه البيعة تحت « شجرة » ، وسماها الله سبحانه فى قرآنه الكريم « بيعة الرضوان » ، لأنه قد من على حضورها برضوانه ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا** ﴾ (١) . ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ (٢) .

وكما كانت المرأة المسلمة جزءا أصيلا فى « الأمة ـ الجماعة » التى أسست «الدولة » ونصرتها .. كذلك كانت جزءا أصيلا فى « أمة الدين وجماعته » ، فعندما كانت تختار الإسلام لم يكن يكتفى منها بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، بل كانت تذهب ـ كالرجال ـ لتبايع الرسول ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا**

---

(١) الفتح : ١٨ .

(٢) الفتح : ١٠ .

يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١)

وأكثر من هذا ، فلقد كانت حدود هذه البيعة وآفاقها وبنودها مفتوحة لا يحدها إلا قدرات النساء وما يطقن من أعمال ومهام ؟!.. ففى الحديث تقول الصحابية أميمة بنت رقيقة : « جئت النبى ﷺ - فى نسوة نبايعه - فقال لنا : **فيما استطعتن وأطقتن** » !.. (٢) تلك هى المرأة المسلمة .. وتلك واحدة من الصور التى تحدد مكانها فى نظر الإسلام ؟!..

٤- كتب القتل والقتال علينا وعلى الغانيات جر الذيول ؟!

نعم - لقد عبر الشاعر بهذا البيت عن « تقسيم العمل » بين الرجل والمرأة .. ذلك التقسيم الذى ساد حياتنا وعالمنا الإسلامى ووطننا العربى لعدة قرون ..

لكننا نظلم واقعنا وتاريخنا وحضارتنا إذا حكمنا على كل عصورها هذا الحكم الغريب .. ذلك أن انفراد الرجال بالدفاع عن الأوطان ، وتحول المرأة إلى غانية ، تستغنى بجمالها عن التجمل ، وتتخذ منه سلاحها الفعال الذى تخضع به القلوب ، وتزينها بالثياب ذات الذيول الجرارة .. إن صورة المرأة تلك لم تسد حياتنا إلا فى عصور الحريم والإقطاع ، عندما تحولت المرأة - وهى نصف المجتمع - إلى دمية تزين مخادع الرجال - نصف المجتمع الآخر - فغابت من حياة الطبقات المترفة - وخاصة فى المدن - صورة المرأة العاملة ، ومن باب أولى المشاركة فى القتال دفاعا عن الرأى والمبدأ والوطن !..

وكما نظلم تاريخنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة فى كل قرونه .. فإننا نظلم

---

(١) الممتحنة : ١٢ (٢) رواه : ابن ماجة .

إسلامنا إذا اعتبرناه مسئولا عن قيام هذه الصورة فى حقبة من حقب تاريخ المسلمين ... ذلك أن « الإسلام المجاهد » ـ والإسلام الحق هو الإسلام المجاهد ـ قد حول كلا من الرجل والمرأة ـ عندما ظهر ـ فى شبه الجزيرة العربية إلى جيش من المجاهدين ..

صحيح أن القتال ـ فى عصر البعثة النبوية ـ كان مهمة الرجال فى الأساس ـ وهذا أمر طبيعى مع ما يتميز به الرجال عن النساء فى البأس والخشونة والجلد وقدرات القتال ـ لكن ذلك العصر قد شهد اشتراكا ملحوظا للمرأة المسلمة فى العديد من المعارك والغزوات التى قاد فيها النبى ﷺ المسلمين فى صراعهم المسلح ضد المشركين أو اليهود ، وبعد ذلك ـ فى عصر الخلافة الراشدة ـ ضد الفرس والبيزنطيين ، وضد الردة التى حدثت بعد وفاة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ .

ففى كتب السنة النبوية الشريفة يروى أبو داود فى (السنن) أن غزوة خيبر ـ التى حارب فيها المسلمون اليهود ـ قد خرجت فيها جماعة من نساء الأنصار فشاركن فى أعمال الحرب ، وكان خروجهن مجتمعات ، وبمبادرة منهن .. أى أنهن لم يخرجن فى صحبة الأزواج أو الأولاد .. ومع ذلك لقد أقر الرسول ﷺ ـ بعد حوار دار بينه وبينهن ـ خروجهن هذا وإسهامهن فى الحرب ، وفرض لهن أسهما فى الغنائم مثل الرجال ؟!..

يروى أبو داود ذلك ، فيقول : حدثنى حشرج بن زياد ، عن جدته أم أبيه ، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ فى غزوة خيبر ، سادسة ست نسوة ، فبلغ رسول الله ﷺ ، فبعث إلينا ، فجئنا ، فرأينا فيه الغضب ، فقال : « **مع من خرجتن ؟ وبإذن من خرجتن** ، ؟! **فقلنا : يا رسول الله ، خرجنا نغزل الشعر ، ونعين به فى سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، ونناول السهام ، ونسقى السويق ـ**

(شراب الحنطة والشعير) ـ فقال: « قمن » . حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال » !..

فنحن أمام حديث نعلم منه وجود « جمعية » من النساء خرجن يجاهدن مع الجيش المقاتل فى خيبر ، ويدعمن الجهد القتالى بغزل شعر الإبل ، وتقديمه فى سبيل الله ، وإعداد الدواء وتقديمه للجرحى ، وسقاية المحاربين ، والإسهام فى العمل القتالى بإعداد السهام ومناولتها للرامين بها فى ساحة القتال !..

وفى ذات (السنن) يروى أبو داود ـ أيضا ـ عن أنس بن مالك قوله : «كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم ـ (أم أنس) ـ ونسوة من الأنصار يسقين الماء ويداوين الجرحى » !

. وبعد عصر النبوة وعلى امتداد الحقبة التى سبقت سيادة قيم الإقطاع وتحول المرأة إلى دمية تتزين بها بيوت « الحريم » ، تناثرت فى كتب التاريخ نماذج للنساء المقاتلات دفاعا عن الدين والرأى والمذهب ...

ففى « يوم اليمامة » ، الذى دارت رحى الحرب فيه بين المسلمين وبين المرتدين بقيادة مسيلمة الكذاب ـ على عهد خلافة أبى بكر الصديق ـ فى هذا اليوم قدمت الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) ابنها حبيب بن زيد بن عاصم شهيدا ، مَثَّل به مسيلمة ، إذ قطع يديه ورجليه!.. ولم تكتف نسيبة بهذه التضحية ، ولم ترهب مصير ابنها الشهيد .. فخاضت هى الأخرى غمار القتال مع الرجال ، ففقدت يدها ـ قطعها مسيلمة ـ وأصابها يومئذ أحد عشر جرحا !.. وفى المدينة وبعد عودتها إلى منزلها ، كان يزورها ويعودها فى أيام علاجها ونقاهتها : خليفة المسلمين أبو بكر الصديق !...

وفى عهد بنى أمية ، وخلال صراع الخوارج ضد عبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦ هـ /٦٤٦ - ٧٠٥ م) وعامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفى (٤٠ - ٩٥ هـ / ٦٦٠ - ٧١٤ م) اشتهرت بالفروسية والشجاعة واحدة من نساء الخوارج هى غزالة (٧٧ هـ /٦٩٦ م) فقادت حرب الخوارج بالعراق شهرا كاملا .

أقامت غزالة سوق الضراب لأهل العراقين شهرا قميطا !

ولقد بلغ بأسها فى القتال إلى الحد الذى جعل الحجاج يفر من وجهها عندما اقتحمت بجيشها الكوفة ، وعيره بذلك الشعراء :

أسد عليَّ وفى الحروب نعامة .. ربداء تجفل من صفير الصافر
هلا بَرَزْتَ إلى غزالة فى الوغى ؟ بل كان قلبك فى جناحى طائر!

حتى لقد قالوا : إنها قد بلغت فى الشجاعة وحسن السياسة إلى الحد الذى جعل الخوارج يختارونها عليهم أميرة للمؤمنين !

وهكذا ... فلم تكن المرأة العربية دائما هى « الغانية التى تجر الذيول » ؟!..

٥ - **كثيرون هم الذين يظنون** أن « الحركة النسائية » - أى سعى المرأة من أجل الحصول على حقوق لها ، تراها قد حرمت منها بسبب ظلم الرجال لها - هى « بدعة » جاءت إلينا من الحضارة الغربية ، ولا أصل لها ولا شبيه فى تاريخ العرب والإسلام !...

ومن هؤلاء من يعتقد ذلك ؛ لأنه ينكر أن تكون للمرأة حقوق ، فهو يشجب

« حركتها » ؛ لأنه لا يرى لها ما يبررها .. فهى عنده « بدعة » و « ضلالة » جاءتنا ضمن « بدع الغرب وضلالاته » !..

وآخرون من هؤلاء الظانين يتصورون أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحررها من القيود التى رسفت فى أغلالها زمن الجاهلية ، ومن ثم فلم يعرف عصر صدر الإسلام للمرأة « حقوقا » ناقصة تستدعى « حركة نسائية » تسعى للحصول عليها !...

لكن نظرات فى آيات القرآن الكريم ، وفى أسباب نزول هذه الآيات ... ونظرات فى الحديث النبوى الشريف .. وفى السيرة النبوية التى تحكى علاقة المرأة المسلمة بالرجل المسلم فى المجتمع الإسلامى الأول ، ودولة المسلمين الأولى فى المدينة المنورة ... إن نظرات فى هذه المصادر الدينية والتاريخية تضع يدنا على ما ينقض ظن هؤلاء الظانين « بالحركة النسائية » ظن السوء ؟!...

صحيح أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحقق على جبهة تحريرها من قيود الجاهلية ما يساوى « الثورة » ، فى هذا الميدان ، وقرر لها من الحقوق ما لم تحصل عليه بعد نساء فى بلاد نحسبها بلاد التحضر والنور !.. لكن الكافة يعلمون أن القرآن الكريم لم ينزل دفعة واحدة ، وإنما نزل مفرقا ـ « منجما » ـ وكانت آياته الكريمة تأتى لتجيب على علامات الاستفهام وعلى التساؤلات، التى يطرحها المجتمع الإسلامى الأول ، ولتحسم فى القضايا والمشكلات التى تثار . فكان أن قامت العلاقة الجدلية والعروة الوثقى بين « النص » وبين «الواقع » .. وكان ذلك ـ أيضا ـ هو حال « الحقوق » التى قررها « النص » للمرأة المسلمة ، فلقد جاءت استجابة « لحركة نسائية » إسلامية نبعت من

إحساس المرأة المسلمة بذاتية متميزة فى المجتمع الإسلامى ، ومن شعورها بفوارق - لم ترض عنها - بينها وبين الرجال ، بل ومن اعتقادها بظلم الرجال لها فى بعض الأمور ، الأمر الذى « حركها » لإزالة هذا الظلم ، والمطالبة بتلك « الحقوق » فجاء « النص » مستجيبا لمطالبها العادلة أو موضحا للعدل الحاكم علاقتها بالرجال .. فكانت ترضى حينا ، وتغضب حينا آخر .. والحرية التى سنها الإسلام للمجتمع ، والحلم الذى تحلى به الرسول - عليه الصلاة والسلام - يكفل إفساح الطريق أمام هذه « الحركة النسائية » وإضاءة معالمه بنور الإسلام!

ولقد عرف تاريخ الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة - على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - تلك الصحابية الرائدة التى شاركت فى بيعة العقبة ، فأسهمت - مع الرجال ومثلهم - فى « تأسيس » الدولة .. وهى أم عمارة: نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) ... وعرفت تفاسير القرآن الكريم ، وعِلْمِ أسباب نزول آياته .. وكذلك كتب السنة النبوية الشريفة تلك القصة التى تضع يدنا على « حركة » من حركات نساء ذلك العصر فى سبيل حقوق رأين أن الرجال قد حرموهن منها ؟!...

ففيما يرويه الترمذى فى (سننه) - كتاب تفسير القرآن - حديث ٣٢١١ - عن هذه الصحابية الجليلة ، أنها أتت النبى ﷺ فقالت - (بأسلوب ينم عن احتجاج من يشعر بالغبن ويطلب حقه) - : « قالت : ما أرى كل شىء إلا للرجال ، وما أرى النساء يذكرن بشىء ؟! » ... ولم يحدث أن غضب الرسول من نسيبة بنت كعب ، ولا أنه نهرها ... ولكن الذى حدث هو أن جبريل - عليه السلام - قد نزل بوحى الله ، قرآنا كريما يستجيب لمطلب النساء المسلمات ويقر مساواتهن بالرجال ... فلقد كان سعى هذه الصحابية ، و« حركتها » ،

وقولها هذا هو السبب فى نزول قول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً** ﴾ (١) .... فذكرت النساء مع الرجال استجابة من الله سبحانه لطلب النساء المسلمات ـ على لسان الصحابية نسيبة بنت كعب الأنصارية ـ وكان ذلك حمدا ومباركة إلهية لمسعاهن و «حركتهن» فى سبيل المساواة مع الرجال !...

وقصة أخرى «لحركة نسائية» أخرى أرسل أصحابها مندوبة عنهن تتحدث باسمهن إلى الرسول ﷺ شاكية مما حسبنه ظلما، وداعية للإنصاف والمساواة بالرجال ... وكانت هذه المندوبة هى الصحابية، أسماء بنت يزيد ابن السكن الأنصارية، (٣٠ هـ / ٦٥٠ م) ـ (وكانت إحدى أبرز خطيبات النساء فى ذلك العصر ؟!.. وواحدة من المقاتلات فى معارك الإسلام، قتلت يوم «اليرموك» تسعة من الروم بعمود خيمتها ؟!. وواحدة من رواة الحديث عن النبى ﷺ تشغل أحاديثها فى مسند الإمام أحمد بن حنبل عشر صفحات ؟!.. وهى ابنة عم الصحابى الجليل : معاذ بن جبل ..) ـ .. ففى الجزء الخاص بالنساء من كتاب (أسد الغابة فى معرفة الصحابة) يذكر ابن الأثير فى ترجمة أسماء هذه : أنها أتت النبى ﷺ فقالت : «إنى رسول من

---

(١) الأحزاب : ٣٥ .

ورائى من جماعة نساء المسلمين ، يقلن بقولى ، وعلى مثل رأيى ؟!. إن الله بعثك إلى الرجال والنساء ، فآمنا بك واتبعناك . ونحن معشر النساء مقصورات مخدرات قواعد بيوت ، وموضع شهوات الرجال ، وحاملات أولادكم ، وإن الرجال فضلوا بالجماعات وشهود الجنائز ، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم ، وربينا أولادهم ، أفنشاركهم فى الأجر يا رسول الله ؟.. فالتفت رسول الله بوجهه إلى أصحابه وقال لهم : أسمعتم مقالة امرأة أحسن سؤالا عن دينها من هذه ؟ فقالوا : لا ، يارسول الله . فقال ﷺ : « **انصرفى يا أسماء ، وأعلمى من وراءك من النساء أن حسن تبعل إحداكن لزوجها ، وطلبها لمرضاته ، واتباعها لموافقته تعدل كل ماذكرت** » !.. فانصرفت أسماء وهى تهلل وتكبر استبشارا بما قال لها رسول الله ... ؟!..

فنحن هنا أمام حركة نسائية ـ منظمة ، ليست بنت القرن الميلادى الثامن عشر ، كما هو تاريخ نشأتها فى الغرب الأوربى ، وإنما بنت القرن الهجرى الأول ، وسنواته الأولى على وجه التحديد !..

٦ - فى القرن الثامن عشر بدأ « تفكير » المرأة الغربية فى حقوقها ... وحول منتصف القرن التاسع عشر بدأت « حركتها » فى سبيل هذه الحقوق .... وكانت حقوقها .. فى « العمل » و« التعليم » وفى « الملكية » و« الأجر المتساوى » عن العمل المتساوى ... بعضا من الحقوق التى تحركت لنيلها فى هذا التاريخ القريب .. أى منذ أقل من قرن ونصف !..

والأمر الذى لا شك فيه أن طلائع « الحركة النسائية » بوطننا العربى يعرفن جيدا ـ أو إلى حد لا بأس به ـ تاريخ الحركة النسائية فى الغرب ، وأسماء شهيرات نسائها ، وتواريخ مؤتمراتها ، والرفض أو الاستجابة التى قوبلت بها

جهود هذه الحركة من قبل الحكومات والمجتمعات التى سيطر عليها الرجال !...

ولا بأس بهذه المعرفة ؛ فالعلم ـ كل العلم ـ نور ؟!..

لكن الأمر الذى نأسف له هو جهل رائدات الحركة النسائية فى بلادنا لتراثهن على درب السعى لإبراز ذاتية المرأة العربية المسلمة ، وخصوصيةِ بعض مطالبها وحقوقها ، والرائدات اللاتى ارتدن طريق المطالبة بإنصاف المرأة وتحريرها ومساواتها بالرجل فى تاريخنا الحضارى الطويل ، ومنذ ظهور الإسلام على وجه الخصوص !... وإلا فَمَنْ مِن السيدات الرائدات لحركتنا النسائية تعرف الكثير عن :

*الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) التى شاركت فى بيعة العقبة ، فكانت واحدة من أعضاء « الجمعية التأسيسية » التى عقدت عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى ... والتى خاضت حروب الإسلام فى معارك وأيام « أحد » و « الحديبية » و « خيبر » و « عمرة القضاء » و « حنين » و « اليمامة » ... فأبلت بلاء حسنا ، حتى لقد فضلها الرسول ـ كمقاتلة ـ عن كثير من أبطال رجال الإسلام المقاتلين ... ويوم أن ماتت نسيبة كان جسدها يحمل آثار أربعة وعشرين جرحا ، مع يد لها قد قطعت فى هذه الحروب التى تأسست بها الدولة وانتصر فيها الدين ؟!...

*والصحابية الجليلة أسماء بنت يزيد الأنصارية (٣٠ هـ/٦٥٠م) التى شاركت فى قتال يوم اليرموك .. وتزعمت لنساء المسلمين حركة مثلتها فى مجلس الرسول بمسجد المدينة ؛ مطالبة أن تتساوى النساء بالرجال ، فامتدحها رسول الله ﷺ وبشرها بالمساواة ؟!...

ومَنْ مِنْ رائدات حركتنا النسائية يعلمن أن عصر النبوة قد شهد لنساء المسلمين ، حركة ، سعت إلى نيل المرأة المسلمة الحقوق التى تحررها من قيود الجاهلية وأغلالها ، حتى جاء تشريع الإسلام فاستجاب لهذه الحركة وأعطاها ما أعطى من حقوق ؟؟...

فالبخارى يروى فى (الصحيح) عن أبى سعيد الخدرى كيف تجمعت النساء ، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ فخاطبنه قائلات : يا رسول الله : غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك . فوعدهن ـ (الرسول) ـ يوما لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن ، ؟!....

فهنا سعى جماعى ، وحركة منظمة انتزعن بها حقهن فى العلم والتعليم !..

والإمام أحمد بن حنبل يروى فى (المسند) عن أبى هريرة حديثا نعلم منه كيف كانت النساء الصحابيات يشعرن بذاتية متميزة ، ويسعين للمساواة بالرجال ، ويدخلن مع الرجال فى مجادلات ومخاصمات حول الحقوق والواجبات !...

يروى الإمام أحمد هذا الحديث : « اختصم الرجال والنساء ، أيهم فى الجنة أكثر ؟! » .. ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ مستفسرات ، فكانت إجابته الذكية والمرضية للطرفين ، بل والتى تميز النساء على الرجال !... فلقد قال لهن الرسول : « **أول من يدخل الجنة مثل القمر ليلة البدر ، ثم الذين يلونهم على أضوأ كوكب درى ، لكل رجل زوجتان اثنتان ، يرى مخ ساقهما من وراء اللحم، وما فى الجنة أعزب** .. » ؟!... فإذا كان لكل رجل فى الجنة زوجتان ، وإذا لم يكن فيها أعزب .. فأيهم فى الجنة أكثر؟ الرجال ؟ أم النساء ؟؟ ... لقد

أرضى رسول الله ﷺ الصحابيات الجليلات !.. ثم هو لم يحدد أَكُلٌّ هؤلاء الزوجات من نساء الدنيا ؟ أم يدخل فيهن الحور العين ؟!....

وفى الأمور المشكلة التى كانت تتصاعد إلى حد الشجار بين الأزواج والزوجات ، عرف المجتمع النبوى « الحركة النسائية » المدافعة عن المرأة ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال .. ومن الحديث الشريف الذى يرويه كل من الدارمى وأبو داود نعلم أن رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن ضرب النساء ، فقال لهم : « **لا تضربوا إماء الله** » ... لكن بعضا من النسوة زادت جرأتهن على أزواجهن وسلكن سبيل النشوز والشذوذ والاعوجاج ... فذهب عمر بن الخطاب إلى الرسول رافعا شكوى الرجال من هؤلاء النسوة اللاتى « ذئرن » - (اجترأن ونشزن) - على أزواجهن « فرخص الرسول فى تأديبهن ... فتجمعت سبعون امرأة - فيما يشبه المظاهرة - طافت ببيوت نساء النبى ﷺ يستنفرنهن إليهن ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال !.. لكن لأن هؤلاء النسوة كن قد تعدين حدود العدل فلقد أبى الرسول الاستجابة إلى مطلبهن ، وأخبر عن « مظاهرتهن » هذه فقال : « **قد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة ، كل امرأة تشتكى زوجها ، فلا تجدون أولئك خياركم..** » !...

فمنذ ذلك التاريخ المبكر فى حياة الإسلام - الإسلام الدين والإسلام الدولة - شهد المجتمع الإسلامى إحساس المرأة بذاتيتها ، وبخصوصيتها ، فسعت - بالفكر والتنظيم وبالحركة - إلى نيل حقوقها ، وإلى المساواة بالرجال .... فمتى تعرف حركتنا النسائية أن لها تراثا فى نضال المرأة العربية والمسلمة يرفعها عن التتلمذ والتبعية للمرأة الغربية ، التى لم تسلك هذا السبيل إلا فى عصرنا الحديث ؟!..

٧ - لوأحسنت المرأة العربية والمسلمة صنعا لاتخذت من سيرة الصحابية الجليلة أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ/ ٦٣٤ م) نبراسا ، ولأبرزت المعانى النبيلة فى حياتها لتكون سلاحا فى معركة تحرير المرأة ، تشهره ضد أهل الجمود الذين يحلمون بإعادة المرأة إلى عصر الحريم - باسم الإسلام -؟!..

كانت نسيبة واحدة من نساء الخزرج السابقات إلى الإسلام ، أسلمت قبل الهجرة ، واشتركت فى بيعة العقبة ، فكان لها شرف المشاركة مع الرجال فى إبرام عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية بين الأنصار وبين الرسول - عليه الصلاة والسلام -..

وبعد الهجرة : كانت تسعى - فى مقدمة نساء الأنصار - من أجل مساواة النساء بالرجال .. ولم يكن سعيها هذا كلاما يقال ، وإنما كان ممارسة نضالية تثبت جدارة المرأة المسلمة المجاهدة بالانتساب إلى هذا الدين المجاهد الجديد!.. ففى كثير من الغزوات شاركت نسيبة فى القتال ، وفى البيعة على الحرب والقتال .. صنعت ذلك يوم أحد ، ويوم خيبر ، وفى عمرة القضاء ، ويوم حنين ، وفى يوم اليمامة ، عندما فقدت يدها وازدان جسمها بأحد عشر جرحا !...

لكن يوم أحد كان القمة التى تفوقت فيها وبها نسيبة على كثير من أبطال الرجال فى القتال ؟!... فى أول النهار شاركت نسيبة فيما اعتادت المشاركة فيه كثيرات من نساء الأنصار فى أيام الحرب والقتال .. فأخذت تسقى المقاتلين ، وتداوى الجرحى ، وتعد السهام وتناولها للمحاربين ... وكان تعداد جيش المسلمين - عندما خرج من المدينة متجها إلى أحد - يبلغ الألف مقاتل ،

بقى منهم ما يزيد قليلا عن السبعمائة ، بعد أن انسحب المنافقون بقيادة عبد الله بن أبى بن سلول !..

ودارت رحى الحرب ... ولاحت تباشير النصر للمسلمين على المشركين .. فما كان من الرماة الرابضين على الجبل إلا أن اندفعوا إلى الغنائم ، ظانين أنهم قد امتلكوا النصر النهائى ، فانفتحت إلى صفوف المسلمين ثغرة اندفعت منها خيالة المشركين وفرسانهم ، الأمر الذى أربك صفوف المسلمين ، فجعلوا يضربون بعضهم البعض ثم أ خذوا يفرون منهزمين !..

وما كان لنبى الله أن يفر مع الفارين .. صمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى وضع قتالى يائس ؟!.. وظن المشركون أن الفرصة الذهبية قد أضحت ملك أيمانهم ، فعزموا على قتل الرسول ، واندفع فارسهم ابن قميئة ناحية الرسول، وهو يصيح : دلونى على محمد ، فلا نجوت إن نجا ؟!...

ولقد أبصرت نسيبة جميع ذلك ... فربطت ثوبها على وسطها ، واندفعت مع القلة القليلة التى صمدت تدافع عن رسول الله وتحميه من تكالب الفرسان المشركين ... كان الصامدون أقل من عشرة ، فيهم نسيبة بنت كعب وزوجها وولداها !..

وعندما أقبل ابن قميئة يريد قتل الرسول ـ الذى كان قد جرح عدة جراحات ـ تصدت له نسيبة ، فضربها بسيفه فأحدث فى كتفها جرحا غائرا ، فضربته عدة ضربات ، لكنه كان متحصنا بدرعين !.. ولم يكن معها ترس تحمى به جسدها من سيوف الفرسان ، فنادى الرسول على واحد من المنهزمين الفارين

أن يترك ترسه لمن يقاتل ! فألقاه ، فتترست به نسيبة ، فأعانها على الصمود للفرسان المهاجمين لرسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ..

وأبصرت نسيبة جراح ابنها عبد الله تنزف بشدة ، فاندفعت إليه فربطت جرحه بواحدة من العصائب التى كانت قد أعدتها لمثل هذه الحالات .. ثم نادت على ابنها قائلة : انهض بنى فضارب القوم !.. فنظر إليها النبى معجبا ومتعجبا ، وقال : ومن يطيق ما تطيقين يا أم عمارة ؟!..

وعندما أبصر الرسول الدم ينزف بشدة من جرح نسيبة ، نادى على ابنها عبد الله قائلا : أمك ، أمك ، اعصب جرحها ، بارك الله عليكم من أهل بيت !.. فقالت للرسول : يا رسول الله ، ادع الله أن نرافقك فى الجنة !. فقال : اللهم اجعلهم رفقائى فى الجنة !. فقالت : ما أبالى ـ بعد ذلك ـ ما أصابنى فى الدنيا ؟!..

لقد استطاعت هذه القلة المؤمنة الصامدة المقاتلة : استطاعوا ـ وهم دون العشرة ـ أن يحموا الرسول من هجمات فرسان المشركين .. ومنعوا الشرك من أن يحرز النصر الذى أراد !....

وعندما انصرف فرسان الشرك عائدين إلى مكة ، أراد الرسول أن يبيت ليلته خارج المدينة ، فى مكان يسمى « حمراء الأسد » ليظهر للمشركين أن ما أصاب المسلمين لم يفقدهم الروح القتالى ... وأرادت نسيبة بنت كعب الأنصارية أن تذهب إلى « حمراء الأسد » مع جيش المسلمين ، فشدت ثيابها على جراحها ، لكنها لم تستطع من كثرة الدم الذى ينزف من جراحها الثلاثة عشر ؟!...

وعندما عاد الرسول ﷺ إلى المدينة فى اليوم التالى ، وقبل أن يدخل منزله

أرسل الصحابى عبد الله بن كعب المازنى ليسأل عن نسيبة ، فوجدها حية تداوى جراحها وتضمدها .. فسر الرسول سروراً عظيما بسلامتها ...

وظلت نسيبة تداوى جرح كتفها سنة كاملة .. وهو الجرح الذى تلقت فيه سيف ابن قميئة ، الذى كان قاصدا إلى قتل الرسول ؟...

وظل الرسول ﷺ يفخر بهذه الصحابية الجليلة المقاتلة .. فيتحدث عن بطولتها يوم أحد فيقول : « لمقام نسيبة بنت كعب يوم أحد خير من مقام فلان وفلان ، من الرجال ؟! » ما التفت يمينا ولا شمالا إلا وأنا أراها تقاتل دونى »!...

لقد كانوا أقل من عشرة ، حموا الإسلام يوم أحد !... وكانت نسيبة بنت كعب - مع زوجها وولديها - نصف هذه الجماعة التى حمت الإسلام !... وكان مقامها - كما قال الرسول - خيرا من مقام كثير من الرجال المقاتلين !...

فهل عرفت ذلك رائدات حركتنا النسائية ؟!.



النساء : شقائق الرجال ...
ونصف المجتمع

فى الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعو إلى ضرورة إعادة النظر فى التجربة التى دخلتها بلادنا فى هذا المضمار ...

فليس من شك فى أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى أبعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتادوا الدعوة إلى تحريرها منذ نحو قرن من الزمان ... فالحجاب الشرعى ، الذى دعا إليه قاسم أمين فى كتابه (تحرير المرأة) والذى يحررها من ملازمة المنزل ، ويحكم زيها بإطار الإسلام ، فلا تكشف إلا الوجه والكفين ، هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت فى تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذى لم تميز فيه بين « الحرية » وبين « التحلل » من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التى لا خلاف على نفعها وعائدها الإيجابى فى بناء المجتمع وتأسيسه على الطهر والعفاف !..

وعمل المرأة الذى دعا إليه رواد تحريرها ؛ ليصون عفتها ، ولتسهم به فى تنمية المجتمع مع الرجل ، ولتملأ به حياتها كى لا يقتل الفراغ آدميتها .. هذا العمل قد جار فى أحيان كثيرة على تماسك الأسرة ، وتربية الأجيال الجديدة ، وتحول فى كثير من الأحيان إلى تزجية فراغ خارج المنزل ، فى دواوين ومكاتب لا عمل فيها ، الأمر الذى أفقد المنزل ربانه والأسرة راعيتها ، دونما عائد فى العمل الاجتماعى أو مردود فى تنمية المجتمعات اقتصاديا !..

ولقد أثارت هذه السلبيات ردود فعل حادة معادية لدعوة تحرير المرأة من

الأساس .. فظهرت دعوات المبالغة والمغالاة فى الحجاب ، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعاية شئونه والتفرغ لتربية الأولاد .. وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى من القوة و « التجاوز » للحدود !.. فذهاب المرأة إلى أبعد من حدود « الحرية » و « التحرر » ، إلى حيث « التحلل » من الالتزام بالشرائع والأعراف والمواريث النافعة والبناءة ، يثير اليوم دعوات إلى إلغاء المسيرة برمتها والإنجاز من الأساس !..

وإذا كان الإفراط مذموماً فإن التفريط ـ هو الآخر ـ مذموم .. وأمام تجاوزات شرائح من قطاع المرأة العربية والمسلمة ، غير مستساغ الذهاب فى ردود الفعل إلى حيث تلغى مسيرة المرأة على درب تحررها من قيود العصور الوسطى برمتها .. وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة باسم الإسلام .. وإنما المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى الإسلام فى هذه القضية ، بطرح السؤال : ماذا يعنى الإسلام بالنسبة لتحرر المرأة وتحريرها ؟؟..

إن الإسلام الذى جاء فحرر الإنسان عموما ـ رجلا كان أو امرأة ـ قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية عناية خاصة .. فلم يقف عندما تقرر لها مع الرجل ـ كإنسان ـ ذلك لأن قيودها ومواريثها الخاصة قد دعته إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحريات ، فلم تعد ـ خلافا لما كانت عليه قبل الإسلام ، ولما عاد فقرر عليها مفكرو عهود الحريم والعصور الوسطى ـ لم تعد مجرد متاع للرجل وأداة لهوه واستمتاعه .. وإنما ارتقى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التى تربطها بالرجل ... فعلاقة المودة والبر بين الأم وولدها يعلو سلطانها على سلطان الاتفاق فى المعتقد الدينى .. وصدق الله

العظيم إذ يقول : ﴿ **وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا** ﴾ (١) ﴿ **وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا** ﴾ (٢) .

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي : المودة والرحمة ، بل إنها هي «السكن» الذي يسكن إليه في هذه الحياة !.. ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (٣) .

وفي الحقوق والواجبات تستوى المرأة بالرجل في نظر الإسلام : ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ** ﴾(٤)... حتى ليقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ ـ ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) في تفسيره لهذه الآية : «إنها كلمة جليلة جدا ، جمعت ـ على إيجازها ـ ما لا يؤدى بالتفصيل إلا في سفر كبير ، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ، إلا أمرا واحدا عبر عنه بقوله : (**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**) وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهم ، وما يجرى عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم

---

(١) العنكبوت : ٨ .

(٢) لقمان : ١٥ .

(٣) الروم : ٢١ .

(٤) البقرة ٢٢٨ .

وعاداتهم . فهذه الجملة - (الآية) - تعطى الرجل ميزانا يزن به معاملته فى جميع الشئون والأحوال ، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه ، ولهذا قال ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - : « إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى ؛ لهذه الآية » !. وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها ، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة ، وأنهما أكفاء ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها ، إن لم يكن مثله فى شخصه فهو مثله فى جنسه ، فهما متماثلان فى الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل .. » .

أما « الدرجة » التى أعطاها الإسلام للرجل على المرأة بقول قرآنه الكريم فى آية المساواة هذه : (**وللرجال عليهن درجة**) فإنها تقف عند ضرورة إعطاء العنصر الأكثر خبرة ووعيا وإمكانية وتمكنا حق الفصل فى المشكلات التى تأهل أكثر من سواه للقول الفصل فيها ، وذلك ضمانا للتنسيق فى الأسرة ، بإيجاد الربان الذى يقود سفينتها وسط العواصف والأنواء !.. « فالقوامة هى الرياسة التى يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره .. ذلك أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن !.. أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة فى بيوتهم فإنهم إنما يلدون عبيدا لغيرهم ؟!!.. »(1) .

صحيح أن الإسلام يقرر للأنثى - فى حالات معينة - نصف ما للذكر من نصيب فى الميراث ، ولكن هذا التمييز المالى لا يعكس انتقاصا من حرية

---

(1) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٦٣٠ ، ٦٣٤ ؛ ج٥ ص ٢٠٨ ، ٢١١ دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

الأنثى وحقوقها ، بل لا نغالى إذا قلنا إنه - هنا - يزيدها تكريما وامتيازا وتحريرا .. ؟!.. فهو قد قرر لها الشخصية المالية المستقلة ، فسبق بذلك حضارات الدنيا بأسرها بأكثر من عشرة قرون ، ثم تبنى عرف العصر الذى ظهر فيه ، فألزم الرجل وحده بالتبعات المالية اللازمة للأسرة ، ذكورا وإناثا .. فكأن مازاد فى نصيبه من الميراث إنما رصد لينفق منه على الأنثى التى ألزمه الشرع بكل نفقاتها ، ضرورية أو كمالية كانت تلك النفقات ! .. أما نصيبها هى فإنه قد تقرر لها دون إلزام عليها بالإنفاق منه فى شركة الزوجية !..

ثم إن هذه الزيادة للرجل عن المرأة فى الميراث ليست موقفا عاما ، ففى حالات كثيرة يزيد نصيب المرأة الوارثة - مثل الابنة - عن الرجل - مثل الأب - يشاركها فى الميراث !..

وعلى كل ، فإن الإسلام لم ينظر - كموقف عام وثابت - إلى التمييز بين الناس فى الأمور المالية كمعيار للتمييز بينهم فى القدر والقيمة ودرجة الحرية فالرسول - عليه الصلاة والسلام - وأبو بكر الصديق - رضى الله عنه - كانا يلتزمان بمبدأ التسوية بين الناس فى « العطاء » ، باعتباره « معاشا » لا علاقة له بالأقدار والمراكز والفضل والمفاضلات .. ثم جاء عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فميز بين الناس فى « العطاء » ، عندما توفرت الأموال وكثرت بعد الفتوحات .. ثم عاد على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - إلى نظام التسوية .. وعلى عهد الرسول ﷺ كانت « الحاجة » تحكم - فى أحيان كثيرة - مقادير الأنصبة فى توزيع الغنائم ، دون أن يكون للتمييز والتمايز المالى أية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالصحابة الذين تفرض لهم السهام فى هذه الأموال ولقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوازن - يوم حنين - ولم يعط

الأنصار - إلا رجلين فقيرين منهم - ..بل لقد أعطى « المؤلفة قلوبهم » من هذه الأموال ما لم يعطه لأحد من الذين سبقوا إلى الإسلام وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته ... فالتمييز المالى للرجال - أحيانا - فى الميراث أمر من أمور « المعاش » لا ينهض دليلا على انتقاص ما قرر الإسلام للمرأة من حرية ، وما شرع لها من مساواة بالرجل .

وصحيح - أيضا - أن القرآن الكريم يقرر فى إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد ، . ولكن المتأمل والمتدبر لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التى كانت تمر بها المرأة يومئذ .. وهى مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقدة ؛ بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة . فجاء القرآن الكريم - مراعاة لتخلفها وضعف ذاكرتها فى هذا الميدان - ليقرر أن شهادتها فى الدَّيْن الذى يحتاج إثباته إلى دليل كتابى لا تساوى شهادة الرجل .. فليس فى الأمر انتقاص من قدرها وحريتها ، وإنما فيه موقف واقعى يلائم بين « الحق » وبين «الإمكانيات » فهو أدخل فى باب ربط « الحقوق » بالإمكانيات المترتبة على نظام التخصص .. وهى علة وقصد يفتحان باب التطور والتنمية « للحق » بتطور « الإمكانيات » ونموها ..

ثم .. هل يستوى الرجال فى الذاكرة والتذكر وفى الإمكانيات والقدرات ؟.. إنهم لا يستوون ، ومن ثم تتفاوت حقوقهم دون أن يعنى هذا التفاوت انتقاصا من مساواتهم فى الحرية التى قررها لهم الإسلام .

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة فى ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الإشهاد .. ويتأكد هذا الذى نقول إذا

نحن تدبرنا آية القرآن الكريم التى تتحدث عن هذه القضية فتقول : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾(١) .

فليس فى الأمر « تمييز طبيعى » و« دائم » ولا « تمييز مطلق » ، بحكم الجنس والنوع ، ينقص من قدر المرأة وما قرر لها الإسلام من حرية ومسئولية وحقوق ..

ويشهد لذلك ويؤكده ما كتبه الإمام محمد عبده فى تفسيره لهذه الآية ، فقال : « ... لقد تكلم المفسرون فى هذا (التمييز بين شهادة المرأة وشهادة

---

(١) البقرة : ٢٨٢ .

الرجل فى الدّيْن) ، وجعلوا سببه المزاج ، فقالوا : إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان ، وهذا غير متحقق. والسبب الصحيح : أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المفاوضات ، فلذلك تكون ذاكرتها ضعيفة ، ولا تكون كذلك فى الأمور المنزلية ، التى هى شغلها ، فإنها أقوى ذاكرة من الرجل ، يعنى أن من طبع البشر ـ ذكرانا وإناثا ـ أن يقوى تذكرهم للأمور التى تهمهم ويكثر اشتغالهم بها . ولا ينافى ذلك اشتغال بعض نساء الأجانب فى هذا العصر بالأعمال المالية ، فإنه قليل لا يعول عليه ، والأحكام العامة إنما تناط بالأكثر فى الأشياء وبالأصل فيها .. »(١) .

فإذا اشتغلت المرأة بالمعاملات المالية ، وكثرت ممارساتها لها ، وقويت ذاكرتها على وعى قضايا هذه المعاملات ، تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها ؛ إعمالا للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع عللها وتغيرها بتغير الأسباب والمقتضيات والظروف والملابسات .

تلك هى نظرة الإسلام للمرأة .. وهذه هى المعايير التى يجب الاحتكام إليها عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التى حققتها المرأة على درب تحررها ، ما كان إيجابيا منها وما هو داخل فى إطار السلبيات ..

فالتسوية بين الرجل والمرأة هى جوهر موقف الإسلام ؛ لأنهما ـ وفق عبارة الإمام محمد عبده ـ « متماثلان فى الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان فى الذات والإحساس والشعور والعقل » .. وما قوامة الرجل على المرأة إلا رياسة تقتضيها سنة الكون والفطرة التى فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاورة فى مجتمع الأسرة ، فالتنسيق ، ثم يكون للسفينة ربان تؤهله

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٧٦٤ .

خبراته وتجاربه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق هنا تابعة ومرتبطة بالإمكانيات والواجبات !.. وتجاوز الحدود التى رسمها الإسلام لصلاح الفرد والأسرة والأمة ضار ومنهى عنه ، يستوى فى ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء !..

لكن البعض يعتقد أن قضية « ولاية المرأة للقضاء » ـ كما صورها بعض الفقهاء ـ هى دليل على انعدام المساواة بين النساء وبين الرجال فى فكر الإسلام الاجتماعى .. وينطلقون من ذلك ليشككوا فى مبدأ المساواة !..

بل إن من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليها لمهام الفصل بين الناس فى المنازعات واحدة من المسائل الشائكة التى استقر الفقه الإسلامى ـ قديما ـ فيها على رأى ثابت ، هو الرفض ، رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس فى المنازعات .. ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد فى هذه المسألة من جديد !..

لكن واقع هذه المسألة ـ إسلاميا ـ يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس فضلا عن أن يكون هذا الأساس إسلاميا ، ومتينا ؟!..

وبادىء ذى بدء فإن على من يريد فقه موقف « الفكر » الإسلامى من مسألة ولاية المرأة وتوليها للقضاء ، أن ينظر إلى هذه المسألة فى ضوء الموقف العام الذى وقفه الإسلام من المرأة .. وهو موقف كان ولا يزال ، وبكل المقاييس على مستوى الثورة التى حررت المرأة العربية والمسلمة وانتقلت بها إلى حال كيفي جديد .. ويكفى أن القرآن الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، عندما قالت آيته الكريمة ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ ـ « البقرة : ٢٢٨ » ـ .. أما « القوامة » التى قررها الإسلام

للرجل على المرأة فى بقية الآية ﴿ **وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ** ﴾ فإنها الرياسة التى لا تنتقص من حرية المرءوس ، وإنما تقتضيها الفطرة القاضية بوحدة القيادة فى المجتمع ، صغيرا كان أو كبيرا .. ثم إنها مرتبطة ومؤسسة على القدرات والإمكانيات والعطاء ، لا على اختلاف الجنس والنوع فقط !..

تلك هى نظرة الإسلام للمرأة ، وهذا هو الإطار والمدخل الذى يجب استحضاره وتصوره قبل النظر فى جزئية : موقف « الفكر » الإسلامى و« الفقه » الإسلامى من قضية تولى المرأة لمنصب القضاء .

ولقد يكون مناسبا ـ بل وضروريا ـ التنبيه فى البداية على عدد من النقاط:

فأولا : إن ما لدينا فى تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء ، هو « فكر إسلامى » « وآراء فقهية » ، و « اجتهاد فقهاء » .. وليس « دينا » وضعه الله وأوحى به إلى رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ .. فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية ، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة .. لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام .. فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلا ، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الدلالة والثبوت أوظنية فيهما أو فى إحداهما .. فهى خاضعة للاجتهاد .

وثانيا : إن أقوال الفقهاء حول تولى المرأة للقضاء مختلفة باختلاف اجتهادهم فى هذه القضية ، ولقد دام اختلافهم فيها جيلا بعد جيل .. فليس هناك إجماع فقهى فيها حتى يكون هناك إلزام للخلف بإجماع السلف .. فهى من قضايا الاجتهاد المعاصر ، كما كانت من قضاياه بالأمس القريب والبعيد ..

وثالثا : إن جريان « العادة » ـ فى الأعصر الإسلامية السابقة ـ على عدم

ولايـة المرأة لمنصب القضاء لا يعنى « تحريم » الدين لولايتها هذا المنصب .. فدعوة المرأة للقتال وانخراطها فى جيوشه هو مما لم تجْريه « العادة » فى الأعصر الإسلامية السابقة ، ولم يعن ذلك « تحريم » اشتراك المرأة ـ عند الحاجة والاستطاعة ـ فى القتال .. فهى قد مارسته وشاركت فيه على عصر النبوة ... بدءا من معاونة الجند ، وإمدادهم بالسلاح ، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم .. بل وممارسة القتال ، كما حدث فى غزوة أُحد ، وغزوات أخرى ، على عهد النبى ﷺ وصحابته ـ عليهم رضوان الله ـ .. «فالعادة » لا تحل حلالا ولا تحرم حراما ؛ لارتباطها « بالحاجة » المتغيرة بتغير الظروف والملابسات ..

ورابعا : إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولّى المرأة لمنصب القضاء ـ فى غيبة النصوص الدينية التى تتناول هذه القضية ـ كانت اختلافهم فى الحكم الذى « قاسوا » عليه توليها للقضاء .. فالذين « قاسوا » القضاء على « الإمامة العظمى » ـ التى هى رئاسة الدولة والخلافة ـ مثل فقهاء المذهب الشافعى قد منعوا توليها للقضاء ؛ لاتفاق الفقهاء على جعل « الذكورة » شرطا من شروط الخليفة ، فاشترطوا هذا الشرط فى القاضى ، قياسا للقضاء على الخلافة والإمامة العظمى ..

والذين أجازوا توليها القضاء فيما عدا القضاء فى قضايا « القصاص والحدود» ـ مثل أبى حنيفة وفقهاء مذهبه ـ قالوا بذلك لقياسهم « القضاء » على « الشهادة » ، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه ، أى فيما عدا «القصاص والحدود » ..

أما الذين أجازوا قضاءها فى كل القضايا ـ مثل الإمام محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ / ٨٣٩ ـ ٩٢٣ م) وفقهاء مذهبه ـ فلقد حكموا بذلك

لقياسهم « القضاء » على « الفتيا » .. فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولى المرأة لمنصب الإفتاء الدينى ، وهو من أخطر المناصب الإسلامية ، فقاسوا القضاء عليه ، وحكموا بجواز تولى المرأة كل أنواع القضاء ..

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهرى والثابت فى شروط القاضى إنما يحكمه القصد والهدف من القضاء ، وهو : ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضين .. وبعبارة أبى الوليد بن رشد (٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ ـ ١١٩٨م) : فإن « من رأى حكم المرأة نافذا فى كل شىء قال : إن الأصل هو أن كل من يأتى منه الفصل بين الناس فحكمه جائز ، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى »[١] والخلافة ورئاسة الدولة ..

وخامسا : فلم تكن « الذكورة » هى الشرط الوحيد الذى اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء .. فمثلا : اختلفوا فى شرط « الاجتهاد » فأوجب الشافعى وبعض المالكية أن يكون القاضى مجتهدا .. على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط ، بل وأجاز قضاء « العامى » ، ووافقه بعض فقهاء المالكية قياسا على أمية النبى ﷺ ..[٢] .

واختلفوا فى شرط كون القاضى « عاملا » ـ وليس مجرد « عالم » ـ بأصول الشرع الأربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .. فاشترطه الشافعى[٣] وتجاوز عنه غيره من الفقهاء ..

---

(١) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ج ٢ ص ٤٩٤ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م . وانظر كذلك : الماوردى : (أدب القاضى) ج ١ ص ٦٢٥ ـ ٦٢٨ . طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م . و (الأحكام السلطانية) ص ٦٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣م .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ٢ ص ٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(٣) (أدب القاضى) ج ١ ص ٦٤٣ .

كما اشترط أبو حنيفة - دون سواه - أن يكون القاضى عربيا من قريش(١) !..

فشرط « الذكورة » - فى القاضى - هو واحد من الشروط التى اختلف فيها الفقهاء .. اشترطها البعض بإطلاق ، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق ، واشترطها البعض فى بعض القضايا دون البعض الآخر ...فليس عليها إجماع فى « الفكر الفقهى » ، كما أنه ليس فيها نصوص دينية تمنع أو تقيد اجتهاد المجتهدين والمفكرين .. وإذا كانت الشريعة مقاصد ، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة ، فإن توافر الأهلية والكفاءة الكافلة لإقامة العدل بين المتقاضين هى محور الشروط التى يجب توافرها فيمن يلى منصب القضاء..

لكن بعض الذين اشترطوا « الذكورة » فيمن يلى منصب القضاء قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة، أضافوا «الاحتجاج » ببعض الأحاديث النبوية التى رويت فى المرأة ، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وبين تولى المرأةللقضاء وأهليتها كى تتساوى بالرجل فى هذا الأمر وفى أمثاله من الأمور ..

* فالماوردى (٣٦٤ـ ٤٥٠ هـ / ٩٧٤ ـ ١٠٥٨ م) ، مثلا ، يورد - فى معرض رفضه مذاهب الذين يجوزون قضاء المرأة - يورد حديث الرسول ﷺ الذى يقول : « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة »(٢) .

---

(١) محمد محمد سعيد (كتاب دليل السالك لمذهب الإمام مالك) ص ١٩٠ . طبعة القاهرة ١٩٢٣ م .

(٢) (أدب القاضى) ج ١ ص ٦٢٧ .

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفة تجلى المراد النبوى بهذا الحديث ـ الذى شاع كسلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من كثير من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة !ـ وليس سوى معرفة ملابسات قول الرسول ﷺ لهذا الحديث سبيلا لفقه المعنى المراد منه والغرض المقصود . إن الصحابى «أبو بكر» ـ رضى الله عنه ـ يروى هذا الحديث فيقول :

* قال رسول الله ﷺ :

ـ من يلى أمر فارس ؟

ـ قالوا : امرأة

ـ قال : «**ما أفلح قوم يلى أمرهم امرأة !**»(١) .

فهذا الحديث ـ كما يتضح من سياق قوله ـ هو نبوءة سياسية من الرسول ﷺ بفشل الفرس المجوس ، أولئك الذين ملكوا عليهم امرأة ، وليس حكما بتحريم ولاية المرأة للقضاء .. فلا ولايتها العامة ولا الخاصة كانت بالقضية المطروحة على مجتمع النبوة كى تقال فيها الأحاديث !..

* وحديث آخر يورده الماوردى فى هذا المقام ، هو قول الرسول ﷺ عن النساء : «**أخروهن من حيث أخرهن الله**» ... وهو يستدل به على وجوب تأخير النساء عن منصب القضاء ؛ لأن الله قد أخرهن !..

ونحن عندما نرجع إلى مصادر السنة النبوية الشريفة نطالع الحديث كاملا ، وفى سياق قوله وملابسات هذا القول وأسبابه نعلم يقينا أن لا علاقة لهذا الحديث بتولى المرأة للقضاء .. فهذا الحديث هو أمر تنظيمى لصفوف المسلمين

---

(١) رواه أحمد بن حنبل .

والمسلمات عندما يصلون بالمسجد ، خلف الإمام .. فقديما - وفى معابد بنى إسرائيل - كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال ... وفى البداية الإسلامية كان المسلمون يصنعون ذلك ، فنهى النبى ﷺ عن ذلك ، وطلب تقدم صفوف الرجال وتأخر صفوف النساء ؛ حتى لا ترى النساء عورات الرجال من «الأزر» الضيقة !.. وقال فى الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - .. **«وإن خير الصفوف : صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر ، وخير صفوف النساء المؤخر ، وشرها المقدم . يا معشر النساء : إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن ، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر !..»**(١) .

بل وحتى هذا الحديث الذى يورده الماوردى نجد مقدمته التى يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - تقول : «كان فى بنى إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعا» .. الأمر الذى يكشف عن المراد بهذا الحديث ، الخاص بتنظيم صفوف الرجال وصفوف النساء فى الصلاة بالمسجد ....

فأين من ذلك أهلية المرأة للقضاء ؟!.. وما علاقة هذه الأحاديث بتوليها الفصل بين الناس فى المنازعات ، إذا هى حَصَّلَتْ شروط العدل فى فصل الخصومات ؟!..

وهكذا ... فسواء أَنَظَرْنَا إلى القضية فى إطار النظرة العامة التى نظر الإسلام بها إلى المرأة من خلال «الفكر الفقهى» الإسلامى ، الذى اختلف أئمته حول هذه القضية .. أو بالنفاذ إلى فقه النصوص التى أوردها البعض حولها .... فإننا سنجد ولاية المرأة للقضاء واحدة من القضايا التى خضعت للخلاف والاجتهاد ، والتى يجب أن تبحث مجددا على ضوء تغير واقع المرأة

---

(١) رواه ابن ماجه وابن حنبل .

المسلمة وتطورها ، وما أحرزت فى عصرنا من أهمية وقدرة لم تكن لها فيما تقدم من العصور .

فانطلاقا من صورة المرأة المسلمة فى مجتمع صدر الإسلام ....

* وفى إطار ما أقر الإسلام وقرر للمرأة من حقوق تضمن لها مساواة بالرجال ، لا تخل بتميزها فى الطبع والاختصاص عن الرجال ...

من هذا المنطلق ... وفى هذا الإطار ... يجب أن تكون النظرة الإسلامية للمرأة المسلمة ، فى حاضرنا ، وفى المستقبل المأمول .

***

حديث فى المصطلحات

عندما شرعت أمتنا فى مغادرة إطار العصور « المملوكية - العثمانية » إلى رحاب عصر يقظتها وإحيائها ونهضتها وتنويرها ، من خلف رواد مثل رفاعة الطهطاوى (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٠١ - ١٨٧٣ م) وجمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) ومحمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) وعبد الرحمن الكواكبى (١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) وخير الدين التونسى (١٢٢٥ - ١٣٠٨ هـ / ١٨١٠ - ١٨٩٠ م) تصارعت على ساحتها واعتركت فى أحشائها وتنازعت فى عقلها ووجدانها تيارات رئيسية ثلاثة :

أولها : تيار « الجمود » ، الذى استعصم بفكرية العصور الوسطى واعتصم!.. بعد أن أضفى على هذه الفكرية - التى جسدت عصر تخلفنا الحضارى - قداسة الدين وقدسيته !.. ولقد تمثل تيار « الجمود » هذا فى المؤسسات التقليدية العريقة - إلا قليلا من أعلامها - .. تمثل فى عدد من شيوخ الأزهر ، والزيتونة وفى قوم زعموا أنهم « مجتهدون » ، رغم تسليمهم واستسلامهم لأساطير تراثية ظلت تفعل فعلها فى تقسيم المسلمين إلى « شيعة » و« سنة » ؟!... وكذلك تمثل تيار « الجمود » هذا فى تنظيمات « الطرق الصوفية » ، التى غرقت فى البدع والخرافات والرسوم وانقطعت صلاتها «بالتصوف » ، سواء أكان عقلانيا أم شرعيا تهذيبيا !...

وخلف هذا التيار سارت « العامة » ؛ لتمثيله « الاستمرار » ، ورفضه «التغيير» ، وحفاظه على «المألوف » ، وهبوط تصوراته العقائدية إلى مستوى تصورات « العامة » و « الجمهور » !..

وثانيها : تيار « التغريب » ، ذلك الذى انبهر أهله بتألق الحضارة الأوربية وإنجازاتها وانتصاراتها ، خصوصا عندما قارنوا بينها وبين النموذج «الحضارى» الذى يستمسك به تيار « الجمود » ، بعد أن حسبوا - لجهلهم بتراثهم الحضارى - أن تصور أهل «الجمود» هذا هو حقيقة تراث أمتنا الحضارى !.. فدفعتهم هذه المقارنة إلى إدارة الظهر للتراث ، وتولية الوجه والعقل والقلب إلى الحضارة الأوربية ، مصدقين زعم الأوربيين أن حضارتهم هذه هى «الإنسانية» ، ومن ثم « الوحيدة » فى العصر ، وأن على من يريد التحضر أن يلحق بها ويذوب فيها ، وينطبع بقسماتها فيفكر كما يفكر الأوربيون ، ويحيا كما يحيون ، نقلدهم فى المقاصد والأدوات على السواء !..

ولقد تمثل تيار « التغريب » هذا - أساسا - فى الأعلام الذين « قلدوا » الغرب بعد أن درسوا حضارته ، سواء منهم من درسها فى عواصمها أو فى المؤسسات التعليمية التى نشأت فى بلادنا على نمط مثيلاتها فى الغرب فلسفة ومنهاجا !. وسار خلف هذا التيار فريق من أبناء الأمة ، أعانهم الاستعمار على الإمساك بزمام التوجيه فى « المدرسة » و « الجامعة » و « الصحيفة » وكل مؤسسات «التحديث» !..

وثالثها : تيار « التجديد » ، ذلك الذى أبصر أعلامه العلاقة بين تيارى «الجمود» و « التغريب » .. فأهل « الجمود » يقيمون الدليل - وإن يكن كاذبا - على عدم صلاحية مواريثنا كى تنهض بحاضرنا ، على النحو الذى يضمن للأمة مواجهة ما تواجه من تحديات .. الأمر الذى يدفع فريق « التغريب » وتياره إلى التماس التحضر وقوته وعافيته لدى من فرضوا على هذه الأمة التحديات ؟؟.. مع إغفال الفريقين لجوهر تراثنا الحضارى الخلاق ، الذى مثل

ويمثل صفحات الازدهار الحضارى لأمتنا العربية الإسلامية ، والصالح كى يمثل الزاد الذى تتزود به الأمة وهى تصنع حاضرها وتخطو نحو المستقبل المنشود !..

ولقد تمثل تيار « التجديد » هذا فى الأعلام الذين استوعبوا تراث الأمة ، ثم لم يحبسوا عقولهم فى تيار من التيارات القديمة التى فرقت ـ بالتعصب ـ صفوفها !.. كما لم يدفعهم استيعابهم للتراث إلى الغرق فى القضايا القديمة التى شغلت الأولين بالجدل ، والتى تجاوزها العصر .. لأنهم رفضوا ـ إيمانا منهم بقانون التطور ـ إمكانية إعادة الحاضر أو المستقبل كى يصب أى منهما فى قوالب التجارب التى صنعها الأسلاف .. ثم إنهم لم يغلقوا عقولهم دون التيارات الحضارية الأخرى ، والتجارب الإنسانية التى ازدهرت وتزدهر خلف حدود العروبة والإسلام ، ودون المواريث الحضارية غير العربية الإسلامية ... فرأوا :

* الانطلاق من تراث الأمة ، باعتباره طاقة تشحن أبناءها « بالكبرياء المشروع » الذى يعينها على مواجهة التحديات المعاصرة وإنجاز مشروعها الحضارى الخاص ..

* والمحافظة على القسمات والسمات التى تمثل « البصمات » الثابتة فى شخصية هذه الأمة وحضارتها .. وخاصة ما كان منها « دينا » ، وضعه الله .. أو « روحا حضاريا » تميزت به هذه الأمة عن غيرها من أمم الحضارات الغنية والعريقة ..

* والتفاعل مع الحضارات الأخرى ، والإفادة منها ، دون تقليد يمسخ شخصيتنا الحضارية .. وإنما « بتمثل » الراشد ذى الموقف المتميز والخاص !..

وهذه التيارات الحديثة ليست بالحديثة ... بل إن لها فى تراثنا القديم امتدادا قديما ؟!..

ففى «مكة» ظهر الإسلام .. و«بالمدينة» أقام «دولته» ، ومنها حقق الانتصارات التى أدخلت شبه الجزيرة العربية فى عالمه ، ثم امتدت بهذا العالم شرقا وغربا ، فكانت أكبر وأعظم إمبراطوريات ذلك التاريخ !..

ولقد كان ظهور الإسلام فى أكثر مواطن شبه الجزيرة العربية تحضرا ، فمكة كانت العاصمة التجارية ، والحاضرة الدينية .. ولقد شاركتها فى التحضر «المدينة» و«الطائف» ، فسماها القرآن الكريم «قرى» .. و«القرية» تعنى الاستقرار والتوطن لسكانها ، وهى مرحلة راقية ومتقدمة بالنسبة للبداوة المتسمة بالترحال .. وفى التوطن والاستقرار تنشأ «المدنية» ، وتتاح الفرصة لتنمية الإبداع الإنسانى ، فتكون «الحضارة» ، التى تعنى مقابل «البداوة» ونقيضها ، والطور التالى لها على درب ارتقاء الإنسان !..

وكما سمى القرآن هذه الحواضر العربية «قرى» ، فلقد حدثنا عن أن «مكة» هى «أم القرى» ! فهى أكثرها حضارة، بحكم مركزها الدينى والتجارى بالنسبة للعرب أجمعين ..

لكن هذه الحواضر العربية كانت تعيش فى محيط من البدو والبداوة يلتف حولها حتى لتكاد أن تغرق فيه !.. فلما ظهر الإسلام ، وتأسست دولته بالمدينة بعد الهجرة ، ظهرت جهود هذه الدولة في ميدان تنمية القطاع المتحضر فى شبه الجزيرة ، بدفع «البداوة» كى تخلى مكانها «للحضارة» ، ودفع «الترحال» كى يخلى مكانه «للتوطن والاستقرار» .. ظهرت هذه الجهود فى مجالات متعددة ، كان من أبرزها دعوة الدولة العربية الإسلامية الأعراب الذين دخلوا

فى الدين الجديد إلى الهجرة والاستقرار حول عاصمتها .. ولقد بلغ الحرص على هذا الأمر إلى الحد الذى استخدمت فيه أدبيات تلك الفترة مصطلح «الردة» للتعبير عن عودة العربى إلى حياة الترحال بالبادية بعد التوطن والاستقرار !. فقيل لمن صنع ذلك : « ارتددت أعرابيا ؟!! » .

لكن هذا الحال قد تغير ، كيفيا ، بعد إنجاز الفتوحات .. فلقد أدخلت هذه الفتوحات فى إطار الدولة مجتمعات عريقة فى حضارتها ، ولها فى التحضر تراث غنى وعريق قامت له فى تلك المجتمعات مؤسسات ، فظهر الفرق واضحا والبون شاسعا بين « متحضرى » شبه الجزيرة و « متحضرى » البلاد التى فتحت وضمتها الإمبراطورية الجديدة .. فمن شبه الجزيرة جاء دين الفطرة الإنسانية بقيمه وسلوكياته ليلتقى ويحتك ويتصارع مع المواريث الحضارية والاعتقادية للمجتمعات المفتوحة .. ولأن العرب المسلمين كانوا نمطا فريدا من « الفاتحين » ، فلقد اتخذوا فى هذه المواجهة موقفا فريدا ؟!..

* فهم لم يحاربوا « شعوب » تلك البلاد ، وإنما حاربوا « الحاميات » البيزنطية المحتلة لهذه البلاد ، و« الجيش » الفارسى القاهر لأهلها !..

* وهم لم يحاربوا المواريث الحضارية لتلك الشعوب ، بل لقد أحيوها ، ورفعوا عنها الاضطهاد البيزنطى الذى أوشك أن يفنيها !.. وأتاحوا لها فرص الازدهار ، فى إطار قيم الدين الجديد ، حتى لقد تولد منهما ذلك البناء المتألق الذى عرفته الدنيا باسم « الحضارة العربية الإسلامية » !..

وعلى حين شهدت حواضر البلاد المفتوحة وعواصمها ذلك الامتزاج الفكرى والتفاعل الثقافى ، والنبت الحضارى الجديد ، كانت صحارى شبه الجزيرة العربية لا تزال أقرب إلى البداوة ، وأبعد عن هذا المخاض الحضارى

الجديد .. فكان أن برزت فى الحياة الفكرية للدولة العربية الإسلامية تيارات ثلاثة :

أولها : تيار « السلفية ـ النصوصية » الذى تمسك أهله بصورة الحياة الفكرية التى كانت لعرب شبه الجزيرة قبل الفتوحات وما جرت من امتزاج الإسلام بحضارات البلاد المفتوحة ، ففى بيئة شبه الجزيرة البسيطة كانت النصوص والمأثورات كافية ووافية بتلبية كل احتياجات الإنسان والإجابة على علامات الاستفهام التى يطرحها عقله .. ولم تكن الحاجة ماسة إلى نمط « العقلانية ـ الفلسفية » الذى تستدعيه الحياة المركبة فى المجتمعات المتحضرة التى تعقدت فيها الأمور ، واقعا وفكرا .. فرأينا « السلفية ـ النصوصية » تعتصم بالمأثورات ، وترفض « الرأى » و « القياس » وتنفر من « التأويل » ، وتبلغ فى « المحافظة » إلى حد « الجمود » !..

وثانيها : تيار الفلاسفة المسلمين ، الذين كان الكندى (٢٦٠ هـ / ٨٧٣ م) طليعتهم .. وهم الذين استوعبوا فكر اليونان وغيرهم من « القدماء » ، وبرعوا فى « علوم الأوائل » ، ومالوا إلى تبنى مقولات الفلسفة اليونانية ومنطق لغتها ، مع محاولة التوفيق بين الميتافيزيقا اليونانية وإلهيات الإسلام ؟!..

وثالثها : تيار « المتكلمين » المسلمين ، الذين كان « المعتزلة » طليعتهم وأبرز فرسانهم .. وهم الذين وقفوا موقفا وسطا بين « السلفيين النصوصيين » وبين « الفلاسفة المسلمين » .. فلم يقفوا مع النقل وحده متنكرين « للعقل » ، كما لم يهملوا « النقل » اعتمادا على « العقل » وحده .. وإنما ذهبوا يقيمون من « علم الكلام » فلسفة دينية مؤسسة على « العقل » و « الوحى » كليهما !.. فتآخى فى فلسفتهم هذه « العقل » و « النقل » و « الحكمة » و « الشريعة » ، وتعاونت

«الرواية» و«الدراية» على صياغة موقف متميز، تدينت فيه الفلسفة، كما تفلسف الدين!..

ولقد تصارعت هذه التيارات الثلاثة، وأثمر صراعها، ومثل إبداعها تراث حضارتنا العربية الإسلامية، بعلومه وفنونه المختلفة والغنية .. كذلك ظلت «السلفية - النصوصية» - على امتداد تاريخنا الحضارى - المعتصمة بالمأثورات، دونما إقامة كبير وزن للواقع المتطور وإشعاعاته ومقتضياته الفكرية .. كما ظل التيار اليونانى فى حضارتنا أشبه ما يكون بالامتداد اليونانى فى أيديولوجية الأمة .. أما التيار الوسط فهو الذى مثل العبقرية المبدعة للأمة، تلك التى وازنت بين «الأقطاب»، فشملت نظرتها «الظاهرة» كلها .. ففيه وجدنا - ولا زلنا نجد - التعبير عن روحنا الحضارى الأصيل!..

فـ«السلفية النصوصية» .. و«اليونانيون» .. و«المتكلمون» .. تيارات ثلاثة فى تراثنا القديم .. يقابلها اليوم فى حياتنا الفكرية تيارات: «الجمود»، و«التغريب» .. و«التجديد» .. وفيها نجد تبلور واقعنا الفكرى الحقيقى، أكثر مما نجده فى المصطلحات التى شاعت أكثر .. مثل: «اليمين» .. و«اليسار»!..

لقد أثر عن المفكر الإسلامى الجزائرى عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) قوله: «اللهم اجعلنى فى الآخرة من أهل اليمين .. وفى الدنيا من أهل اليسار»؟!!..

وهذه الكلمة من كلمات ابن باديس تطرح قضية مثارة فى الفكر السياسى بعالمنا العربى والإسلامى، تتمثل فى استغلال البعض ثناء القرآن الكريم على أهل «اليمين» فى محاولة لإيهام الناس بأن أهل «اليمين»، هؤلاء الذين

يثنى عليهم القرآن هم أهل « اليمين السياسى والاجتماعى » ، وأن انحياز الإسلام هو لهم وللتيار « اليمينى » الذى يمثلون !..

وبادىء ذى بدء فنحن نعلم أن استخدام مصطلحى « اليمين » و « اليسار » ، فى السياسة ، هو أمر حادث ، ترجع بدايته إلى الثورة الفرنسية ، عندما جلس دعاة التغيير الثورى إلى « اليسار » فى البرلمان ، بينما جلس المؤيدون للحكومة ، من أهل المحافظة ، إلى « اليمين » ، ثم شاع هذا المصطلح وذاع خارج فرنسا ، وامتد إلى حقل الفكر الاجتماعى والاقتصادى ، فأصبح « اليمين » يعنى الدعوة إلى المحافظة ، أو الجمود ، أو الرجعية .. بينما دل « اليسار » على النزوع إلى التغيير ، والتغيير الثورى فى أغلب الأحيان ...

وهذا التحديد ـ لبدء استخدام هذه المصطلحات ـ يعنى انتفاء العلاقة بين مضامينها هذه وبين مضامينها فى القرآن الكريم ، فلم تكن الثورة الفرنسية ثورة إسلامية ، تسترشد بالقرآن الكريم ، وتنحت مصطلحاتها كى تتطابق مضامينها مع ما وردت للدلالة عليه فى القرآن الكريم ؟!..

ثم إن هذا التحديد مفيد ـ أيضا ـ لأنه يبرز لنا أن مصطلح « اليمين » ـ فى الفكر السياسي ـ قد أطلق على التيار الذى يمتلك الثراء العظيم أو يحتكره ، ويريد المحافظة على امتيازاته المالية وما تتيحه له من نفوذ وسلطان .. على حين يتألف تيار اليسار ـ عادة ـ من الفقراء والمحرومين والساعين لإعادة توزيع الثروة على نحو يقترب بالمجتمع من تحقيق أحلام الناس فى العدل الاجتماعى .. فأهل اليمين هم الأثرياء ، ومؤيدوهم ، وعلى العكس من ذلك أهل اليسار !..

وهنا ندخل إلى رحاب القرآن الكريم ؛ لنكتشف زيف المزيفين ونكشفه !!..

* فالقرآن الكريم لم يستخدم مصطلح « اليسار » .. وعندما استخدم المادة اللغوية لهذا المصطلح ، وهى مصدر « اليسر » ، استخدمه كمقابل « للعسر » .. «فاليسر » هو : السهولة والغنى ، ومن ثم فأهل « اليسار » هم الأغنياء .. فلا مكان لهذا المصطلح فى القرآن ، ولا علاقة لمدلوله بلغتنا وتراثنا بما أصبح له فى فكرنا السياسى الحديث ؟!..

* و « أهل اليمين » - كمصطلح قرآنى - هم قوم يتصفون بذلك ، ويكتسبون هذا اللقب لحال محددة تحدث لهم فى الآخرة ، تتمثل فى تناولهم صحيفة أعمالهم والكتاب الذى أحصيت فيه تصرفاتهم « باليمين » ، وليس « بالشمال » ولا من « وراء الظهر » ؛ فهى قضية أخروية ، تحدث فى العرض يوم القيامة ، ولا علاقة لها بتيارات الفكر السياسى ومضامين المواقف الاجتماعية فى الدنيا!.. يقول القرآن الكريم فى الحديث عن يوم القيامة : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ * قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ * كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ** ﴾(١).

وفى مقابل هذا الذى (أوتى كتابه بيمينه) تمضى الآيات فتصف حال (من أوتى كتابه بشماله) فتقول : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ * يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ** ﴾(٢).

---

(١) الحاقة : ١٨ - ٢٤ .   (٢) الحاقة : ٢٥ - ٢٧ .

وأكثر من هذا وأبلغ فى الدلالة فإن الآيات تمضى لتتحدث عن ماهية الذين يؤتون كتابهم بشمالهم ، وأوصافهم ، والأسباب التى جعلتهم من أهل الشمال ، فإذا بنا نجد أنهم هم « الأثرياء » ، « المترفون » ، الذين امتلكوا سلطان المال واستبداده .. فالذى (أوتى كتابه بشماله) يتحدث عن دنياه التى جعلت أخراه على هذا النحو ، فيقول : ﴿ **مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ** ﴾(١) !. ثم تمضى الآيات معددة أوصافه ، فتقول عنه : إنه كان ﴿ **لَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ** ﴾(٢) !! .. فتقطع آيات القرآن الكريم بأن « أهل الشمال » فى الآخرة هم « أهل اليمين » فى الدنيا ـ وفق المضمون السياسى الحديث لمصطلح « اليمين » ؟!!..

وفى موطن قرآنى آخر ، وبعد أن يتحدث القرآن الكريم عن (من أوتى كتابه بيمينه) يتحدث عن مقابله ، ذلك الذى (أوتى كتابه وراء ظهره) فيقول لنا إنه كان سعيدا مسرورا فى دنياه .. أى أنه كان من الأثرياء المترفين .. أى من أهل « اليمين » الدنيوى ، بالمعنى الاجتماعى الحديث لمصطلح « اليمين » ؟!! .. تقول آيات القرآن : ﴿ **يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ * فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا * وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا * إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا * إِنَّهُ ظَنَّ**

---

(١) الحاقة : ٢٨ ، ٢٩ .　　　(٢) الحاقة : ٣٤ .

أن لن يَحُورَ ﴾(١) !.. فهو وصف « أخروى » لمن تنطبق عليهم فى دنيانا أوصاف « اليمين » السياسى والاجتماعى !..

وفى سورة المدثر يعرض القرآن الكريم ، فى الحديث عن أحوال الآخرة أيضا المقابلة بين (أصحاب اليمين) ـ بالمعنى الأخروى ـ وبين (المجرمين) ـ الذين يمثلون النقيض لأصحاب اليمين ـ فإذا بنا نجد فى أوصاف هؤلاء (المجرمين) أنهم لم يكونوا يطعمون المساكين ! .. فهم ، إذن ، من أهل الثراء والترف والبخل فى دنيانا .. تقول آيات المدثر : ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلاَّ أَصْحَابَ الْيَمِينِ * فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ** ﴾(٢)

ثم تأتى سورة الواقعة بالوصف القاطع بأن (أصحاب الشمال) ـ بالمعنى القرآنى .. وهم (المترفون) فى الدنيا ـ فليسوا ـ إذن ـ هم أهل اليسار ، بالمعنى السياسى والاجتماعى .. تقول آيات الواقعة : ﴿ **وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ** ﴾(٣) ؟!.. فصدق الله العظيم .. وكذب المزيفون لمضامين المصطلحات .

ورحم الله ابن باديس

---

(١) الانشقاق : ٦ ـ ١٤ .

(٢) المدثر : ٣٨ ـ ٤٤ .

(٣) الواقعة : ٤١ ـ ٤٤ .

المنزلة بين المنزلتين

كانت الدولة الأموية (٤١ ـ ١٣٢ هـ /٦٦١ ـ ٧٥٠ م) انقلابا شاملا وشبه جذرى على فلسفة الحكم التى بلورها الإسلام فى دولة الخلافة الراشدة (١١ ـ ٤١ هـ /٦٣٢ ـ ٦٦١ م) ..

* ففى فلسفة الحكم ونظامه كانت « الشورى » ، فأضحى « الملك العضود » ، ووراثة « الخلافة » ، « وولاية العهد » هى السبل لتولى إمامة المسلمين السياسية !..

* وفى المال والنظام الاجتماعى استأثر الحكام والولاة وقادة الجند وأنصار الدولة ، ومن قبلهم الخلفاء والأمراء والأميرات بخيرات الأرض وثرواتها ، بعد أن كان المال لله ومجموع الأمة مستخلفون عنه فيه ، يتصرفون به تصرفا محكوما بالوظيفة الاجتماعية التى قررها الإسلام للأموال !..

* وفى العلاقات الاجتماعية تبلورت الفوارق الطبقية ، وعادت العصبية الجاهلية ، وأضيف إليها التعصب الشعوبى .. وتراجعت فلسفة الإسلام فى التسوية بين الناس إلا فيما يتميز به الواحد عن الآخر من التقوى !..

ولقد استفز هذا الانقلاب الأموى ضمير الأمة فتبلورت للمعارضة فرق وأحزاب وتيارات .. خوارج .. ومعتزلة .. وشيعة .. الخ .. الخ .. وكان الإسلام هو « فكرية الأمة ـ « أيدولوجيتها » ـ فطرحت فى الساحة الفكرية علامات الاستفهام التى أخذت تعرض على الفكر الإسلامى « الذنب » الذى

يمثله هذا الانقلاب !.. وتساءلت كل التيارات الفكرية ، وخاصة المعارضة ، والثورية منها على الأخص :

ما حكم الإسلام فيمن ارتكب هذا « الذنب » : « الانقلاب » ؟!..

وعندما تصاعد مد ثورة « الخوارج الأزارقة » (٦٥ هـ / ٦٨٥ م) ضد الدولة الأموية .. وتصاعد قمع بنى أمية لكل التيارات المعارضة لاستبدادهم بالملك ، دب الشك إلى عقول الكثيرين من القراء والفقهاء فى صدق إيمان الذين أحدثوا هذا الانقلاب والذين يحرسونه بهذا القدر من البطش والظلم والإرهاب .. فكانت البلورة لتيار « التكفير » فى تراثنا وتاريخنا الإسلامى ؟!..

وجوابا عن التساؤل الذى طرح فى الساحة الفكرية حول الصدق والصحة لإسلام من أحدثوا ويحرسون هذا الانقلاب ، تعددت مواقع تيارات المعارضة فى ذلك التاريخ ..

١ - **فالخوارج كانوا حاسمين** - فهذا الانقلاب وذلك الظلم : ذنب من الذنوب الكبيرة .. وهو « فسق » يمارسه حكام لا يحكمون بما أنزل الله .. ومرتكب الكبيرة عندهم كافر خالد فى النار .. ومن ثم فإن « الدار » - الوطن - الذى يحكمه هو « دار كفر » يجب قتالها وتتحتم الثورة عليها !..

٢ - **والمرجئة - الذين مثلوا حزب التبرير للسلطة** - أنكروا أن يكون من حق البشر أو سلطانهم الحكم على العقائد .. فطلبوا « إرجاء » الأمر إلى يوم القيامة ، ليحكم فيه علام الغيوب !..

٣ - **أما الشيعة** .. فإن عنف الاضطهاد الذى أصابهم قد جعلهم «يكفرون » الدولة الأموية ، بل وكل من لم يتخذ من موالاة أهل البيت الموقف الذى يتخذون .. وإن كانوا قد أرجأوا « الثورة » إلى أن يأذن الله بظهور

« المهدى » أو « الإمام الغائب » ، الذى سيبيد الظلم ويمحق الكفر ويعيد الإسلام للمسلمين !..

٤ - **وأهل العدل والتوحيد** ، من أتباع الإمام الحسن البصرى (٢١- ١١٠ هـ/ ٦٤٢ - ٧٢٨ م) حكموا «بالنفاق » على بنى أمية ومن ناصر دولتهم وأعانهم على ما أحدثوا من انقلاب !..

٥ - **فلما تبلور فكر المعتزلة وتنظيمهم** على يد إمامهم واصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١ هـ / ٧٠٠ - ٧٤٨ م) أضيفت إلى هذه الأطروحات الفكرية تلك المقولة التى عرفت بـ « المنزلة بين المنزلتين » !..

لقد أخذ المعتزلة يعرضون الانقلاب الأموى والمظالم التى يمارسها أنصاره على الخلق الإسلامى والنهج الذى حدده الإسلام لمن يتدين بهذا الدين ، فوجدوا أن « صفات المؤمن » منتفية عن هؤلاء الذين يمارسون هذه « الذنوب الكبائر » ، التى هى « فسق » بإجماع كل مفكرى التيارات الإسلامية .. ثم أخذوا يعرضون صفات هؤلاء الحكام وأنصارهم وأركان دولتهم على « صفات الكفار » ، كما تحددت فى القرآن والسنة ، وكما تعارف عليها فكر المسلمين والواقع الذى ظهر فيه الإسلام ، فوجدوا فروقا حقيقية واضحة وأساسية بين هؤلاء الحكام الفسقة الظلمة الفجرة وبين الكفار !.. فهم يؤمنون بأن لهذا الكون خالقا ، على حين يجحده الكفار .. وهم يؤمنون بمحمد ﷺ نبيا ورسولا ، على حين يكذبه ويكذب به الكفار .. وهم مؤمنون بالقرآن وحيا من الله ، على حين ينكر ذلك الكفار .. ففى تصور الكون - الفلسفة - هناك فوارق أساسية لا سبيل إلى طمسها أو تجاوزها بين هؤلاء « الفسقة » وبين الكفار ... كما أن هناك فوارق أساسية بين صفات هؤلاء « الفسقة » وبين صفات « المؤمنين » ... فكان

حكم المعتزلة عليهم بنفى كل من « الإيمان » و « الكفر » عنهم ، لمغايرتهم صفات كل من « المؤمنين » و « الكافرين » ، والقول بمنزلة ثالثة ، بين منزلتى الكفر والإيمان ، فيها هؤلاء الحكام الفسقة الظالمون !!..

وتعاقبت الدول .. والسنون والقرون .. ونظر الكثيرون إلى هذا المبحث من مباحث الفكر الإسلامى نظرتهم إلى « الأفكار البيزنطية » التى لا مجال لها خارج « الكتب الصفراء » ، حتى استفزت مظالم العصر ضمير فريق من المسلمين فحكموا « بالكفر » على الحكام ، أو على كل المخالفين !...

فهل ننظر اليوم نظرة جديدة وجادة فى هذا الفكر القديم ؟

وهل تستحق فكرة « المنزلة بين المنزلتين » منا ما لم تظفر به فيما تقدم من التاريخ ؟!!

* * *

المصادر

أولا : قرآن وسنة :

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ كتب السنة النبوية الشريفة :

* صحيح البخارى . طبعة دار الشعب . القاهرة .

* صحيح مسلم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

* سنن الترمذى . طبعةالقاهرة سنة ١٩٣٧ م .

* سنن النسائى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

* سنن أبى داود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

* سنن ابن ماجة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

* سنن الدارمى . طبعةالقاهرة سنة ١٩٦٦ م .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل . طبعةالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

* موطأ الإمام مالك . طبعة دار الشعب . القاهرة .

ثانيا : مصادر مطبوعة :

ابن أبى الحديد : (شرح نهج البلاغة) طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ابن باديس : (كتاب آثار ابن باديس) . طبعة الجزائر سنة ١٩٦٨ م .

ابن خلدون : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

ابن رشد : (أبو الوليد) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م .

ابن سعد : (الطبقات) طبعة دار التحرير . القاهرة

ابن عبد البر : (الدرر فى اختصار المغازى والسير) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن عساكر: (تهذيب تاريخ ابن عساكر) طبعة دمشق .

الأصفهانى : (الأغانى) طبعة دار الشعب . القاهرة .

الأفغانى : (جمال الدين) (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

: (الخاطرات) طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ .

الجاحظ : (البيان والتبيين) طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ .

(الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .

جب : (دراسات فى حضارة الإسلام) طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .

الجرجانى : (الشريف) (التعريفات) طبعة القاهرةسنة ١٩٣٨ م .

الزمخشرى : (الكشاف) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

طاش كبرى زاده : (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) طبعة القاهرة. دار الكتب الحديثة .

الطبرى : (التاريخ) طبعة دار المعارف . القاهرة .

عبد الجبار بن أحمد : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد . طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .

على بن أبى طالب : (الإمام)(نهج البلاغة) طبعة دار الشعب . القاهرة .

على فهمى خشيم (دكتور) : (الجبائيان أبو على وأبو هاشم) طبعة طرابلس ـ ليبيا سنة ١٩٦٨ م.

على مبارك : (الخطط الجديدة) طبعة بولاق . القاهرة .

الغزالى (أبو حامد) : (الاقتصاد فى الاعتقاد) طبعة صبيح ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

(إحياء علوم الدين) طبعة الحلبى ـ القاهرة .

القرافى : (الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام) طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القرطبى : (الجامع لأحكام القرآن)طبعة دار الكتب المصرية .

الكواكبى : (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٥ م .

الماوردى : (أدب القاضى) طبعة بغداد . سنة ١٩٧١ م .

(الأحكام السلطانية) طبعة القاهرة ١٩٧٣ م .

محمد عبده : (الأستاذ الإمام) (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٧٢ م .

(الإسلام والرد على منتقديه) ـ مع آخرين ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م.

محمد عمارة: (دكتور) (مسلمون ثوار) طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م.

محمد فؤاد عبد الباقى : (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) طبعة دار الشعب القاهرة .

محمد محمد سعيد : (كتاب دليل السالك لمذهب الإمام مالك) طبعة القاهرة ١٩٢٣م .

المقريزى : (الخطط) طبعة دار التحرير . القاهرة .

مكرم عبيد : (الهلال) أبريل سنة ١٩٣٩ م . بحث عن عروبة مصر والمصريين .

المودودى : (نظرية الإسلام السياسية) ـ ضمن مجموعة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .

النويرى : (نهاية الأرب) طبعة دار الكتب المصرية .

وينسنك (ا . ى) : (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف) طبعة ليدن سنة ١٩٣٦ ـ سنة ١٩٦٩ م

ثالثا : دوريات :

(الشهاب) الجزائرية .

* * *

الفهــرس

الإسلام والمستقبل

* إن البعض يرى فى الإسلام وتراثه مجرد تاريخ ، مضى وانقضى ؟! ..

* والبعض الآخر يدعو إلى صب الحاضر والمستقبل فى قوالب الماضى ، التى صنعها الأسلاف ؟! ..

* لكن هذا الكتاب يقدم رؤية جديدة ، لطريق جديد ..

* فلكى نجدد « دنيانا » لا بد من تجديد « الدين » .. ولا سبيل لتجديد « واقعنا » إلا بتجديد « فكرنا الموروث » .. ومن هنا تأتى الأهمية والضرورة للبحث عن «الإجابة الإسلامية » لهذا السؤال :

* ما الذى يستطيع الإسلام أن يقدم للمستقبل الذى يتطلع إليه المسلمون ؟؟ ..

للإجابة على هذا السؤال ..
يصدر هذا الكتاب !



المؤلف

